بسم الله الرحمن الرحيم

جـــامـعـــــــــة الـيـرمـــــــــوك

كليـــــــــــــــــــــــــة الآداب

قســـــــم العلـــــــوم السياســـــــية

أثر الشركات متعددة الجنسية على التنمية السياسية في إفريقيا

دراسة حالة:(غانا ، مصر، نيجيريا)2008 -2015

The Impact of Multinational Corporations on the Political Development In Africa Case study: Ghana-Egypt-Nigeria2008-2015

إعداد الطالب:

محمد سيف يحيى حسين عبيدات

الرقم الجامعي: 2014740013

إشراف الدكتور

وصفي عقيل

الفصل الدراسي الأول 2016 -2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

أثر الشركات متعددة الجنسية على التنمية السياسية في إفريقيا

دراسة حالة:(غانا ، مصر، نيجيريا)2008-2015

إعداد الطالب:

محمد سيف يحيى حسين عبيدات

بكالوريوس، اللغة الإنجليزية للأغراض الخاصة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، 2013.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص علوم سياسية/ اقتصاد سياسي دولي في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

لجنة المناقشة

الدكتور وصفي محمد عقيل .....رئيساً

أستاذ مساعد في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعة .....عضواً

أستاذ في النظم الساسية، جامعة اليرموك

الدكتور صايل فلاح السرحان .....عضواً

أستاذ مشارك في العلوم السياسية، جامعة آل البيت

تاريخ المناقشة 28 /2016/12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من يعود لهم الفضل...كل الفضل

إلى والدي الطيب

إلى والدتي العزيزة

إلى

إخواني وأخواتي حفظهم الله وسدد على طريق الخير خطاهم

إلى

كل من نور الله قلبه بالعلم النافع اهديهم جميعا هذا الجهد المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الصبر في تحمل مشاق هذه الرسالة، لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان **للدكتور وصفي عقيل** على رعايته واهتمامه الذي غمرني بهما طيلة فترة دراستي هذه، كما اشكره لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وحرصه الدائم على انجاز هذا العمل بشكل ناجح ومتميز.

كما يثلج صدري ويسرني غاية السرور أن أتقدم من عضوي لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور محمد الشرعة

الدكتور صايل فلاح السرحان

اللذين تفضلا مشكورين بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقويمها، مما سيسهم –بلا شك- في إثرائها وتجويدها. فلهما مني خالص المودة. والشكر موصول إلى كل من أخذ بيدي إلى إنجاز هذه الرسالة.

كما ويسر الباحث أن يقدم شكره وتقديره إلى كل من قدم جهدا أو نصيحة أو توجيها أو تشجيعا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
الملخص باللغة العربية	ي
مقدمة	1
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
مشكلة الدراسة	3
فرضية الدراسة	4
حدود الدراسة	5
منهجية الدراسة.....	7
الدراسات السابقة	8
الفصل الاول: الشركات المتعددة الجنسيات	
مقدمة	10
المبحث الاول: تأصيل المفاهيم	11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
المطلب الاول:مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات	12
المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن الشركات المتعددة الجنسيات	18
المطلب الثالث: انواع الشركات المتعددة الجنسيات واهدفها	32
المطلب الرابع: وسائل تكوين الشركات المتعددة الجنسيات	46
المطلب الخامس: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات.....	52
المبحث الثاني: مؤشرات الشركات المتعددة الجنسيات في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)	57
المطلب الاول: سجل الشركات المتعددة الجنسيات	57
المطلب الثاني: حجم تدفق الاستثمار الأجنبي للشركات المتعددة الجنسيات	60
الفصل الثاني: التنمية السياسية.	
مقدمة.....	65
المبحث الاول: تأصيل المفاهيم	66
المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية السياسية.....	67
المطلب الثاني: نظريات التنمية السياسية.....	82
المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية.....	100
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية السياسية في دول الدراسة(غانا، مصر، نيجيريا) ...	105
المطلب الاول: مؤشر الحريات السياسية والمدنية.....	105
المطلب الثاني: مؤشر حرية الصحافة.....	109
المطلب الثالث: مؤشر التعبير والمسائلة	111

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع: مؤشر سيادة القانون	112
المطلب الخامس: مؤشر فاعلية الحكومة.....	113
المطلب السادس: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الارهاب	114
الفصل الثالث: العلاقة الارتباطية بين الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية السياسية في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)	
المبحث الاول: العلاقة النظرية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات التنمية السياسية	117
المبحث الثاني: العلاقة الاحصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات التنمية السياسية	124
الخلاصة	133
نتائج الدراسة.....	135
المراجع	137
الملخص باللغة الإنجليزية	150

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (1)	عدد الشركات متعددة الجنسيات في دول الدراسة(غانا، مصر، نيجيريا)	57
جدول رقم (2)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي للشركات متعددة الجنسيات في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا) 2008- 2015 بالمليار دولار	61
جدول رقم (3)	الحريات السياسية والمدنية (2008- 2015)	106
جدول رقم (4)	حرية الصحافة (2008- 2015)	109
جدول رقم (5)	حرية التعبير والمسائلة (2008- 2015)	111
جدول رقم (6)	سيادة القانون (2008- 2015)	112
جدول رقم (7)	فاعلية الحكومة (2008- 2015)	113
جدول رقم (8)	الاستقرار السياسي (2008- 2015)	114
جدول رقم (9)	العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية السياسية	123
جدول رقم (10)	وصف متغيرات الدراسة (وسط حسابي، انحراف معياري، أقل قيمة، أعلى قيمة)	124
جدول رقم (11)	تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر الحريات السياسية والمدنية.	125
جدول رقم (12)	تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر حرية الصحافة	126
جدول رقم (13)	تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر التعبير والمسائلة	128

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (14)	تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر سيادة القانون	129
جدول رقم (15)	تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر فاعلية الحكومة	130
جدول رقم (16)	تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب	132

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

عبيدات. محمد سيف. أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية السياسية في افريقيا دراسة حالة (غانا، مصر، نيجيريا) (2008 -2015).رسالة ماجستير بجامعة اليرموك.2016م (المشرف: د. وصفي الشرعة).

سعت الدراسة الى حل المشكلة البحثية المتمثلة في معرفة العلاقة الارتباطية بين الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية السياسية في افريقيا (غانا ، مصر، نيجيريا) خلال الفترة الممتدة بين عامي (2008 -2015)م، وذلك باستخدام عدة مناهج، حيث تم التركيز على المنهج الوصفي والمنهج المقارن و المنهج الاحصائي التحليلي، في محاولة لقراءة متغيرات الدراسة عبر الزمن وبشكل تحليلي مقارن بالاعتماد على مؤشرات تم قياسها كميا في ثلاث دول افريقية كعينة مختارة هي : (غانا، مصر، نيجيريا) ليتحدد من خلالها معامل الارتباط الكمي الذي يكشف عن اتجاه ودرجة العلاقة بين تلك المتغيرات.

واستند الباحث في دراسته على فرضية مفادها ان هناك علاقة ارتباطية بين مؤشرات الشركات المتعددة الجنسيات (متغير مستقل) ومؤشرات التنمية السياسية (متغير تابع).

وتتألف الدراسة من ثلاثة فصول، الفصل الاول: الشركات المتعددة الجنسيات، ويتكون من مبحثين، الاول فيه تأصيل للمفاهيم المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات من خلال توضيح مفهومها ،نبذة تاريخية عنها، أهدافها وأنواعها، وسائل تكوينها، و خصائصها، أما المبحث الثاني تناول مؤشرات الشركات المتعددة الجنسيات الذي بين عدد الشركات العاملة في دول الدراسة وحجم تدفق الاستثمار الاجنبي فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الفصل الثاني فقد سعى لدراسة التنمية السياسية من خلال مبحثين، الأول يبين مفهومها ونظرياتها والأزمات التي تعاني منها، والمبحث الثاني يوضح مؤشرات التنمية السياسية في دول الدراسة وتحليلها.

وفي الفصل الثالث تناولت الدراسة العلاقة الارتباطية بين الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية السياسية في دول الدراسة (غانا ،مصر، نيجيريا) وذلك من خلال مبحثين: الاول يبين العلاقة النظرية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات التنمية السياسية حيث بينت الدراسة ان هنالك ثلاثة اتجاهات نظرية تربط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية السياسية هي، اتجاه يعتقد ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعيق عملية التنمية السياسية فرواد هذا الاتجاه أكدوا على أن الشركات متعددة الجنسيات ما هي إلا استعمار من نوع آخر والهدف من وجودها هو سلب ثروات وخيرات الأمم والعمل على تكريس التبعية الاقتصادية لها وبالتالي إعاقة عملية التنمية السياسية. واتجاه يعتقد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم عملية التنمية السياسية أصحاب هذا الاتجاه أكدوا على أن هذه الشركات قد ساعدت الاقتصاديات المضيفة في الدول النامية على دفع عجلة التنمية فيها من خلال قيامها بالمشاريع الاستثمارية التي كان لها فوائد ايجابية حسب أصحاب هذا الاتجاه، و الاتجاه الثالث يبين انه لا يوجد علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بالعلاقة الإحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية السياسية. فقد بينت نتائج التحليل ما يلي:

1- عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من(مؤشر الحريات السياسية والمدنية، حرية الصحافة، حرية التعبير والمسائلة، وسيادة القانون) ، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات لا يؤثر في هذه المؤشرات.

2- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من (مؤشر فاعلية الحكومة، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب) ، أي ان الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات يؤثر في هذه المؤشرات و بعلاقة طردية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تعد الشركات متعددة الجنسية من أكثر الأنماط تعبيرا عن عولمة الاقتصاد الدولي، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، وأصبحت من المواضيع المهمة لما لها من تأثير على دول العالم في مجال التنمية بشقيها السياسي والاقتصادي وخاصة الدول النامية.

وعلى الرغم من أن هذه الشركات كانت ذات طابع حكومي عند تأسيسها إلا أنها أصبحت اليوم تعود ملكيتها لمجموعة من الأفراد والمساهمين يديرونها من دول تسمى بالمركز وتمارس أنشطتها في بقاع مختلفة، مما دفع البعض لوصفها بمصطلحات متنوعة أبرزها عبر القومية، لوصف أنشطتها باختراق الحدود، حيث أتاح التقدم التكنولوجي والتطور في وسائل النقل المرونة الكافية لحركتها والمساعدة على انتشارها الواسع.

تمارس الشركات اليوم عمليات الاستثمار المباشر في جميع دول العالم تقريبا على الرغم من أن الكثير من الدول كانت تتجنب العمل معها خوفا من الآثار السلبية لعملية الاستثمار هذه، بينما اليوم تسعى الدول جاهدة لاجتذاب هذه الاستثمارات.

ويرى الكثير من الباحثين أن هذه الشركات كان لها دور كبير في إثراء اقتصاد الدول النامية وتسريع عجلة التطور فيها، لا سيما في الدول النامية عن طريق إتاحة فرص العمل وخلق بيئة مناسبة للاستثمار الذي بدوره يعمل على تعزيز فرص التنمية الاقتصادية والبشرية.

وعلى الرغم من الدور الاقتصادي المهم لهذه الشركات إلا أنها اتبعت آليات واستراتيجيات مختلفة تثير الشكوك حولها، فمنها من قام بتقويض سيادة الدولة وممارسة ضغوطات شديدة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلطات الحكم فيها ،بل وصل الأمر في بعض هذه الشركات بأن قامت بالإطاحة بمؤسسات حكومية وقفت مانعا أمام هذه الشركات.

كذلك هذه الشركات كان لها دور في تأخير عجلة التنمية السياسية في بعض الدول من خلال ممارستها للفساد الإداري والمالي وعدم وجود معايير النزاهة والشفافية في عملها بل وجدت الدولة نفسها عاجزة عن الوقوف أمام السياسات الخاطئة التي تنتهجها هذه الشركات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال دورها في التعرف على ماهية الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية السياسية، لاسيما وأن هذه الشركات شهدت تطورا ملحوظا في آلياتها واستراتيجياتها وتأثيرها في الدول المضيفة، وان هناك تحولات من قبل الدول تجاه سياسات هذه الشركات، حيث أصبحت الدول تسعى لاجتذابها نظرا لأهمية الاستثمار الذي تمارسه.

وتعتمد أهمية الدراسة على دراسة الموضوع من جانبه النظري والعملي:

1- على الجانب النظري عملت هذه الدراسة على التعريف بالشركات متعددة الجنسية وخصائصها واستراتيجية عملها، والتنمية السياسية ونظرياتها وذلك بغية الوصول الى نتائج تعزز أو تدحض الأدب النظري لأثر الشركات متعددة الجنسية على التنمية السياسية.

2- على الجانب العملي تركز هذه الدراسة على إيجاد مؤشرات قابلة للقياس والتحليل.من خلال تقنية التحليل الإحصائي، وذلك لتحديد اتجاه أثر مؤشرات الشركات متعددة الجنسية على مؤشرات التنمية السياسية، واثبات صحة الفرضية أو دحضها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة بما يلي:

1- إيجاد العلاقة الارتباطية بين الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية السياسية في الدول الإفريقية المدروسة (غانا، مصر، نيجيريا) ومدى تطابق هذه العلاقة مع نظريات الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية السياسية.

2- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات ودراسة خصائصها ومؤشراتها وفي أي الدول يتركز نشاطها.

3- تعريف التنمية السياسية ودراسة نظرياتها ومؤشراتها ومعرفة اتجاه التنمية السياسية في دول الدراسة (غانا ،مصر ،نيجيريا).

مشكلة الدراسة:

إن تنامي دور الشركات متعددة الجنسية قد عزز مكانتها على الساحة الدولية وأصبح لهذه الشركات دور سياسي مهم داخل الدول تمارسه من خلاله نشاطات عديدة من شأنها تأخير أو تسريع عجلة التنمية السياسية فيها،لاسيما انه هذه الشركات تمارس نشاطاتها بأشكال عدة من ضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن لهذا الاستثمار آثار اجتماعية واقتصادية كثيرة ربما تنعكس سلبا أو إيجابا على عملية التنمية السياسية في البلدان المضيفة.

ولذلك تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل المحوري االتالي: **ما هو مدى تأثير الشركات متعددة الجنسية على التنمية السياسية في الدول الإفريقية المعنية؟** كغانا ومصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونيجيريا، حيث تمثل هذه الدول أنموذجا لمستويات التنمية السياسية وفق المؤشرات الدولية للتنمية، من حيث أدنى مستوى وأوسط مستوى وأعلى مستوى.

ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو مدى تطابق الأدب النظري للشركات متعددة الجنسية وطبيعة عملها على الواقع؟.

2- ما هو مدى تطابق نظريات التنمية السياسية مع مخرجات النظم السياسية؟.

3- ما هو مجال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية التنمية السياسية؟.

4- هل السياسية الاستثمارية للدول هي التي تساعد على إيجاد فرص استثمار ناجحة داخل أراضيها وبالتالي تنعكس إيجابا على عملية التنمية السياسية؟.

فرضية الدراسة:

تم الافتراض بأن الشركات متعددة الجنسية تلعب دورا كبيرا في التأثير على مستويات التنمية السياسية في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة، حيث جرى اعتبار الشركات المتعددة الجنسية هي المتغير المستقل، والتنمية السياسية هي المتغير التابع، وقد صيغت الفرضية على النحو التالي:

"**أن هنالك** علاقة **ارتباطيه بين مؤشرات الشركات متعددة الجنسية ومؤشرات التنمية السياسية في (غانا ومصر ونيجيريا)**"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال اعتبار الشركات ذات تأثير مهم في عملية التنمية السياسية التي تشهدها دول الدراسة، فربما يكون لها علاقة سلبية على التنمية السياسية من خلال تكريس التبعية للدول العاملة بها، أو يكون لها علاقة ايجابية من خلال الاستثمار الأجنبي الذي تمارسه وبالتالي تعزيز عملية التنمية السياسية.

حدود الدراسة:

أولا: الإطار المكاني للدراسة.

سوف تكون الحدود المكانية للدراسة محدودة بعينة الدراسة والتي تضم ثلاث دول هي (غانا -مصر -نيجيريا).

ويعود سبب اختيار هذه العينة إلى المؤشرات الدولية للتنمية السياسية، التي صنفت تلك الدول إلى مستويات ثلاث: اقل مستوى وأوسط مستوى وأعلى مستوى، من اجل دراسة التفاوت والاختلاف في حجم الاقتصاد لهذه الدول والتنوع فيه من خلال الاستثمار المباشر الذي تقوم به الشركات داخلها واثر ذلك على التنمية السياسية، كما أنها عينة اختيرت لتراعي التقسيم الجغرافي لأفريقيا.

ثانيا: الإطار الزماني للدراسة:

اختيرت الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة لتقع ما بين الفترة(2008- 2015)، حيث اختير عام 2008 لكونه شهد الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل كبير على الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال للشركات متعددة الجنسية، ولما لذلك من انعكاسات على اقتصاديات الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفريقية، كما كان لها أيضا تأثير كبير على التنافس بين الشركات متعددة الجنسية على الدخول للأسواق الإفريقية، والتي شهدت نموا واضحا كما تدلل عليه معطيات الاتحاد الإفريقي.

كما شهدت هذه الفترة أحداثا سياسية كبيرة شهدتها الدول الإفريقية المعنية بالدراسة كالربيع العربي في مصر عام 2010، وتنامي خطر الجماعات المسلحة في نيجيريا 2011، ونوازع الانقلابات العسكرية في غانا 2013، هذا إضافة إلى تزايد النشاط الأمني في مكافحة الإرهاب للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في القارة الإفريقية.

ثالثا: توضيح مفاهيم الدراسة:

- **الشركات متعددة الجنسية:**

(هي الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشعبة جدا في البلدان الأخرى وتمتلك طاقات إنتاجية وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل).[1]

- **التنمية السياسية:**

التنمية السياسية عي عملية تفاعل مستمرة بين جملة من العوامل المجتمعية المحلية وبين ما هو وافد الى المجتمع من عناصر اجتماعية وثقافية وسياسية.[2]

[1] د.محسن شفيق، المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي 1998ص35 -36

[2] ربيع محمد واسماعيل صبري، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت 1994 ص165

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

1- **المنهج الوصفي:** تأتي اهمية هذا المنهج من كونه يقوم بدراسة ظاهرة معينة ووصفها وصفا دقيقا وستقوم الدراسة باستخدام هذا المنهج لوصف الشركات متعددة الجنسية وبيان اثرها على التنمية السياسية.

2- **المنهج المقارن:** تأتي أهمية هذا المنهج من كونه يدرس توزيع الظواهر الاجتماعية في مجتمعات مختلفة أو أنماط محددة من المجتمعات أو حتى مقارنة مجتمعات كلية بعضها ببعض ، واستخدم الباحث المنهج المقارن في هذه الدراسة لتتبع اثر الشركات متعددة الجنسية واستثماراتها وتطورها في دول الدراسة ومقارنتها مع بعضها البعض.

3- **المنهج الاحصائي التحليلي:** من خلال هذا المنهج وضفت الدراسة نموذجا لوصف وتشخيص العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر للشركات و مؤشرات التنمية السياسية ، وذلك من خلال الحصول على المؤشرات الرقمية لمتغيرات الدراسة ، من اجل وصفها وتحليلها وقياس العلاقة الكمية مع بعضها البعض من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون (pearson correlation).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة:

1- دراسة أحمد، عبد العزيز بعنوان الشركات المتعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية. مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون.2010، حيث اشارت هذه الدراسة إلى تعريفات نظرية لمفهوم الشركات وخصائصها والآثار المترتبة على الاستثمار في الدول النامية كما اشارت إلى الآثار السياسية والاقتصادية للشركات ودورها في عملية التنمية.

2- دراسة بعداش. بو بكر. بعنوان" ظاهرة العولمة من خلال نشاطات الشركات متعددة الجنسيات .حالة قطاع البترول"، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية،2008.، حيث تتحدث هذه الدراسة عن دور العولمة في انتشار ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، وقد توصلت الدراسة إلى الكشف عن سر صمود هذه الشركات في مواجهة الدول المضيفة، والذي يكمن في طبيعة التخطيط الاستراتيجي الذي يعتمد استراتيجيات تتسم بالشمولية والتنويع والتركيز والتخصص وتوضيح السياسات والأدوات التي تنتهجها هذه الشركات في التأثير على مؤسسات صنع القرار في الدول المضيفة

3- دراسة فرج .عبد الفتاح بعنوان "الاتجاهات الحديثة للتنمية السياسة الاقتصادية لبعض دول افريقيا وجنوب الصحراء. دار العلم للنشر. القاهرة.2006 ، حيث تهتم الدراسة ببيان اثر السياسات الاقتصادية الجديدة التي تطبقها غالبية دول أفريقيا جنوب الصحراء على المتغيرات الاقتصادية الكلية. كما تهتم بدراسة المعالم الرئيسية التي تقوم عليها هذه السياسات وأسباب الأخذ بها في الدول الأفريقية.

4- ثيودور. موران بعنوان "الشركات المتعددة الجنسيات، دار فارس للنشر والتوزيع،عمان،1994، حيث تناولت الدراسة عملية الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ففي القسم الأول تناول الباحث محددات قوى المساومة بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات متعددة الجنسيات والبلدان المضيفة والفرص والأخطار الكامنة في صناعة الموارد الطبيعية فيها، وفي القسم الثاني تناولت الدراسة فيما إذا كانت القوة المتنامية لبعض حكومات العالم الثالث تشكل تهديدا للقوة الصناعية في العالم. في حين تتميز دراستي بتركيزها على الجانب السياسي وبالتحديد على التنمية السياسية وإعطائها الأهمية من حيث الوصف والقياس ، ومن حيث مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية السياسية في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الشركات المتعددة الجنسيات

مقدمة

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من الأنماط الرئيسية للإنتاج الرأسمالي وتلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية للدول الأم التي تحتضنها، وهذه الشركات ظاهرة قديمة جديدة، واستطاعت مع الزمن أن تطور من أداءها وفاعليتها وتنويع خطوط إنتاجها.

استفادت الشركات المتعددة الجنسيات من ظاهرة عولمة الاقتصاد وأتاح لها التقدم التقني والتطور في وسائل النقل والاتصال المرونة والقدرة الأكبر على الحركة بسير واختراق القوميات حتى أن نشاطاتها باتت اليوم تصل تقريباً لكل أنحاء العالم.

إن التطور في عمل هذه الشركات ووجود الإدارات الداخلية الناجحة بها ساعدها بشكل كبير على تنظيم نفسها وإيجاد شراكات تعزز من قوتها بل أصبحت عبارة عن تنظيم عابر للحدود في عالم أضحى اليوم فضاءً مفتوحاً لها.

ويتناول هذا الفصل الشركات متعددة الجنسية من خلال مبحثين: في المبحث الأول سيتم التطرق إلى الشركات متعددة الجنسية (تأصيل المفاهيم)، من خلال خمسة مطالب؛ في المطلب الأول مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات، وفي المطلب الثاني نبذة تاريخية عن الشركات المتعددة الجنسيات، وفي المطلب الثالث سيتم تناول أنواع الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها، وفي المطلب الرابع وسائل تكوين الشركات المتعددة الجنسيات، والمطلب الخامس ستتناول الدراسة خصائص الشركات المتعددة الجنسيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المبحث الثاني يتناول مؤشرات الشركات المتعددة الجنسيات في دول الدراسة(غانا، مصر، نيجيريا) من خلال مطلبين الأول: سجل الشركات المتعددة الجنسيات، والثاني: حجم تدفق الاستثمار الأجنبي للشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الأول: تأصيل المفاهيم

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من الركائز الأساسية لدعم اقتصاد الدول المتقدمة وقد عملت هذه الشركات على زيادة الإنتاج والربح الوفير لهذه الدول وتقليل نسب البطالة فيها معتمدة على تنوع الفرص وإتباعها لاستراتيجيات معينة ساهمت في ديمومة عملها واستمرار نشاطاتها.

ولما كانت دول العالم الثالث تعاني قصوراً في التنمية واقتصاراً للأدوات والإدارة الناجحة وفي نفس الوقت امتلاكها للمواد الخام، سعت هذه الدول إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية ولتوفير فرص العمل ودفع عجلة الاقتصاد فيها.[1]

تتمثل الشركات متعددة الجنسيات في مجموعة من الشركات ذات جنسيات مختلفة ومستقلة من الناحية القانونية، تقوم بإدارتها شركة أم أو شركة قابضة (Holding Company). وتمثل المجموعات متعددة الجنسيات (Multinational Groups) العوامل الأكثر نشاطاً في التجارة الدولية (International Commercial).

ويوجد العديد من المعايير التي تساعد على قياس درجة تعددية الجنسيات للشركات مثل: عدد وحجم الشركات الأجنبية المالكة لها، وعدد الدول التي تنشأ فيها هذه الشركات، ومعيار تعدي

[1] الجرف، طعيمه، نظريات الدولة، دار النهضة العربية،القاهرة،1978،ص25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القومية. وتختلف الشركات متعددة الجنسية عن الشركات المحلية فتكون أكثر تعقيداً وأكثر تنظيما إضافة إلى مرونتها العالية في التعامل مع الأزمات و التدويل العالي لنشاطاتها. [1]

إن وجود مثل هذه الشركات ساهمت بشكل كبير وإيجابي لعدد من الأطراف بينما هنالك من يعتبرها صورة جديدة للاستثمار وهنالك من يتهمها بنهب ثروات الشعوب وتعزيز التبعية والفساد.

المطلب الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

كثرت التصنيفات للشركات المتعددة الجنسيات واختلفت الآراء حول تحديد تسمية لها (شركات متعددة الجنسيات- شركات عبر الوطنية - الشركات عبر القومية- الشركات العالمية).

لجأ بعض الفقهاء إلى عدة تعريفات للشركات متعددة الجنسيات كما قامت بعض المؤسسات الدولية أيضاً بتعريف هذه الشركات بناء على خصائص ومميزات محددة لها.

حيث عرفت مجلة الأعمال الدولية (International Business) "بأنها الأعمال التي تقوم بها شركة داخل دولتين مستقلتين أو فيما بينهما. وهنالك تعريف آخر للأعمال الدولية بأنها أنشطة الأعمال التي تعبر الحدود القومية أياً كانت، انتقال سلع وخدمات أو رؤوس أموال، أو حركات أفراد أو انتقال تكنولوجيا أو حتى الإشراف على موظفين"[(2)].

---

[1] حداد، ريمون، العلاقات الدولية، دار الحقيقة،بيروت،200،ص66

[(2)]العامري، سعود. الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2007، ص15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى رايمون فرنون(R.Fernon) أنها: "شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة، وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو أنه مدخلاً لمطلب مشترك من الموارد المالية والبشرية، ويبدو حساساً لعناصر إستراتيجية مشتركة).

ويرى مايتور(Mator): بأنها الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشعبة جداً في البلدان الأخرى وتمتلك هناك طاقات إنتاجية وتمارس أنشطتها في ستة بلدان على الأقل".

ويشير ينفسجتون (Infegston) بأنها: "الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة، وتمارس نشاطاتها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر".[1]

ويعرفها كلاونر (Cklawner) بأنها: "شركة تستعد قسماً هاماً من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه المركز الرئيسي"[(2)].

وعلى ما سبق فإن الشركات متعددة الجنسية يكون رأسمالها كبير الحجم ولا يقل حجم إنتاجيتها أو مبيعاتها أو استثماراتها عبر البحار عن دول مختلفة عن 25% من قيمة الأموال المستثمرة فيها، تقريباً في حدود 10 مليار دولار أمريكي".

---

(2)fitzsimmous.jomes,service management, 4th edition,mcgrow-hill,Irwin,boston,2004,p45

[(2)]أبو قحف، عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص132.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الشركات متعددة الجنسية قد تكون صغيرة أو متوسطة أو كبيرة وما يحدد ذلك هو طبيعة الاستثمار الأجنبي لها وحجمه فقد تكون الشركة كبيرة وتستثمر في شركات صغيرة وقد تكون الشركة صغيرة إلا أنها تستثمر في شركات كبيرة. إلا أن المتفق عليه هو تصنيف هذه الشركات على أساس الموجودات الأجنبية وهذا ما استخدمته تقارير الأمم المتحدة (يونكتاد)[1].

ويمكن أن تصنف الشركات أيضاً بناء على أساس المبيعات الأجنبية، أو عدد العاملين الأجانب، أو طبقاً لمؤشر تعدي القومية. وعند العودة إلى التصنيف حسب الموجودات الأجنبية (يونكتاد، 1998) فقد جاءت شركة جنرال إلكتريك بالمرتبة الأولى إذ بلغت (82.8) مليار دولار وشكلت ما نسبته (82.8%). من حجم إجمالي موجوداتها، أما مؤشر تعديها القومي فقد بلغ (30.7)، فيما احتلت شركة (Seagram) الكندية المرتبة الأولى بموجب ذلك المؤشر حيث بلغ (97.3) بحجم موجودات يقدر (18.6) مليار دولار بنسبة تجاوزت 99% من إجمالي الموجودات[2].

إن العلاقة بين الشركة الأم وفروعها كانت علاقة مثار جدل خاصة فيما يتعلق بموضوع الضرائب والأرباح والجوانب القانونية الأخرى التي تفرض على الشركة الأم من قبل الدول المضيفة فقد واجهت الشركات الأم ضرائب مزدوجة تمثلت على شركاتها الفرعية داخل الدول المضيفة بإضافة للضرائب المفروضة عليها داخل البلد الأم إلا أنها فيما بعد وضعت حلولاً قانونية لهذه المشاكل وهذا ما يؤكد على التنظيم القانوني والتخطيط الناجح لهذه الشركات وأن التصاعد السريع لدور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الرأسمالي العالمي يمثل أحد أهم الخصائص المميزة

---

[1] رحاحلة، عبد الرزاق، ديري زاهد، محمد. دراسة متعمقة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الصحفي العربي للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2010، ص58.

[2] Charles, W. L., and Garech R. Jones, Strategic Management, , Houghton Mifflin Co., 1998, P92 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدخول الرأسمالية في النصف الثاني من القرن العشرين. باعتبارها المسؤول الرئيسي عن تعزيز رأس المال والتبادل التكنولوجي والبضائعي العالمي فقد استخدمت الشركات المتعددة الجنسيات نفوذها العميق في ميادين الاقتصاد والسياسة، والعلاقات الاجتماعية في البلدان الرأسمالية وأثرت في استقرار تطور الدول النامية في نظام العلاقات الدولية[1].

وقد طور مفهوم الشركات عابرة القومية من قبل مدرسة الأعمال الأكاديمية على يد كل من كريستوفر بارتلين (k.bartlin) وسوما نتراغوشل(somantragoshel) في أواخر عام 1980م وبداية التسعينات من القرن العشرين وقد حددوا أربعة أنماط للتنظيمات متعددة الجنسية وهي:

1- متعددة الجنسية غير مركزية مع حضور محلي قومي.

2- عالمية أكثر مركزية غايتها تقليل التكاليف من خلال الإنتاج المركزي.

3- دولية تؤثر بالبحث والتطوير وقابلية الأنظمة للشركات التابعة.

4- عابرة وهي شركات محلية تستجيب للفعاليات أو الكفاءات العالمية.

ويمكن تصنيف الشركات متعددة الجنسية من خلال التسمية وإلى ثلاث مسميات:

1- شركات قومية متعددة الجنسية (National Multinational)، حيث يكون للشركة شركة أم واحدة من جنسية معينة.

2- شركات دولية متعددة الجنسية (International Multinational) وذلك حين يكون للشركات اثنان أو أكثر من الشركات المسيطرة عليها من جنسيات متعددة.

---

[1] س. يو، ميدفيدكوف، الشركات المتعددة الجنسيات وتوتر التناقضات الرأسمالية ،ترجمة:خالد رزق، دار دمشق للطباعة والنشر، 1984، ص5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- شركات عابرة للأقطار (Transnational Corporation) حيث تملك أساليب متعددة ترتبط فيها هذه الشركات بعضها ببعض. وتملك كذلك الأشكال القانونية للشركة عابرة للقارات أو الأقطار[1].

يتجه الفقهاء إلى أن مجموعة الشركات لا توجد إلا بتوافر ثلاثة عناصر أساسية هي:

أولاً: وجود عدة وحدات قانونية مستقلة تتبع كل منها بشخصية قانونية منفصلة وذمة مالية خاصة بها، وهذه الوحدات هي الشركات الداخلة في المجموعة.[2]

ثانياً: خضوع كل هذه الوحدات القانونية المستقلة لسيطرة اقتصادية موحدة أي سيطرة اقتصادية يمارسها نفس الشخص أو المجموعة.

ثالثاً: ضرورة تحقيق هذه السيطرة بواسطة أدوات وأساليب فنية مستمدة من قانون الشركات، وبالذات عن طريق المشاركة في رأس المال[3].

أما من ناحية المصطلح فإن مصطلح متعدد الجنسيات يجانبه الصواب لعدة أسباب:

1. أنها تتضمن فكرة الجنسية المتعددة أي أن الشركة لها أكثر من جنسية.
2. فروع هذه الشركات في الدول المضيفة جزء لا يتجزأ من الشركة الأم وتعتبر هي امتداداً لها، ويتضح ذلك من الهدف الأساسي للفروع وهو تحقيق الربح للشركة الأم، فوظيفة الفرع في النهاية هي خدمة الشركة الأم التي غالباً ما تسيطر عليها جنسية دولة واحدة[4].

---

[1] عبد الرحيم، آمال، أثر الشركات عابرة القومية على سيادة الدولة القومية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة اليرموك، 2008، ص10 -11.

[2] خلف، فليح، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث،اربد،2007،ص56

[3] جمعة، حازم، النظام القائم للمشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص137.

[4] محمد، حسن، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، دار الكتب للنشر، الإمارات، 2011، ص332.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. سيطرة الشركة الأم على الفروع فهي التي تقوم بإدارتها وتنظيم عملياتها والذي بذلك يؤكد وحدة السيطرة والقومية الأصلية لهذه الشركات.

4. إن مصطلح الشركات متعددة الجنسيات لا يعني وجود أكثر من جنسية لتشارك الأرباح في هذه الشركة وإنما يعني مجال النشاط الذي يمتد إلى أكثر من دولة[1].

في ظل العولمة اليوم تسعى الشركات متعددة الجنسية لاختراق الأسواق النامية ساعدها ذلك التطور التكنولوجي الهائل في وسائل النقل والاتصال كما ساعدها أيضاً قبول المستهلكين في الدول النامية للإنتاج المتنوع لهذه الشركات. ومن ناحية أخرى أصبحت الشركات المحلية مهددة بشكل أو آخر من قبل الشركات الأجنبية لأن الحماية التي كانت تتمتع بها من قبل دولها تراجعت الآن بسبب اقتصاد السوق المفتوح[2]. وعليه فإن هذه الشركات المحلية يجب عليها اليوم اتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية لحماية نفسها من تغول هذه الشركات ومنها[3]:

1. **الدفاع:** عن طريق معرفة هذه الشركات لمتطلبات المستهلكين، والعمل على تنوع إنتاجها وتنظيم أصولها المالية والتخطيط للإدارة الناجحة.
2. **التوسع** في اتجاه الأسواق الخارجية واعتماداً على النجاح المحلي.
3. **التناطح الإيجابي:** فعندما يزداد الضغط على الشركات المحلية وتجد نفسها مضطرة إلى مضاهاة العولمة فإنها لا تستطيع الاعتماد على وضعها الحالي خصوصاً إذا كانت أصولها المالية مرتفعة القيمة في سوقها المحلي، فإنها في مثل هذه الحالة ولغرض

---

[1] مصطفى، عبد الله، تأسيس الشركات المساهمة في قوانين الاستثمار والقانون التجاري، رسالة ماجستير، كلية السياسية والاقتصاد، جامعة القاهرة، 1995، ص332.

[2] السيسي، صلاح الدين، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص16.

[3] The Stock Market. Theories and Evidence, James Lore, and Mary Ham- ilton. Illinois, 1983.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستمرارية، لا بد لها من إعادة تنظيم مقوماتها المادية والبشرية لتندمج مع نشاط مشترك مع تلك الشركات العالمية الوافدة إليها.

4. **إيجاد** أسواق خارجية عالمية لأصناف محددة من الإنتاج الصغير، وبالرغم من المزايا العديدة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات، فإن شركات الأسواق النامية يجب أن تتبع إستراتيجية البيع للأسواق العالمية عن طريق تقليل التكلفة والاستثمار في معدات عالية الكفاءة واتساع شبكة التوزيع.

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن الشركات المتعددة الجنسيات.

عند الرجوع لتاريخ الشركات متعددة الجنسيات يعتبر بعض الباحثين ومنهم باركر (Parker) أن جذورها التاريخية تمتد إلى القرن الرابع عشر فقد كانت الشركات الإنجليزية والهولندية والفرنسية تسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية التي لا تتوافر في بلدانها عن طريق الاستعمار الخشن الذي كانت تقوم به هذه الدول لإثراء شركاتها ونهب المواد الخام لها[1].

غير أن شكل هذه الشركات قد تغير في القرن التاسع عشر حيث أصبحت تعمل على تصدير السلع والخدمات إلى جميع أنحاء العالم ومن أبرز هذه الشركات في تلك الفترة[2]:

- الشركات الأنكلوهولندية: (Unilerber, Poyal Dutch Shell).
- الشركات البريطانية: (Levey and Coutaialds, ICI).
- الشركات البلجيكية: (Union Miniere, Solvay, Cokeril)
- الشركات الفرنسية: (Michelin, Rhone- Power).

---

[1] الحياري، وليد، التحليل المالي، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص45.

[2] الراوي، خالد، الأسواق المالية النقدية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص82.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشركات الألمانية: (Bayer and Siemens).
- الشركات الهولندية: (Philips).
- الشركات السويسرية: (Nestle)
- الشركات الأمريكية: (International Harvester, Singer Swing Machines, General Electric, Standstill Oil, Company, United Fruit)

وفي عقد السبعينات من القرن العشرين بلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات غير المالية 7 آلاف شركة، وما يزيد عن 40 ألف شركة حتى عام 1990م[1]. غير أن الشركات الأمريكية تبوأت المرتبة الأولى لغاية عام 1997م في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر.

من الملاحظ أن عقد التسعينات شهد ارتفاعاً كبيراً في أعداد الشركة المتعددة الجنسية فقد بلغ في نهايته (60.000)[2] شركة كبيرة وصغيرة، أما عدد فروع هذه الشركات فقد بلغ (500.000) فرعاً أجنبياً منتشراً في العالم عبر دول مضيفة، وقدرت حجم المبيعات السلعية والخدماتية لتلك الفروع الأجنبية بحوالي (9.5) ترليون دولار عام 1997 بنسبة زيادة كبيرة تفوق نسبة نمو الصادرات العالمية من السلع والخدمات لنفس تك السنة والذي بلغ (604) ترليون دولار. وهذا يعني أن الشركات تستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من استخدامها للصادرات.

---

(15)panos. Kouvelis, global operation and logistics, test and cases, john w,inc,1998,p43

(16)goesgren.mat,managing in international business, multi centers, Uppsala univer.2009 p184

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذا النمو المضطرب لإنتاج هذه الشركات قد فاق الإنتاج العالمي، وقدر نصيب الأجنبي الواحد من المبيعات بحوالي 20 مليون دولار في بداية عقد التسعينات ليصل إلى (100) مليون دولار في 1995[1].

وعند العودة لتنصيف الشركات من قبل يونكتاد الأمم المتحدة بلغ مؤشر تعدي القومية لبعض الشركات نسبة مرتفعة جداً فمثلاً شركة Nestle السويسرية بلغ مؤشرها (92.2) في 1998 مما يعني أن (93.2%) من أنشطتها أجنبية وبلغ حجم موجوداتها 37 مليار وبلغ عدد العاملين فيها (225.808) عامل منهم (219.442) أجنبياً، وقد تطورت الشركات متعددة الجنسيات لأسباب عديدة منها:[2]

1. إزالة القيود المحددة للاستثمارات الأجنبية في العديد من البلدان.
2. انخفاض تكاليف النقل.
3. انفتاح الأسواق الدولية لرؤوس الأموال والأسواق المحلية بما يسهل عملية اقتناء الأسهم والسندات في الشركات الأجنبية.
4. يوفر الاستثمار الخارجي مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات أكثر من عملها كشركة محلية.
5. ملائمة التكاليف الاجتماعية وسياسة الدولة تجاه الاستثمارات الأجنبية.

انقسمت الكتابات المتعلقة بدور الشركات متعددة الجنسية في تمويل التنمية في الدول النامية المضيفة إلى المدرستين، رئيسيتين هما: **مدرسة التبعية** والتي تعبر عن وجهة النظر

---

[1] العامري، سعود جابر، الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص18.

[2] السيدحسين، عدنان، تطور الفكر السياسي من الاشتراكية الى الليبرالية، دار امواج،بيروت،2002، ص56

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية لهذه الشركات، وترى هذه المدرسة أن الشركات متعددة الجنسية تستفيد من العمل في الدول النامية أكثر مما تستفيده الدول المضيفة نفسها[1].

وتنقسم هذه المدرسة إلى عدة مدارس وهي مدرسة أمريكا الجنوبية التي تؤكد على تكريس التبعية الاقتصادية والسياسية من قبل الدول المضيفة لهذه الشركات، وهناك مدرسة شمال أوروبا ذات الطابع الاشتراكي والتي ترى أن هذه الشركات تقوم على استغلال النظام الرأسمالي للدول والأفراد، وهنالك المدرسة الإفريقية التي ترى أن هذه الشركات هي شكل جديد من أشكال الاستعمار[2].

أما **المدرسة الثانية** فهي **مدرسة الاقتصاديين النيوكلاسيك**، وهذه المدرسة تعبر عن وجهة نظر دائمة لدور هذه الشركات في عملية التنمية في الدول المضيفة بل تشبه الشركات بأنها محرك أساسي لعملية التنمية في هذه الدول نظراً للاستثمار الأجنبي للشركات.

وعليه فحتى يمكننا الحكم على هذه الشركات ما لها أو عليها يجب تحليل طبيعة عملها من خلال جانبين رئيسيين والأخذ برأي كل مدرسة على حدة:

1. **تدفقات رأس المال والدخل من وإلى الدول النامية المضيفة.**
2. **حجم التكنولوجيا المنقولة ومدى ملائمتها لظروف الدول النامية المضيفة.**

---

(1) Thomas J. Biersteker: Distortion or Development? Contenal- ingPerspetives on the Multinational Corporation, The MIT Press, 1978, P. 1- 27.

(2) Samir Amin, Underdevelopment and Dependence in Black African: Historical Origins, J. of Peace Research, No. 10, 1973, P.41- 54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: تدفقات رأس المال

فيما يتعلق بتدفقات رأس المال ترى مدرسة التبعية أن صافي هذه التدفقات ليس في صالح الدول النامية المضيفة، فهذه الشركات تعمل على زيادة التدفق الخارج من هذه الدول نسبة إلى التدفق الداخل وبالتالي فهي تعمل على استنزاف موارد هذه الدول وبالتالي تقليل معدل تراكم رأس المال فيها وهذا يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية.

لقد تبين أن هنالك ضعف في مساهمة الشركات في سد الاحتياجات المالية لفروعها في الدول النامية من خلال[1]:

1. انخفاض نسبة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول النامية المضيفة إلى إجمالي التدفقات الخارجة من الدول المتقدمة والمتجه إلى الدول النامية.
2. انخفاض مقدار ونسب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حجم الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة.
3. انخفاض نسبة حجم الاستثمار المباشر في الدول النامية المضيفة بالمقارنة بنظيرها في الدول المتقدمة.
4. اعتماد الشركات بصفة أساسية في تمويل الاحتياجات العالية لفروعها على السوق المحلي في الدول النامية المضيفة أكثر من اعتمادها على أموالها.
5. انخفاض نسبة التدافقات السنوية الداخلة إلى الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جملة المصروفات الرأسمالية للفروع العاملة في الدول النامية المضيفة.

---

[1] بادماجوتر، أسعار الفائدة والعالم النامي، (التمويل والتنمية)،ترجمة: سعيد حامد، الجزء 20، العدد 4 ديسمبر، 2002م، ص34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. زيادة حجم الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل للدول النامية المضيفة غير المنتجة للبترول للدول المتقدمة[1].

وعند النظر إلى زيادة تحويلات عوائد الشركات إلى خارج الدول النامية ترى مدرسة التبعية ما يلي:

1. ازدياد حجم المدفوعات من الدول النامية من أجل الحصول على التكنولوجيا المتطورة التي تملكها وتحتكرها الشركات.
2. ازدياد نسبة الأرباح المحول إلى الخارج.

وترى مدرسة التبعية أن فروع هذه الشركات لا تقوم بالتصدير للخارج وإنها تعمل على تصريف سلعتها ومنتجاتها داخل الدول المضيفة، فبالتالي الدول المضيفة هذه لا تحصل على كمية النقد الأجنبي الكافي ويحصل هنالك عجز في ميزان المدفوعات.

كما ترى أن هذه الشركات عندما تقوم بالتصدير فإنها تلجأ إلى ما يسمى بأسعار التحويل وبالتالي تقوم على تقليل أسعار السلع المصدرة إلى الشركة الأم، وذلك لتقليل حصة الضرائب المدفوعة للدول النامية[2].

وتؤكد هذه النظرية فيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسية على أن هذه الشركات تقوم بنشر أفرعها حول العالم بصورة دقيقة ومنتقاة جغرافياً وتقوم على ربطها ببعضها البعض بصورة منظمة

---

(1) UN., Economic and Social Council, Transitional Corporation in World Development, No. 78.11, 1973, P. 235.

(2) UN. Dominant Position of Market Power of Transnational Georacions, 2012, P.35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفعالية لتحقيق القدر الأكبر من الإنتاج والتصريف في السلع والخدمات وبالتالي عملت هذه الشركات وفروعها على دمج اقتصاد الدول المضيفة مع الاقتصاد العالمي وليس المحلي[1].

يترتب على ما سبق أن هذه الشركات تقوم باستثمار أجنبي قليل في الدول المضيفة وتقوم على سد حاجاتها المالية من خلال الاعتماد على التمويل المحلي، وكما تقوم هذه الشركات باستغلال كبير للمواد الخام في الدول النامية واعتمادها على العمالة الرخيصة فيها على الرغم من أن العمال في الشركة الأم يتقاضون أضعاف ما يتقاضاه العامل في الدول النامية[2].

لكن مدرسة الاقتصاديين النيوكلاسيك لها وجهة نظر أخرى فيما يتعلق بتدفقات رأس المال ووجهت انتقادات عدة لمدرسة التبعية فيما يتعلق بذلك وهي:

1. قاموا بانتقاد رأي مدرسة التبعية بأن الشركات هي التي عملت على زيادة العجز في موازين المدفوعات في الدول النامية والضعيفة من خلال عجز مدرسة التبعية على إثبات ذلك[3].
2. الاعتراض على مدرسة التبعية فيما يتعلق بموضوع المنفعة بين الأطراف حيث أشارت مدرسة التبعية على أن ما تكسبه جهة يكون على حساب القيمة الأخرى، وأنه يجب أن ينظر لمثل هذه الأمور من زاوية المصالح المتبادلة وأنه لا يكون على حساب الطرف الآخر.

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص75.

[2] Vernon, Multinational Enterprise and National Sovereignty, Harvard Business Pre. Vol. 45, 1967, P. 163.

[3] S. Shiva Ramu, International Business, An Whealer and Co. Publisher, N. Delin, Indio, 1997.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الاعتماد في القياس على أرقام الحسابات الظاهرة بحسابات الشركة الأم، والتي تم إعدادها وفقاً لمبادئ المحاسبة التقليدية التاريخية، وأن مدرسة التبعية أُهملت قيمة الموارد التي تم إيجادها في الفرع[1].

4. إن عملية تصريف الإنتاج الذي تحدثت عنه مدرسة التبعية داخل السوق المحلي والذي أكدت على أنه يضر بميزان المدفوعات ترى فيه مدرسة الاقتصاديين النيوكلاسيك العكس تماماً فإن تصريف الإنتاج في الداخل سوف يعمل على تقليل الواردات وبالتالي تخفيض الضغط على ميزان المدفوعات.

5. استخدام مدرسة التبعية لوسائل قاصرة في القياس وبالتالي لا يمكنها إصدار أحكام عامة على هذه الآثار.

كما أشارت مدرسة الاقتصاديين النيوكلاسيك فيما يتعلق بموضوع استخدام الشركات لأسعار التحويل الذي تعمل من خلاله على إخفاء الأرباح وأكدت على أنه الشركات لديها المرونة في استخدام هذه الآلية إلا أنه لا يوجد مؤشر على استخدامها وأن أسعار التحويل ليست دائماً ضد مصلحة الدولة النامية.

ترى مدرسة الاقتصاديين النيوكلاسيك أن الشركات تساعد الدول المضيفة على سد فجوة التمويل، حيث أن رأس المال الذي جلبته هذه الشركات حتى لو كان قليلاً فإنه يعتبر إضافة لرأس

---

[1] UN. The International Monetary Fund, The Balance Payment, Statistics Year, No. 85., 2013, P. 54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المال الفعلي ويساهم في عملية التنمية، وأن هذا الاستثمار حتى لو كان قليل يعمل على تحريك الموارد العملية ويساهم في دفع عملية الإنتاج والتخفيف من أزمة البطالة داخل الدولة المضيفة[1].

وتؤكد هذه المدرسة على أن الشركات الأجنبية لديها الكفاءة والقدرة الأعلى للتعامل مع المواد الخام الموجودة داخل الدولة المضيفة أكثر من شركات الدول المحلية، وأن تصريف المنتجات في السوق المحلي وعدم تصديره للخارج بصورة كبيرة يؤدي لإشباع حاجة المستهلك وبالتالي تكون له فرصة أكثر للاختيار بين المنتجات المعروضة.

وأكدت على أن الأرباح المحولة للخارج لا تمثل نسبة كبيرة بل أن القيمة المضافة التي تحققها هذه الفروع داخل هذه الدول المضيفة أكبر بكثير من هذه الأرباح، كما أن الشركات الأجنبية تعتبر أكثر استجابة للقوانين الرسمية في الدول النامية المضيفة من الشركات المحلية هدفاً من رد فعل هذه الشركات اتجاهها إذا خالفت القوانين.

وأخيراً ترى هذه المدرسة، أن هذه الدول لا يمكن لها حتى وإن أرادت أن تحقق المزايا المختلفة التي تحصل عليها من الشركات إذا قامت هي بالإنتاج ولتحملت في سبيل ذلك تكاليف باهظة أكثر بكثير مما تدفعه للشركات[2].

---

(1) Vernon, Multinational Enterprises in Developing Countries, Op. Center, England, 1967, P. 38.

(2) Vernorn, Foreign Trade Foreign Investments, Hard Choices for Developing Countries. Op. Center England, 1968, P. 30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: حجم التكنولوجيا المنقولة إلى الدول النامية المضيفة

يرى منظري مدرسة التبعية أن حجم التكنولوجيا منخفض نسبياً لعدة أسباب منها: أن أنشطة البحث والتطوير تكون داخل حدود الدولة الأم، ومن جهة أخرى تستطيع الشركات أن تقلل من نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة عن طريق إهمال تدريب العمالة فيها وعن طريق بيع هذه الدول تكنولوجيا تغنيها عن تدريب أفرادها ذلك لضمان ديمومة التقدم التكنولوجي لهذه الشركات[1].

كما ترى مدرسة التبعية أن التكنولوجيا المنقولة للدول المضيفة من قبل الشركات غير ملائمة لهذه الدول ولا تصلح مزاياها التكنولوجية لأداء المطلوب منها أو أن الغرض المطلوب من هذه التكنولوجيا هو تصديرها للدول المضيفة بهدف الربح وهذا يشكل استغلالاً للدول المضيفة.

إن هذه التكنولوجيا من شأنها التأثير على قيم الأفراد داخل الدول المضيفة وتعزز نزعة الأفراد نحو الاستهلاك، وتعمل على جعل الأفراد يميلون إلى أسلوب التقليد للنمط الاستهلاكي الموجود في الدول الأم.

وترى مدرسة التبعية أن الشركات العملاقة من شأنها الضغط على رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال لتصريف هذه التكنولوجيا لما تعود عليهم وعليها بالربح الوفير سواء كانت هذه التكنولوجيا ضارة أم نافعة وبالتالي فإن هذه الشركات قادرة على ابتكار أسواق متعددة يتفرع من سوق واحد.

---

(1) Lee, H. Radebaygh, Raid Ajami, Technology Transfer by Multinational Firms, Research in Enter- national Business and Finance, Vol., 1, 1979, P. 137- 187.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد استطاعت هذه الشركات من خلال التكنولوجيا أن تشكك الأفراد في هويتهم التاريخية والثقافية وترسيخ نظرة التخلف لديهم، وعملت على تلميع صورة الثقافة الغربية والترويج لها وهذا يؤدي إلى إحداث خلل وعدم تناسب بين كلا الثقافتين ينعكس سلباً على الدول المضيفة.

إن هذه الشركات تملك شركات علاقات واسعة نظرها لامتلاكها التفوق الجغرافي والاقتصادي أكثر من بعض الدول، فإنها بذلك تستطيع السيطرة على الساسة وأصحاب القرار في بعض الدول من أجل تصريف أمورها وزيادة أرباحها[1].

من ناحية أخرى ترى مدرسة الاقتصاديين بين الكلاسيكيين أن الشركات متعددة الجنسية قادرة على سد الفجوة التكنولوجية بين الدول الأم والمضيفة، وترى أن استيراد المنتجات التكنولوجية ليس محصوراً بالدول النامية المضيفة وتؤكد على أن الدول المتقدمة تقوم هي أيضاً بذلك.

وشددت هذه المدرسة على أن الشركات تجلب معها عدداً كبيراً من برامج التدريب والإدارة التي تعمل على تطوير أداء العمالة الفعلية، وتجلب معها الفنون الإدارية التي تساعد الدول المضيفة على تطوير كفاءاتها وإداراتها، وأكد فرنون(fernon) على أن استيراد التكنولوجيا به فائدة كبيرة لأنه يعتمد على الآلة وبالتالي فإن آلة واحدة تحل مكان العشرات من العمال وفي هذا فائدة وجدوى اقتصادية للدول المضيفة.[2]

وشدد بعض منظري هذه المدرسة على أن الشركات لا تقوم بتصدير التكنولوجيا بهدف الإضرار بالدول لأن هذا سيشكل عائقاً لهذه الشركات وسيدفعها للخروج من السوق، لكن يتم

---

(1) Michael J. Moravisk, Parasida and Dominates Science and the Developing World, Foreign Affairs, Vol. 3, July, 1975.

[2] السيسي، صلاح الدين، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتب ،القاهرة،2003،ص78

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصدير التكنولوجيا وفق أسس ومعايير مثل الغرض المطلوب من هذه التكنولوجيا، وحجم المشروع وغيرها.

فيما يتعلق بموضوع النمط الاستهلاكي والتسويق له من خلال التكنولوجيا ترى هذه المدرسة أن ذلك في مصلحة المستهلك لأن الخيارات تكون متوافرة أمامه ويختار أفضلها إضافة إلى أن الشركات المحلية تستخدم التكنولوجيا بهدف تسويق منتجاتها.

ومن هنا ترى مدرسة الاقتصاديين النيوكلاسيك أن الشركات متعددة الجنسية كان لها دور كبير في نقل التكنولوجيا وتعريف الدول النامية بها وأن هذه التكنولوجيا ساعدت الدول على تطوير وسائل الإنتاج ورفع الأداء الوظيفي للعاملين وتحقيق وسائل الرفاه للأفراد[1].

استمرت الدراسات حول الشركات متعددة الجنسيات وظهرت نظريات مختلفة عن النظريات والمدارس التقليدية ومن هذه النظريات نظرية **متعدية القومية** التي تقوم بدراسة هذه الشركات لديها وبيان آليات عملها والتوصل إلى أسباب ديمومتها واستعدادها.

يقوم البناء النظري لهذه النظرية على نظريتين فرعيتين هما التدويل ونظرية الشركة ودراسة العلاقة فيما بينما والهدف من ذلك تحقيق ثلاث ميزات رئيسية[2]:

1. ميزة الملكية لحقوق معينة وموجودات غير ملموسة.
2. ميزة سوقية وصفت حوافز التدويل ومحوره الخروج من السوق الفاشلة إلى سوق ناجحة.

---

[1] النجار، عبد العزيز، الإدارة العالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص185 -195.

[2] الرحاحلة، عبد الرزاق، ديري زاهد محمد، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص64 -66 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. ميزة موقعية تحقق منافع من تباينات الموارد الطبيعية وكلف النقل والعوامل الثقافية المختلفة والإجراءات الحكومية.

استطاعت الشركة متعدية القومية التوسع والانتشار في العالم النامي والمتقدم وباتت قوة اقتصادية مهمة لها دور مهم في دفع عجلة التنمية والاقتصاد وتعددت أشكالها ومظاهرها وأصبح لديها مرونة في الحركة والتوسع وامتلكت خبراء أصبحت لديهم الكفاءة والقدرة على فهم احتياجات السوق والمستهلك وامتلكت برامج ردع وحماية في حال واجهتما أي مخاطر.

لقد واجهت الشركات على مدى تأسيسها أنواعاً مختلفة من المخاطر تمثلت إجراءاتها بضغوطات من قبل حكومات الدول المضيفة أو أزمات اقتصادية واجهت العالم مثل الكساد الكبير 1929م أو الأزمة المالية العالمية 2008 فلجأت حينها الشركات إلى التنويع العدول واستخدام إجراءات حماية تجنبها خطر هذه الأزمات.

إن تنامي الأسواق العالمية بسبب اتساع عمل هذه الشركات مكنها فإن اتخاذ مكانة مرموقة تبين الدول، فلقد سعت الدول أسوة بغيرها بالعمل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لهذه الشركات مما مكن هذه الشركات لأن تكون قريبة من المستهلك.[1]

وفيما يتعلق في التعرفات الجمركية التي شكلت حاجزاً أمام هذه الشركات، قامت بإنشاء تكتلات اقتصادية بهدف دعم الشركات من قبل دولها الأم لتخطي هذه المشكلة.

إن التطور في النظريات الدارسة للشركات متعددة الجنسية لم يتوقف عند مستوى معين فكل يوم شهدت فيه هذه الشركات تطوراً في الآليات والهياكل والاستراتيجيات قابله اهتمام كبير من الباحثين والدارسين.

[1] العيسوي، ابراهيم، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربي،بيروت،1989،ص33

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ظهرت نظريات عديدة منها نظرية السياسة العامة ونظرية دورة المنتج، ونظرية سوق احتكار القلة، وتستند نظرية السياسة العامة على الأفكار الميركانتيلية التي تبين أن السياسة هي التي تقود الاقتصاد، وأن التوسع الاقتصادي الذي قامت به الشركات كان مدفوعاً من قبل سياسات الدول الأم التي ترغب في تطوير اقتصادها من خلال هذه الشركات[1].

أما نظرية دورة المنتج فقد عملت على الكشف عن الدافع وراء الشركات للاستثمار في الخارج وتبين لها أن السبب هو حماية الأسواق الخارجية من المنافسة العالمية وبينت أن لكل منتج دورة حياة يتم من خلالها عرض حقوق ملكية واحتكارية لا يتم على أثرها إنتاجه من قبل أحد حتى يظهر منتج جديد ويتم إتباع نفس الإجراءات عليه.

أما نظرية سوق احتكار القلة فترى أن الشركات تعمل على زيادة غرض استثمارها بالخارج لكي تزيد من إنتاجها وبالتالي زيادة أرباحها وتعمل هذه الشركات على الاستيلاء على الأسواق الخارجية وإخضاعها لها مما يسبب احتكار لهذه الأسواق من قبل الشركات[2].

---

(1) Gilpin, Robert, U.S. Power Multinational Corporation, Basic Books, New York, 1995, P. 174.

(2) سعيد محمد، السيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، القاهرة، 1986، ص25-27.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: أنواع الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها:

أولاً: أنواع الشركات المتعددة الجنسيات

اختلفت الشركات من حيث أنواعها ويعود ذلك لتعدد نشاطاتها فمنذ بداياتها أخذت الشركات بالتطور والتكيف مع البيئة الإنتاجية التي تعمل بها وأخذت على تنويع مصادرها ساعدها في ذلك الاستراتيجيات التي اتبعتها الإدارات الناجحة العاملة بها ومن هذه الأنواع[1].

1) الشركات المتعددة الجنسيات الأولية

اكتسبت هذه الشركات اسمها من طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تعمل به وهو محصور ضمن المواد الأولية، كالمناجم والزراعة واستخراج النفط، ويرجع تاريخ هذه الشركات إلى بداياتها في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

بدأت هذه الشركات عملها في الحقبة الاستعمارية للإمبراطوريات آنذاك (إسبانيا، البرتغال، هولندا، فرنسا، وبريطانيا)، حيث قامت بالاستيلاء على الأراضي الزراعية للدول المستعمرة وقامت بتشغيل العبيد في تلك المزارع، ومن أمثلتها (Exxon) الأمريكية الأصل والشركة الفرنسية للنفط وشركة الفواكه(Uniced Fruit).

---

[1] الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ج3، ص460-462.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) الشركات متعددة الجنسيات ذات الاستراتيجيات التجارية

أدت الكوارث والأزمات الاقتصادية في الأسواق في القرن التاسع عشر إلى ظهور أشكال جديدة من تركيز رأس المال مثل مؤسسات الاحتكارات الاقتصادية وغيرها، وهذه الفترة كانت بداية ظهور الشركات بشكلها الحديث[1].

لقد كان الهدف من الإنتاج في الشركات الفرعية يهدف إلى تزويد الأسواق المحلية في البلدان المضيفة بالسلع المشابهة الموجودة في الشركة الأم، ويرتبط قرار الاستثمار الخارجي لهذه الشركات بحجم طاقة الطلب الموجودة أو الكامنة في تلك الأسواق، وهذه الشكل يعتبر أبسط أشكال تدويل الإنتاج.

3) الشركات متعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية الإنتاجية

تعتمد هذه الشركات على إقامة وحدات إنتاجية، وتنظم الإنتاج دولياً كشركات السيارات والتلفزيونات والأنظمة الإلكترونية، توزيع عمليات الإنتاج على فروع الشركة المنتشرة في الدول المضيفة بحيث يتخصص كل فرع بإنتاج جزء من الإنتاج النهائي ومن ثم يتم تجميع الأجزاء في الشركة الأم ويحصل المنتج النهائي على العلامة التجارية للشركة وعلامة الصنع للدولة الأم، وتظهر حركة هذه السلع ظاهرياً في المبادلات التجارية الدولية، لكنها حقيقة تتم بين وحدات تابعة لنفس الشركة ، لكنها تفلت من قانون السوق والتجارة الدولية لأن انتقال السلع ورؤوس الأموال يتم بين وحدات الشركة[2].

---

[1] سيطرة الاحتكارات الكبرى على السلطة الحقيقية في العالم، ترجمة أشرف البربري، مقابلة الواقع (زدنت) مع نعوم تشومسكي، على شبكة الانترنت، 2008/1/4: www.aljazirah.com.

[2] زاهود، عبد السلام، العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد، دار زاهون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) الشركات متعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية التعاونية والعالمية:

تعتمد على قطاع الخدمات الذي يتطلب رصيداً عالياً من العلم والتقنية، وبراءات الاختراع والتيسير الإداري، والهندسة الاستشارية، وعمليات التمويل للاستثمارات الصناعية في الخارج، وتكونها شركات مصارف وشركات صناعية وشركات استيراد وتصدير[1].

ويعتبر التطور التكنولوجي العمود الفقري للشركات متعددة الجنسيات وهي تسهم مساهمة متزايدة في تحويل عمليات البحث والتطور إلى جانب الدولة، فالاتفاق على البحث والتطوير بلغ في ألمانيا حوالي 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يقارب 37.2 مليار دولار يسهم في المال العام بحوالي 37% والصناعات المختلفة بنسبة ما يقارب 60.1%.

ثانياً: أهداف الشركات متعددة الجنسيات

تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تحقيق أهداف معينة تضمن لها الاستمرارية والديمومة في توسيع نشاطاتها من خلال إتباع استراتيجيات معينة ومن هذه الأهداف[2].

1. العمل على تعدد أساليب الإنتاج: حيث تقوم الشركات بالاعتماد على أسلوب عمل يقتصر على عنصر إنتاجي ذو ثمن منخفض نسبياً فيما اذا قامت أحد قيم عناصر الإنتاج بالارتفاع.[3]
2. الوصول إلى أعلى معدل من الأرباح؛ وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي الذي تقوم به هذه الشركات في الدول المضيفة حيث تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة

---

[1] عبد الله عويدات، آثار العولمة على النظام في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عمان العربية ،الاردن، ، 2014، ص23.

[2] حامد، مريم، آفاق العولمة في البلدان النامية، على شبكة الانترنت، 2016/7/21، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2012/1/6/%D8%A7%D9%84%D8

[3] فنسنت اندرو، نظريات الدولة، ترجمة: يوسف ابراهيم، دار الجيل،بيروت،1997،ص44

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرخيصة فيها، حيث تقوم هذه الشركات باستغلال المواد الخام وتقوم بنقلها للمركز وتستغل هذه المواد في الصناعات التي تقوم بتصديرها ومن ثم تقوم بإعادة بيعها للدول المضيفة بأسعار مرتفعة، وبالنسبة للأيدي العاملة في الدول المضيفة فإن الشركات تقوم بتشغيلهم لتبين أن لها دوراً في عملية التنمية الا أنها على العكس تماماً تستغل انخفاض الأجور لهذه الطبقة العاملة.

3. تهدف من خلال تعدد فروعها وتنوع نشاطاتها إلى تعويض الخسارة المتعلقة في نشاط معين بأرباح أخرى تتحقق في أنشطة أخرى أو فروع أخرى.[1]
4. تحرير أسواق الدول المضيفة وإعادة دمجها بالأسواق العالمية وقد ساعدت التكتلات الاقتصادية الكبرى والمنظمات التجارية الدولية هذه الشركات على توسيع نطاق أعمالها لتصل تقريباً لكل العالم وبذلك تحصل الشركات على ميزات الاستثمار وبالتالي تحقق أعلى الأرباح.

ومن جهة أخرى أكد بعض الباحثين أن لهذه الشركات دور مهم وأثر إيجابي على العالم يتمثل في[(2)].

1. انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية على البلدان النامية.
2. زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.
3. انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية.
4. زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية.

---

[1] لطفي، امين، المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية،الاسكندرية،2004،ص65

[(2)]الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، الشركات متعددة الجنسيات، على شبكة الانترنت، 2016/7/22.
/http://www.politics- dz.com/threads/alshrkat- almtydd- algnsiat.102

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يقتصر نشاط الشركات متعددة الجنسيات على الجانب الاقتصادي بل تعدت ذلك إلى الجانب السياسي للدول المضيفة إضافة إلى تأثيرها في شبكة العلاقات الدولية.

أما في الجانب السياسي فقد كان لها التأثير الكبير في ذلك مستغلة نفوذها الاقتصادي للضغط على الدول الضعيفة لتحويل سياساتها العامة وفق رغبات الدول الأم لهذه الشركات وذلك من خلال جملة من الإجراءات والأساليب التي تبعتها ومنها:[1]

1) ضرب الاتجاهات الوطنية للدول المضيفة حيث تعتبرها الشركات ذات دور ملموس يدعو إلى الحد من نشاطاتها، فلذلك تسعى هذه الشركات إلى جانب السلطات المحلية على تقويض نشاط هذه التيارات بشتى الوسائل وتسعى من خلال حكومات البلد المضيف على إصدار تشريعات وقرارات تقوم بتجميعها مبررة أن هذه التيارات تسعى لهدم قيام الديمقراطية والتعدي على الحرية.
2) دعم القطاع الخاص وذلك من أجل مواجهة القطاع العام كما تسعى عادة إلى خلق مصالح مشتركة بينهما لتسهيل نشاطها داخل الدولة والاستفادة من نفوذ الأشخاص المسيرين للقطاع العام داخل الدولة للاستفادة من امتيازات أكثر.[2]
3) استغلا عوامل الإنتاج الموجودة في البلدان الأكثر تخلفاً حيث تسعى إلى استنزاف ثروات هذه الدول وجعلها في تبعية دائمة لهذه الشركات مقابل أدنى حد من المعيشة.

[1] شفيق، منير، تنمية سياسية ام عولمة، دار الطليعة،بيروت،2004،ص37

[2] كريم، نعمة، الشركات عابرة القومية، على شبكة الانترنت،2016/8/8
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2059334

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) الاعتماد على مصادر التمويل العملية وتحويل الأرباح إلى الخارج وذلك لتوفير الحماية لها من أي إجراء قد يطالها من حكومات البلدان المضيفة كما يمكن استثمار هذه الأموال في مشاريع جديدة في مناطق أخرى في العالم.

أما في ما يتعلق بشبكة العلاقات الدولية فقد أثرت فينا الشركات بشكل واضح من خلال فرض وجهة نظرها على المجتمع الدولي وزادت من تعميق الهوة بين الدول المتقدمة والنامية بترسيخ معادلة صعبة التصديق (80% من ثروات العالم يهيمن عليها 20% من سكان الأرض و80% من سكان الأرض لا يملكون ما لايزيد عن 20% من الثروات).[1]

فمثلاً شركة جنرال موتورز الأمريكية ناتجها أكبر من ناتج باكستان + جنوب أفريقيا، فالبلدان التي تدخل ضمن هذه المقارانات أصبحت بلدان محكومة السيادة على أراضيها بسبب هذه الشركات التي تحوم فوق العالم وبسبب امتلاكها لسلطات أقوى من سلطان الدول في بعض الأحيان.

عند الحديث عن الشركات متعددة الجنسيات لا يمكننا إخفاء أثر هذه الشركات في تعزيز ظاهرة العولمة وذلك من خلال عدة جوانب:

أولاً: الآثار على تدفق الأموال والتجارة

تعد الشركات متعددة الجنسيات من أقوى القاطرات التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العالمي باتجاه العولمة وذلك بسبب سيطرة الشركات على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وثلثي التجارة الدولية[(2)].

---

(41)Eitman.dk,multinational business finance,7th edition,wesly publishing company,usa,2012,p89

[(2)]الموسوي، إبراهيم، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول، رسالة ماجستير، كلية الاداب، الأكاديمية العربية، كوبنهاغن، 2009، ص35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك وكنتيجة لاستحواذ الشركات المتعددة الجنسيات على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية، فإنها تؤثر بلا شك على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات.

فالميزان التجاري للدولة يعرف على أنه الفرق بين حجم الصادرات وحجم الواردات، فإذا ارتفعت الصادرات فإن هذا يعد من مصلحة الدولة، وقد تؤدي الشركات متعددة الجنسيات إلى أثر إيجابي على قاعدة الموارد القومية إذا كانت تحقق أثر فائضاً على الميزان التجاري وتدفع شروط التجارة لصالح الدول المضيفة، كما أنها تؤدي إلى أثر سلبي على قاعدة الموارد إذا كانت عملياتها التجارية تحقق عجزاً. ومن هنا فإن ارتفاع أو انخفاض الميزان التجاري لم يعد يخص الدولة وحدها. وإنما تتدخل فيه نتائج استثمار هذه الشركات[1].

كذلك فإن سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر وثلثي التجارة وخصوصاً السلع والخدمات وتسويقها أدى إلى التغيير في طبيعة الإنتاج والتأثير على قدرة الحكومات في التحكم بالإنتاج، خصوصاً إذا ما تعلق الأمر بالتجارة البينية لفروع نفس المؤسسة، أو مع مؤسسات أخرى ترتبط فيما بينها باتفاقيات خاصة بالتكنولوجيا الاستراتيجية بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الشركات تربك الدول في معرفة حجم تجارتها نظراً لأن ما تنتجه هذه الشركات خارج حدود بلدها غير معروف.

---

[1] جروان، محمد خير، آثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة، على شبكة الانترنت .2016/7/23
http://www.academia.edu/5016623/%D8%A3%D8%AB%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تتحكم بالاقتصاد العالمي. وتتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذاك، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها فمن هنا فإن قوة أو شرعية الدولة أصبحت موضع نقاش[1].

إن امتلاك الشركات متعددة الجنسيات للأموال عبر العالم أضعف قدرة الدولة على ضبط ميزانها العالي وبالتالي قدرتها على الرقابة على النقد وسعر العملة ويتوضح ذلك بالآتي: يعرف ميزان المدفوعات بأنه "تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم والخارجي خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة"، ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، أي جانب (دائن) وهو إيجابي تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب (مدين) وهو سلبي ويندرج تحته كافة المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات مع العالم الخارجي[2]، وتكمن أهمية ميزان المدفوعات بأنه يعكس قوة الاقتصاد الوطني، ويحدد سعر صرف العملة من خلال ظروف العرض والطلب ويعكس مدى تطور البنيان الاجتماعي للدولة وعندما تقوم الشركة بإنشاء فرع لها داخل دولة معينة يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات لهذا البلد المضيف، وهذه التأثيرات مختلفة، ويمكن أن تعزز أو تضعف وضع ميزان مدفوعات هذا البلد، فالاستثمار المباشر المصاحب لإنشاء الفرع له أثر دائن في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة نظراً لإيرادات التي تدخل على الدولة من أجل إنشاء هذا الفرع.

---

[1] الكفري. مصطفى، العولمة وتطورات العالم المعاصر، على شبكة الانترنت 2016/7/23
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=34276

[2] عفيفي، سامي، الخبرة الدولية في الخصخصة، دار العلم للطباعة'القاهرة،1994،ص94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن من ناحية أخرى تلخيص عدة آثار سلبية للشركات على ميزان المدفوعات[1]:

1) تحويل الأرباح من الفروع إلى الشركة الأم حيث أن إعادة رأس المال وتصدير الأرباح التي تحصل عليها هذه الشركات من مشاريعها وإلى الدولة الأم أو دول أخرى يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات كالدول المضيفة، ويسبب ذلك تضخم نقدي في الدول المضيفة فتهبط قيمة النقد الوطني.

2) تحويل الموظفين الأجانب مداخيلهم لدولهم.

3) مدفوعات ترتبط بالملكية الفكرية أو رسوم الترخيص والتي ترتبط باستخدام الفرع للتكنولوجيا أو العمليات الإنتاجية، أو العلامات التجارية.

ثانياً: آثار الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدول[2]

إن وظائف الدولة الاقتصادية تتضمن تدخل الدولة في عناصر الإنتاج وهذا يخلق جدلاً يتمثل في الحد المطلوب لتدخل الدولة، وتبرز على الساحة ثلاث منظورات للاقتصاد السياسي فالليبرالية تؤمن بالملكية الخاصة لعنصر الإنتاج ولا ترى ضرورة لتدخل الدولة في عناصر الإنتاج ويقتصر دورها على حفظ النظام السياسي أو ما يسمى بحكومة الحد الأدنى، وذلك مختلف عن النظرية الماركسية التي ترى بأن الدولة هي المسؤول عن توزيع الثروات وتحقيق العدالة وهي ترى ضرورة تدخل الدولة بالعملية الإنتاجية، أما القومية الاقتصادية فترى أن الثروات يجب أن تستثمر للمصلحة الوطنية العليا وهي ليست معنية بالتدخل لمصلحة طبقة معينة.

---

[1] الفخري، عوني، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات والعولمة، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد، 2002، ص149.

[2] غربي 'علي، تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2003،ص12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الدولة تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية خدمة للصالح الوطني العام، بينما تسعى هذه الشركات لتحقيق أقصى ما يمكن من أرباح، ولو كان ذلك على حساب الدولة المضيفة، ويمكن تحديد المجالات التي تبرز فيها هذه الخلافات، بتنفيذ السياسة الاقتصادية (خطة التنمية) للدولة المضيفة والمسائل المالية وعلاقات العمل وتدخل الشركات.

وأن أهم ما يميز الشركات متعددة الجنسيات هو أنها تعمل تحت سيطرة مركزية موحدة، وفي إطار إستراتيجية عالمية كلية، تهدف في نهاية الأمر إلى زيادة أرباح الشركة الأم دونما اعتبار لمصالح جزئية كالشركات الوليدة المنتشرة على صعيد عالمي. ومن ثم فإن نشاط الشركات الوليدة في المجالات المختلفة لا يتحدد وفقاً لمقتضيات السياسات القومية للدول المضيفة، لكن تبعاً لما تقتضيه مصلحة المشروع المتعدد الجنسيات[1].

لذلك فإن ضخامة حجم الشركات متعددة الجنسيات وتعدد أوجه نشاطها من شأنه أن يمثل تحدياً لسيادة الدولة المضيفة، لأن هذه الشركات الكبرى صارت ذات نفوذ هائل في العالم واستطاعت بذلك إيجاد نظام تستطيع من خلاله اختراق التشريعات في الدول وتغييرها بما يتلاءم ومصالحها حتى لو اقتضت تلك الإجراءات تفكيك وإلغاء المساعدات أو تقليص الخدمات الاجتماعية مثل العلاج الطبي والمنافع الاجتماعية الأخرى[2].

إن نشاط الشركات متعددة الجنسيات أثر على مفهوم الدولة وسيادتها في تنفيذ برامجها الاقتصادية والتنموية داخل حدودها وتنمية قدراتها البشرية. إن الإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها كما يقول علماء الاجتماع والسياسيون، لذا يجب أن تسخر من أجله كافة إمكانات الدولة، إلا أن ذلك بات مستبعداً الآن في ظل عولمة الاقتصاد وتحكم مئات من التشكيلات الاجتماعية التي لم

---

[1] الفخري، عون، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات، ص166.

[2] الموسوي، إبراهيم، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، ص46.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد تهتم كما كان الحال منذ عشرين عام مضت بعملية التنمية ولا تبحث عن وسائل لتحسين الخدمات العامة[1].

إن تغول الشركات متعددة الجنسيات في اقتصاد الدول يؤثر على اعتبارات الأمن القومي حتى في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، فقد يواكب العولمة أحياناً كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات وكذلك تزايد أعداد المصروفين من الخدمة في هذه الشركات وهذا يؤكد أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية فهي النظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية وحيوية الاقتصادية فليس للرأسمالية سوى الخيار الثاني. الذي أدى إلى فصل 43 مليون عامل من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاماً[2].

لا يقتصر أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول في تدخلها أو إعاقتها في تطبيق برامجها الاقتصادية الإصلاحية، أو بالتأثير على أمننا القومي بشكل مباشر، فقد لجأت الدول للحد من ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات إلى إنشاء تكتلات اقتصادية أو هيئات دولية لكنها للأسف تظل داخل منظومة الرأسمالية حيث يظل رأس المال الكبير هو المسيطر على مستوى العالم ويؤدي وجود الدولة الوطنية المنفصلة والمتعددة إلى تسهيل هذه السيطرة، ومن هنا تأتي الضرورة لإيجاد تكتلات اقتصادية كبرى بين الدول التي يجمعها إطار إقليمي واحد، أو يربط بينهما روابط

---

[1] الطبيب، مولد زايد، العولمة والتماسك المجتمعي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بيروت 2005، ص34

[2] الكفري، مصطفى، العولمة وتطورات العالم المعاصر، إنترنت 2016/7/24.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=34276

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجغرافيا والتاريخ كالأقطار العربية، والتي يمكن لها مجتمعة أن تتوحد مع أي فضاء اقتصادي آخر كالفضاء الإفريقي أو الأسيوي على سبيل المثال[1].

ثالثاً: آثار الشركات متعددة الجنسيات على الترابط الثقافي

إن العولمة لها دور مهم في الجانب الثقافي حيث تساعد على انتشار المعلومات وسهولة حركتها وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات.

إن المضمون الرئيسي للعولمة كما نعرفها اليوم هو أن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة في تاريخها الخاص وبحسب تراثها الخاص ووتيرة تطورها ونموها المستقلة نسبياً أصبحت تعيش في تاريخ واحد، فهي تشارك في نمط إنتاج واحد يتحقق على مستوى الكرة الأرضية، وهي تتلقى التأثيرات العادية والمعنوية ذاتها[2].

إن إيجاد منظومة ثقافية واحدة للعالم يحتاج إلى وسائل اتصال سريعة وتقدم تقني وعلمي من أجل توسيع الترابطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المجتمعات، والدول الصناعية الكبرى أو الدول الرأسمالية هي الأقدر على توظيف هذه الإمكانات، ولذلك هي العجلة الرئيسة المحركة باتجاه مجتمع عالمي واحد، وبما أن هذه الدول الرأسمالية تعتمد على حرية السوق وبالتالي توسع الشركات المتعددة الجنسيات، فإن هذه الشركات سواء بقصد أو بدون قصد تعمل على الترابط الثقافي بين المجتمعات.

ولا يمكن فصل الحديث عن آثار الشركات المتعددة الجنسية على الترابط الثقافي عن القدرة الإعلامية التي تملكها هذه الشركات، لأنها هي الوسيلة الأهم لنشر ثقافتها، حين تمتلك الشركات

---

[1] الطيب، مولود زايد، العولمة والتماسك المجتمعي، ص246.

[2] الغاوي، عبد الفتاح، الثقافة العربية في عصر العولمة، جريدة الأهرام، العدد 41716، 2001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متعددة الجنسيات وسائل إعلام ضخمة من تلفزة وجرائد ومجلات تستعملها لغرض الدعاية لمنتجاتها ولبناء نموذج استهلاكي يتوافق مع مصالحها ويساعدها في ذلك وسائلها المالية والبشرية الضخمة وسيطرتها على التكنولوجيا المعاصرة.[1]

إن هذه الشركات تهيمن على السوق العالمية وهذه الهيمنة تمتد إلى إعداد وتوزيع ناتج الاتصالات الثقافية فأثناء قيامها بتعزيز أهدافها وعدم عرقلة حصولها على الأرباح تضطر إلى التأثير والهيمنة إن أمكن على كل مجال ثقافي وإعلامي يبعدها عن السيطرة الكاملة على بيئتها الوطنية. كما سيطرت بعض الشركات الأجنبية على سوق النشر وتجد منشوراتها رواجاً كبيراً في دول أسيا وأفريقيا.

كذلك أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج. والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.

إن صناعة الترفيه الأمريكية ثاني أكبر الصادرات وأحد المكونات الأساسية في الميزان التجاري يرى فيها البعض فيما تقدمه إلى الجمهور وخاصة الأطفال غالباً ما يتنافى مع الأسس التربوية للبلد المستهدف، حيث أغرقت المنتجات الثقافية[2] الأمريكية دول العالم الثالث مثل منتجات والت ديزني التي وصلت إلى ملايين المشاهدين والقراء من خارج الولايات المتحدة الأمريكية اعتماداً على مبدأ التدفق الحر للمعلومات، وهذا ما يؤدي إلى ذوبان الثقافية الوطنية الخاصة بكل بلد لصالح الثقافات التي تروج لها هذه المنتجات، فالمادة الإعلامية ليست مجرد أخبار ومعلومات وحقائق تقدم بلغات مختلفة وإنما هي أيضاً أفلام ومسلسلات تبين أذواق ووجهات نظر خاصة

(1)giblin Robert,us power multinational corporation,basic book,newyork,1975,p44

[2]كيكسو، وداد، العولمة والتنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2002،ص67

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفرضها على المشاهدين، فأصبحت دول العالم وبالأخص الدول النامية أسواقاً للمنتجات الإعلامية لدول الغرب الرأسمالي حيث يقوم بتصدير أفكاره بهدف ترويج سلعه ومنتجاته الاقتصادية والثقافية.

كما أكدت دراسات أن بعض شركات الإعلام البريطانية والأمريكية لا تصدر بناها فقط وإنما تصدر الفلسفات التي تنظم سير العمل فيها وتظل آثارها باقية بدرجات متفاوتة في أفريقيا وأسيا وأمريكيا اللاتينية.[1]

كما أن الشركات متعددة الجنسيات تلعب دوراً في تغيير التركيبة الاجتماعية من خلال أسلوب حياة العاملين بهذه الشركات خاصة الأجانب الذي لا يتفق مع القيم والمبادئ والسائدة من أبناء الدول المضيفة، ومع مرور الوقت تتقارب عادات وقيم العاملين الأجانب بهذه الشركات مع العادات والقيم للعاملين من أبناء الدولة المضيفة، كذلك فإنها تؤثر بشكل عميق على أنماط الاستهلاك في المجتمع المضيف وتشكل القيم الاستهلاكية حيزاً كبيراً في مجمل نظام القيم الثقافية في المجتمع، فمثلاً انتشار مطاعم الوجبات العالمية أدت إلى إضعاف الخصوصية الثقافية لكل بلد ونشر ثقافة الهامبرغر وغيرها التي هي بالنهاية تجعل تقاليد المجتمعات في تناول الأطعمة وحتى اللباس متشابهة إن لم تكن موحدة في بعض الأحيان.[2]

لقد عملت الشركات المتعددة الجنسيات على استهلاكيات مخالفة للتقاليد المحلية للدول المضيفة، رغم دفاع البعض عنها بقولهم إن المستهلك مخير بين شراء سلعها أو تركها، إن المستهلك يتأثر كثيراً بوسائل الدعاية، بذكر المحاسن الموضوعية للسلعة التي تتعداها إلى المميزات

[1] المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي، الدار المصرية اللبنانة،بيروت،2003،ص87

[2] نصر، عبدالمعز، النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية،بيروت،1981،ص82

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذاتية، بحيث ترتبط بين المنتج ونمط معين من الحياة فتسعى إلى إعطاء صيغة لمنتجاتها تختلف عن صيغة المنتجات الوطنية وتربطها بثقافة الغرب الأوروبية[1].

المطلب الرابع: وسائل تكوين الشركات المتعددة الجنسيات.

منذ نشأة الشركات متعددة الجنسيات وهي تحاول إيجاد التكامل عن طريق تكوين شراكات مع شركات أخرى أو دمج نفسها مع شركاء آخرين وهذا يعطيها ميزان عمل فعال يساعدها على الانتشار والتوسع وتتمثل وسائل تكوين الشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:

أولاً: الاندماج:

هو اتجاه قانوني يقصد به تحقيق التركيز بالنسبة للشركات وذلك بإعادة تجميع وسائل إنتاجها وهو إما تركيز أفقي ويتم ذلك بين شركتين في نفس المستوى الإنتاجي أي تنتجان نفس الخدمة بقصد الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وهنالك تركيز رأسي وهو ما يتم بين شركتين تنتج كل منها سلعة مكملة للأخرى .

وسواء كان التركيز أفقياً أم رأسياً فالاندماج يتم عادة بأحد طريقتين أولهما طريق الضم (الإلحاق) ويكون ذلك بحل شركة أو أكثر أو إلحاق موجوداتها بشركة أخرى قائمة وفي هذه الحالة تختفي شخصية الشركة أو الشركات المندمجة وتمتصها الشركة الدامجة التي تستمد شخصيتها. أما الطريق الثاني فهو طريق المزج ويكون ذلك بحل كل من الشركتين أو الشركات الراغبة في

[1] سعيد، محمد السيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ص80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاندماج وفي هذه الحالة تفنى شخصية الشركات المنحلة، وتنشأ شركات جديدة لها شخصية منفصلة تماماً عن شخصية الشركتين أو الشركات المنحلة[1].

وقد نظم القانون الفرنسي الصادر في 24 يوليو 1966 المعدل بقانون يناير 1988 حالات الاندماج ورتب عليها الذمة المالية وحقوق التزامات الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة. أما القانون المصري فقد نص في المادة 130 من قانون الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم الصادر بقانون رقم 159 لسنة 1981 حالة الاندماج الكلي بنوعية (المزج والضم)[2].

إن المهم في عملية الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات هو الاندماج الدولي الذي يتم بين شركتين مختلفتي الجنسية، وتهدف عملية الاندماج لتحقيق ما يلي:

1) التغلب على شركة منافسة كلية بهدف توسيع النشاط والعمليات.
2) التوسع في المجال الخارجي عن طريق شراء الفروع والوحدات التابعة لشركات عبر وطنية منافسة.

ومثال ذلك قيام شركة فيلبس الهولندية بشراء شركة سيونيتيكس الأمريكية لإنتاج الدوائر المتكاملة. وقيام شركة NEC اليابانية بشراء شركة Electronic Arrays الأمريكية.

وحصلت هناك عمليات اندماج داخلي لشركات وطنية داخل دول أوروبية رأسمالية لتكوين شركات وطنية قادرة على مواجهة زحف الشركات متعددة الجنسيات[3].

---

[1] الفخري، سيف، الشركات متعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة حلب، سوريا، 2010، ص21.

[2] شوقي، شاهين، الشركات المشتركة طبيعتها وأحكامها، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص200.

[3] محمد، حسن، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، ص362.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تكوين شركات وليدة على المستوى العالمي

يقصد بذلك أن يكون للشركة الأم المتعددة الجنسيات شركة وليدة منتشرة على الصعيد العالمي، فتقوم الشركة الأم بالمساهمة في شركتها الوليدة بنسبة تحقق لها السيطرة عليها أو تكون الشركة الوليدة مملوكة بالكامل للشركة الأم.

إن تكوين شركة وليدة في الدول التي تسمح بذلك يكسب هذه الشركات الشخصية المعنوية المستقلة والاسم والموطن كما يمكن لها الاقتراض من السوق المحلي لتمويل نشاطاتها وهو الأمر الذي يلقى معاملة مختلفة من بلد لآخر، ففي ألمانيا وحسب المادة (18) من قانون الشركات الألماني. (اذا وجد مسيطر أو مجموعة مشروعات مسيطرة على إدارة مشروع آخر فإنها تكون المجموعة).

لقد لجأت بعض الدول إلى فرض قيود على حق الشركات الوليدة الوطنية الخاضعة للسيطرة الأجنبية في الاقتراض من الأسواق المحلية، وبالذات فيما يتعلق بالافتراض الطويل الأجل عن طريق إصدار سندات تطرح الاكتتاب العام.

لكن هنالك على سبيل المثال قانونان في الولايات المتحدة يمنع من تشكيل شركات متعددة الجنسية أو حتى تكوين شركات وليدة هما:

1) قانون الحرب مع الأعداء حيث يفرض هذا القانون على الشركات التي يساهم فيها أمريكيون بعدم التعامل مع دول معينة مثل كوريا الشمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) قانون داماتو الأمريكية الذي يعاقب الشركات التي تتعامل مع إيران، ليبيا بما قيمته أربعون مليون دولار أو ما يزيد[1].

ثالثاً: السيطرة على شركات قائمة على المستوى الدولي

ويتم ذلك بعدة طرق:

1) حيازة الأسهم ذات التصويت المزدوج: إذ يسعى المساهمون للحصول على أسهم في الشركات ويفترض ذلك بلا شك وجود شرط نظامي في الاتفاق الأساسي يبيح ذلك وأن يقر قانون الدولة المضيفة صفة هذه الأسهم.
2) اتفاقيات التصويت أو البروتوكولات: هي الاتفاقيات التي تبرم كأنها عقد وفق قانون الشركات ويتفق على إجراء قانوني معين كأن يتم التصويت على نحو معين في الجمعية العامة، وذلك بالتفويض في حق التصويت أو التوكيل فيه وذلك شريطة ألا يضر بمصلحة الشركة.
3) عرض الشراء العام: حيث تسعى الشركة و الشخصي الطبيعي إلى شراء أسهم في شركة داخل المجموعة للسيطرة عليها وأول إجراء أن يقوم هذا الشخص الطبيعي أو المعنوي بتقديم عرض للمساهمين في الشركة لشراء أسهمهم وذلك تحت رقابة البورصة بأسعار أعلى مما قررته البورصة وذلك لتأكيد سيطرته على المشروع وقد يقدم العرض أيضاً من البنوك[2].

---

[1] ويلتس، بيتر، الاطراف المتخطية للحدود الوطنية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث،الامارات،2004،ص45

[2] الفخري، سيف، الشركات متعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية، ص35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الشركة الأم قد تشارك الأطراف المحلية لإنشاء شركة وليدة مشتركة أو مشروع مشترك أو تنشأ شركة وليدة لها بالكامل في المحيط المحلي وذلك إذا ما سمح قانون الدولة المضيفة بذلك وتتخذ مع الشركة الأم صيغتين نظامية وعقدية[1].

أولاً: الصيغة النظامية

حيث توجد الشركة الأم في إحدى الدول الكبرى ويوجد الفرع أو الشركة الوليدة في إحدى الدول المضيفة فإذا كانت الوحدة فرعاً فهي جزء غير منفصل عن المركز الأصلي يقوم بالاستثمار في الدولة المضيفة ولا يتمتع بشخصية قانونية مستقلة، وإذا كانت الوحدة الفرعية شركة وليدة فإنها تكتسب في الدولة المضيفة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشركة الأم ولكن تظل هذه الشركة الأخيرة محتفظة فيها بميزة تهيئ لها السيطرة عليها. وتأتي أهمية هذه الميزة في الأسلوب التقليدي للقبض على ملكية الشركة الأم لجزء هام من رأس مال الشركة الوليدة يتيح لها الهيمنة على إدارتها وتكتسب الشركة الأم هذه الملكية بأموال تنقلها من الخارج إلى الدولة المضيفة ومن هنا تعود الفائدة على الدولة من خلال أسلوب القبض على الاستثمار الأجنبي.

ثانياً: الصيغة العقدية

تتخذ مجموعات الشركات متعددة الجنسيات مشروع مشترك في البنية أو الشكل. ويستند فيها إشراف المركز الأصلي على الوحدة الفرعية من خلال اتفاق مبرم بينهما سواء كانت الوحدة

---

[1] هيرست، طومبسون، ما العولمة؟، ترجمة: فالح عبد الجبار، المجلس الوطني للثقافة والتربية والفنون،الكويت،2001،ص46

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرعية شركة وليدة أو منشأة مستقلة عن المركز الأصلي ولكنها تدين له بالتبعية التي يقررها الإنفاق.[1]

والاتفاقيات التي تنشئ هذه التبعية كثيرة ومتشعبة لكن سنتناول ثلاثة منها وهي:

أ - اتفاقيات نقل التكنولوجيا

ففي حالة كانت الدولة المضيفة بحاجة إلى رأس مال أجنبي وتكنولوجيا معاً فإنها تبحث عن شركة أو مشروع يملك هذين العنصرين.[2]

ب -اتفاقيات المعونة الفنية

ويتضمن التزام المشروع الأجنبي بتزويد منشأة وطنية بالفنيين اللازمين لتشغيل الأجهزة والآلات المستعملة في الإنتاج أو لتدريب العاملين الوطنيين على تشغيلها أو على إدارة المنشأة بالأساليب الفنية الحديثة.

ج - اتفاقية الضم

وتتعهد بموجبها منشأة بأن نتولى تنفيذ عمليات صناعية لحساب منشأة أخرى، أو بتوريد المواد الأولية اللازمة لتشغيل نشاطها وذلك خلال مدة معينة وتحت إشرافها، فقد يكون موضوع الاتفاق أما تنفيذ عمليات لحساب المنشأة الآمرة أو توريد مواد لازمة لتشغيل نشاطها، وفي كلا الحالتين يقرر الإتفاق للمنشأة الآمرة حق الإشراف على المنشأة المدينة لتستوثق من تنفيذ العلميات وفق المواصفات المتفق عليها[(3)].

---

[1] تشوفنسكي، ميشيل، عولمة الفقر، ترجمة: محمد مصطفى، دار المعرفة،القاهرة،200،ص74

[2] ميدفيل. بوكوف، الشركات المتعددة الجنسية، ترجمة: محمود شفيق شعبان، دار دمشق،سوريا،1983،ص74

[(3)] شوقي، محمد، الشركات المشتركة: طبيعتها وأحكامها في القانون المصري ،ص81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

امتازت الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص مكنتها من استمرارية وديمومة عملها العابر للدول وساعدتها هذه الخصائص على توسيع نشاط اقتصادها وتمكينها من مواجهة أية تحديات قد تواجهها ومنها:

1. ضخامة حجم الشركات متعددة الجنسيات: تستحوذ الشركات متعددة الجنسيات على 80% من إجمالي مبيعات العالم تقريباً وهذا الحجم لا يرتبط بعقد أو رأس مال لأنه لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً من إجمالي التمويل المتاح للشركة كما أنه لا يقاس برقم العمالة لأن هذه الشركات رفعت إنتاجية العمل فيها من خلال استبدال الأيدي العاملة بالتكنولوجيا الحديثة.

ويعتبر حجم المبيعات السنوية مؤشراً على ضخامة هذه الشركات والذي يعبر بدوره أيضاً عن القوة الاقتصادية التي تتمتع بها وهذا مكنها من أن تحتل مكاناً اقتصادياً مرموقاً جعلها تؤثر في العديد من القرارات التي تتخذ بشأن الاقتصاد العالمي[1].

2. **الميزة التنافسية:** هي تلك المترتبة على تمتع منتج معين بميزات لا تتوافر لدى المنافسين سواء من حيث الجودة في الإنتاج أو استخدام الأساليب الحديثة في التسويق وما يتصل به من وظائف وهذه الميزة عامة تعتمد على التكلفة وهي بذلك تتشابه مع الميزة النسبية ولكن تتسم بميزة التفضيل على إنتاج المنافسين.

3. **اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات متعددة الجنسيات:**

تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي تغطيه وامتدادها خارج الدولة الأم، وهذا يمكنها من تسويق منتجاتها بشكل هائل عن طريق الفروع التي تملكها، حيث تشير التقديرات أن

---

[1] صحي، محمد سعيد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة استحواذ الدول الأجنبية المتقدمة صناعياً لهذه الشركات بلغت 77% من إجمالي هذه الشركات في العالم[1].

4. تنوع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بتنوع أنشطتها وامتلاكها لخطوط إنتاج متعددة ومختلفة تهدف من خلال ذلك إلى تعويض خسائرها المحتملة في نشاط معين، فشركة ميتسوبيشي العالمية تملك شركة لإنتاج السيارات والأدوية الكهربائية والصناعات الثقيلة إضافة إلى بعض الأنشطة المصرفية، وشركة تايم واتر تنشط مثلاً في عدد كبير من شركات النشر والإعلام، واستوديوهات هوليود، وكل ذلك ساعدها في السيطرة على التجارة الدولية[2].

5. التفوق والتطور التكنولوجي في الشركات متعددة الجنسيات

تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدراً أساسياً لنقل المعرفة الفنية والإدارية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والنامية، حيث أن قوة الشركات متعددة الجنسية تكمن في احكام هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة وضعاً احتكارياً تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح.

6. إقامة التحالفات الإستراتيجية في الشركات متعددة الجنسيات

تعمل هذه الشركات على إيجاد علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها وتقوم بتعزيزها بهدف تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق، والاستفادة من المزايا

---

[1] عبد العزيز، أحمد، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010، ص122.

[2] حسينية، عماري، الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديد، رسالة ماجستير،كلية العلوم الانسانية،جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015، ص43.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتكارية لبعضها البعض، وتقوم هذه التحالفات بين الشركات المتشابهة وقد تصل هذه التحالفات إلى الاندماج[1].

7. المزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات:

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب مراقبة الجودة والتسويق مما يتيح لها زيادة قدراتها التنافسية عالمياً. وتعظيم إيراداتها من الاقتراض من الأسواق العالمية بأفضل الشروط[2].

8. مركزية الإدارة:

وهذه من أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات حيث تكون لها شركة أم وفروع فالشركة الأم تمارس سيطرتها المركزية من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في العالم من خلال نظام دقيق من التخطيط والمراقبة، فالسلطة تحدد من خلال الشركة الأم التي تتحكم بحركة المبيعات والإنتاج في الدول المضيفة بدقة بالغة كما أن مركزية الإدارة تمكن من المحافظة على الأسرار العلمية والفنية ووضع إستراتيجية المنتجات واتخاذ القرارات الإستراتيجية.

9. لا مركزية الإنتاج

حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء خطوط إنتاج في أماكن مختلفة من العالم تتخصص كل منها بإنتاج سلعة معينة.

---

[1] عبد المطلب، عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة العصرية، القاهرة، 1998، ص152.

[2] الفاروق، عمر، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون الصانعي في الخليج العربي، العدد 86، 2001، ص187.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10.تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية

حيث تسعى هذه الشركات لاختيار العاملين ذوي الكفاءة العالية من مواطني الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة وتعمل على إشراكهم في دورات تدريبية. كما تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق العالمية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

11.إدارة الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها

تعتمد هذه الشركات على التخطيط الاستراتيجي الذي يعتبر بمثابة أداة لإدارة هذه الشركات وتحقيق ما ترغب به، ويساعدها ذلك على اقتناص الفرص وزيادة الفوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح.

ويمكن تحديد العلاقة داخل الشركات متعددة الجنسيات على مستوى اتخاذ القرار كما يلي:

- **القرارات الإستراتيجية:** وهي التي تحدد اتجاهات الشركة وأهدافها والبدائل المحتملة.
- **القرارات الإدارية:** هي التي تنظم نشاط مختلف الموظفين والموازنة ويتم اتخاذها بالتشاور بين الشركة الأم وفروعها.
- **القرارات الخاصة بالعمليات:** ويتم اتخاذها من قبل الفروع[2].

---

[1]عبد المطلب، عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة العصرية، القاهرة، 1998، ص152.

[2]سيف هشام، صباح الفخري، الشركات المتعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية، ص21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12.نتاج التطور غير المتكافئ

إن الشركات متعددة الجنسية ما هي سوى ظاهرة تمثل التفوق والقدرة التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة الأخرى وتبلورت هذه القوة في مطلع الثمانينات وجعل هذه الدول مركز اقتصادي تتفوق فيه على الدول الأُخرى لاسيما الدول النامية التي وجدت نفسها عاجزة عن مجابهة عمل هذه الشركات.

ولقد ساعدت اتفاقيات خاصة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتنظيم وحماية القوى البشرية العاملة مروراً بإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 هذه الدول والشركات العاملة بها على توسيع نشاط عملها واستمراريته[1].

[1]سرخال، أحمد، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص311.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مؤشرات الشركات المتعددة الجنسيات في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)

هنالك مؤشرين رئيسيين سيتم استخدامهما في هذا المبحث ويعبران عن الوجود الفعلي لهذه الشركات متعددة الجنسيات وهما: سجل الشركات متعددة الجنسيات وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: سجل الشركات متعددة الجنسيات

سيبحث هذا المطلب عدد الشركات متعددة الجنسيات في دول الدراسة وتوضيح النشاط الاستثماري لها.

جدول رقم (1) عدد الشركات متعددة الجنسيات في دول الدراسة(غانا،مصر،نيجيريا)

الدولة	عدد الشركات متعددة الجنسيات العاملة بها
غانا	39 مجموعة
مصر	76 مجموعة
نيجيريا	148 مجموعة

مصدر الجدول: وزارة التجارة والصناعة المصرية، دليل الشركات الأجنبية.http://www.tpegypt.gov.eg/Arabic/Directory.aspx

بالنسبة لدولة **غانا** يبلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات العاملة بها 39 شركة تتوزع على النمط التالي: 8 شركات للتنقيب عن الخامات مملوكة لمجموعة (Paramang Mining Company Limited) ومجموعة (Volta Gold Mines Co. Ltd.) وهنالك 5 شركات للتنقيب عن النفط والمعادن مملوكة لمجموعة (Pad Gold Trading and Mining Ghana) ومجموعة (GaBint Gold Mining Co. Ltd.) وشركة واحدة للتنقيب عن الإسمنت و13 شركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتنقيب عن المعادن النفسية و12 شركة للمعدات الميكانيكية مملوكة لمجموعة (Jinan Garrison Power Technology Co. Ltd.) ومجموعة (Invest Ghana).

أما في **نيجيريا** فقد بلغت عدد الشركات متعددة الجنسيات 148 مجموعة تتوزع على النحو التالي:

- (15) شركة للحيوانات الحية تملكها مجموعة (Ludze Ltd.).
- شركة واحدة للألبان ومنتجاتها وتملكها شركة (SKA Globalive Limited).
- شركة واحدة للمنتجات الحيوانية المختلفة وتملكها شركة (Admmy Nigeria Limited).
- (3) شركات للخضراوات والنباتات وتملكها (SKA Globalive Limited).
- (4) شركات فواكة وأثمار قشرية وتملكها (SKA Globalive Limited).
- (15) شركة بن وشاي وبهارات مملوكة لمجموعة (EkoUcha).
- (4) شركات حبوب تملكها كل من (Admmy Nigeria Limited) و(Gold Showers International LTD).
- شركة واحدة لمنتجات المطاحن مثل النشا والشعير وتملكها شركة (SKA Globalive Limited).
- (8) شركات حبوب وأثمار زيتية تملكها شركات مثل (Madakinikira) و(SKA Globalive Limited).
- شركة واحدة للصمغ وتملكها شركة (SKA Globalive Limited).
- شركة واحدة لمواد من أصل نباتي تملكها شركة (SKA Globalive Limited).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- (6) شركات شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية تملكها مجموعة (SKA Globalive Limited).
- شركتين للكاكاو ومحضرات الكاكاو وتملكها مجموعة (SKA Globalive Limited).
- (13) شركة للصناعات الصيدلية تملكها مجموعات مثل: (Anixkaitye International Company).
- شركة واحدة للمطاط ومصنوعاته وتملكه شركة (SKA Globalive Limited).
- (4) شركات للمصنوعات الجلدية تملكها مجموعة (SKA Global Village Limited).
- شركتين للخشب ومصنوعاته وتملكه مجموعة (SKA Global Village Limited).
- (20) شركة للنسيج وتملكه مجموعة (Grand PerteInterbiz Nigeria).
- (13) شركة ألبسة وتملكها مجموعة (Sobaco Ventires LTD).
- شركتين للنسيج المستعمل وتملكه مجموعة (Aniyikaiye International Company).
- (10) شركات لصناعة الساعات وأجزاؤها مملوكة لمجموعة (Sulajin Nigeria Enterprise).
- (21) شركة ألعاب ومعدات رياضية تملكها مجموعة (Olaba Nigeria Industrial Company).

أما بالنسبة **لمصر** فقد بلغ عدد المجموعات التجارية 76 مجموعة تتفرع منها 34124 شركة تهتم بمجالات الاستيراد والتصدير، الكمبيوتر، النقل والشحن، اتصالات، بترول، إعلان، كيماويات، وفنادق، وغيرها[1].

[1] المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، دليل الشركات المصرية، على شبكة الإنترنت http://www.hrdiscussion.com/. 2016/10/24

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الشركات متعددة الجنسيات في مصر: آرت لينك (Art Link)، فيرستترايد (First Trade)، أي بي ماجيكس (IPMagix)، مالايكالينينز (Maliaka Linens)، باكي آرت (Paky Art)، تي أي للاتصالات (T. A Telecom)، مرسيدس بينز (Mercedes Benz) وغيرها[1].

المطلب الثاني: حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات في عينة الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أدوات الاستثمار المهمة للشركات متعددة الجنسيات، وقد أدى دوراً مهماً خلال النصف الثاني من القرن الماضي وذلك من خلال دعمه اقتصاد الدول النامية[2].

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات.

لقد شكل تصاعد اهتمام الدول النامية بمسألة التنافسية ولاسيما تنافسية صادراتها إلى السعي لجذب الاستثمارات وذلك لمساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى صادراتها وتحسين الإنتاج.

وتعد كل من (غانا، مصر، ونيجيريا) من الدول النامية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تعمل على إثراء عجلة الاقتصاد عن طريق المشاريع الضخمة التي تتبناها هذه الشركات داخل هذه الدول.

---

[1] أرابيا 500، أسماء الشركات الأسرع نمواً في الشرق الأوسط، على شبكة الإنترنت - https://www.wamda.com/ar/2012. 2016/10/26

[2] عبد الله، عادل، برنامج تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1998، ص24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2)حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي للشركات متعددة الجنسيات في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)2008 -2015 بالمليار دولار

الدولة/السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
غانا	2.710	2.370	2.530	3.25	3.290	3.230	3.360	3.190	23.930
مصر	9.490	6.710	6.390	0.482	2.801	4.190	4.780	6.880	41.723
نيجيريا	8.200	8.550	6.030	8.840	7.070	5.560	4.660	3.60	51.970

مصدر الجدول: البنك الدولي ،الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة، على شبكة الإنترنت.http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?view=chart

يبين الجدول صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي للشركات متعددة الجنسيات في دول الدراسة ويبين الجدول أن **نيجيريا** حضيت بأعلى نسبة تدفق استثماري بلغ 51.970 مليار دولار، ومن الملاحظ أنها لم تتأثر بشكل كبير بارتدادات الأزمة المالية عام 2008، ولقد شهدت نيجيريا في عام 2008 و2009 ثورة اتصالات هائلة فتحت آفاقاً لشركات الاتصال للاستثمار فيها[1].

وبين الجدول تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي في نيجيريا لعام 2010 ليصل إلى 6.030 مليار دولار بسبب الأزمة التي حصلت للبنوك في عام 2009[2].

ثم عاود الاستثمار بالارتفاع عام 2011 بسبب تبني النيجيريين حزمة جديدة من القرارات التي تهدف إلى إنشاء جيل جديد من رواد الأعمال ليصل حجم التدفق الاستثماري إلى 8.840 مليار دولار.

---

[1]أوكوه آيهي، نيجيرا تزداد ترابطاً بفضل الاتصالات، على شبكة الإنترنت https://www.itu.int/net/itunews/issues/2010/01/pdf/201001_31- ar.pdf.2016/9/3

[2]نيجيريا، أرض الفرص الواعدة، مجلة الاقتصادي، على شبكة الإنترنت http://www.alkhaleej.ae/economics/page/cd45e369- acc4- 4ccf- a8cb- e32eb14dcab8.2016/9/3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي نهاية عام 2012 وبداية عام 2013 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً في نيجيريا وحتى عام 2015 بسبب تراجع أسعار النفط بشكل تدريجي والذي أثر على الاقتصاد النيجيري وفرص الاستثمار فيه[1].

وجاء في المرتبة الثانية في حجم تدفق الاستثمار جمهورية **مصر** العربية والذي بلغ 41.723 مليار دولار حيث بلغ عام 2008 ما يقارب 9.490 مليار حيث فتحت الحكومة المصرية المجال للشركات الأجنبية بالاستثمار عن طريق تسهيل وتوفير حزم الاستثمار لها وتمكين الشركات من العمل خلال 72 ساعة إذا استوفت الشروط[2].

ومن الملاحظ أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي قد تراجع في مصر عام 2011 ليصل أدنى مستوياته وذلك بسبب الأزمة التي شكلتها ثورة 25 يناير 2011 ليصل إلى 0.482 مليون دولار ومن ثم أصبح الاستثمار يتعافى وذلك من عام 2012 حتى عام 2015 والذي بلغ فيه أعلى مستوياته بعد الثورة ليصل إلى 6.880 مليار دولار وذلك بسبب صدور قانون الاستثمار الجديد في 15 مارس 2015 الذي قدم بدوره ضمانات وحوافز للمستثمر في مصر[3].

وقد قامت 10 شركات عالمية بإيقاف استثماراتها في مصر عام 2013 وذلك بسبب تردي الأوضاع الأمنية وغياب البيئة الجاذبة للاستثمار، وهي شركة إنتل العالمية (Intel)، وشركة (RWE) الألمانية، وجنرال موتورز، وشركة مرسيدس، وشركة باسف للكيماويات، شركة أكلتس

---

[1] تراجع أسعار النفط في نيجيريا، على شبكة الإنترنت، http://aawsat.com.2016/9/5

[2] شريف، عبد الحميد، الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص، على شبكة الإنترنت http://www.alghad.com.2016/9/10

[3] قانون الاستثمار الجديد في مصر، على شبكة الإنترنت، http://5khtawat.com/.2016/9/13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرفية البريطانية، ومصانع إلكترولوكس السويدية، شركة ياهوو الأمريكية (Yahoo)، توماس كوك الألمانية للسياحة، وشركة يلدز التركية[1].

أما بالنسبة **لغانا** والتي تعد أقل دول الدراسة في صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث بلغ 23.930 مليار دولار ومن الملاحظ أن تدفق الاستثمار في غانا شهد نمو بطيئاً ومتذبذباً خلال 2008-2015 على الرغم من أن الشركات توافدت للاستثمار في غانا ومنها الشركات الإماراتية.

لقد بلغ حجم تدفق الاستثمار في غانا عام 2011 تحسناً ملحوظاً حيث بدأ بالربع الأخير من عام 2010 إنتاج كميات تجارية من النفط الذي شكل حافزاً للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار فيها[2].

ومن الملاحظ تدني نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا بالنسبة لباقي دول الدراسة (مصر، نيجيريا) وهذا ما أكدته الحكومة الغانية التي اتهمت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه لا يملك أي انتماء ثابت أو جنسية متعددة فهو يذهب حيث يلقي ترحيباً أكبر[3].

---

(1) 10 شركات عالمية أوقفت عملها في مصر عام 2013، على شبكة الإنترنت http://www.sasapost.com/10-international-companies-suspended-their-investments-in-egypt-since-2013/. 2016/9/13

(2) فرص أعمال واستثمار مربحة للشركات الإماراتية في غانا، جريدة البيان، على شبكة الإنترنت، http://www.albayan.ae/economy/local-market/2011-02-07-1.1289484. 2016/9/14

(3) سكوت أيزنز، شركات الأعمال تبحث عن أنظمة الحكم الرشيد في الأسواق النامية، على شبكة الإنترنت http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2009/12/20091223143030snmassabla0.291836.html#axzz4QHJF8ph3. 2016/9/2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عرضت غانا في عام 2012 حزمة من الفرص الاستثمارية أمام رجال الأعمال تهدف من خلاله إلى تحسين واقع الاستثمار الأجنبي فيها، وقد توجهت غانا إلى الاستثمار الأجنبي في مجال الزراعة، إلا أن الاستثمار في هذا المجال أثار أعمالاً عدائية محلية واضطرابات في بعض المشروعات حيث اعتبر معارضوها أنها استيلاء على الأراضي والتهام للاحتياجات الغذائية للسكان المحليين من قبل الشركات متعددة الجنسية[1].

[1] الدهان، مها، عقد الماضي لا زالت تعوق الاستثمار الزراعي في أفريقيا، على شبكة الإنترنت، http://www.middle- east- online.com/?id=170800.2016/9/6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التنمية السياسية

مقدمة

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بميزتين رئيسيين الأولى: هي تبلور حركات التحرر الوطني والمطالبة بالاستقلال، والثانية: هي انقسام العالم إلى معسكرين أحدها اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والآخر ليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تنافس كلا المعسكرين إضافة إلى حلفائها في الدول النامية إلى تعزيز التنمية التي هدفوا من خلالها إلى النهوض بجميع القطاعات (الاقتصادية والاجتماعية) وفي نفس الوقت أدركت هذه الدول وبالأخص المتقدمة منها إلى ضرورة اكتمال التنمية الاقتصادية عن طريق بلورة مفهوم التنمية السياسية وجعله رديفاً أساسياً لفروع التنمية وهكذا على غرار التنمية الاقتصادية أصبح مفهوم التنمية السياسية يشكل أهمية عند الباحثين ودوائر صنع القرار.

ويتناول هذا الفصل التنمية السياسية من خلال مبحثين: ففي المبحث الأول سيتم التطرق إلى تأصيل المفاهيم المتعلقة بالتنمية السياسية من خلال ثلاثة مطالب، في المطلب الأول تتناول الدراسة: مفهوم التنمية والتنمية والسياسية، وفي المطلب الثاني نظريات التنمية السياسية، وفي المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية.

أما المبحث الثاني سيتناول مؤشرات التنمية السياسية لدول الدراسة(غانا، مصر، نيجيريا) من خلال ستة مطالب: في المطلب الأول: مؤشر الحريات السياسية والمدنية، المطلب الثاني: مؤشر حرية الصحافة، المطلب الثالث: مؤشر التعبير والمسائلة. المطلب الرابع: مؤشر سيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانون، المطلب الخامس: مؤشر فاعلية الحكومة، والمطلب السادس: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الارهاب.

المبحث الأول: تأصيل المفاهيم

تعد التنمية السياسية من أولويات العديد من الدول خاصة المتقدمة منها، وذلك لارتباطها بمفاهيم التنمية الأخرى (الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، وغيرها)، وظهرت الكتابات والمدارس المهتمة بهذا المجال التي سعت لبلورة عملية التنمية السياسية وربطها مع التغييرات الأخرى لا سيما الاقتصادية.

ظهرت تصورات من حقيقة علمية تقتضي بأن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تهيئة الظروف والأوضاع السياسية الملائمة وخاصة الاستقرار السياسي[1]. ويعتبر هذا الاتجاه التنمية السياسية شرط مسبق للتنمية الاقتصادية باعتبار الثانية تتطلب توفير مناخ الاستثمار وذلك من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمن والنظام الداخلي وتطبيق القواعد القانونية[2].

ويربط العديد من العلماء التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية ومن أبرزهم لوسيان باي (L. W. Pye) وروبرت دال (Dahel) [3].

---

(1) L. W. Pye. Aspects of Political Development, Little, Brown and Company, Boston, 1966. P.33.

(2) الزيات، السيد عبد الحليم، التنمية السياسية، "دراسة في علم الاجتماع السياسي"، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص90.

(3) هرمين، غيي، وآخرو، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: زهدي خالد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص402.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية السياسية

أولاً: مفهوم التنمية

قبل تحديد مفهوم التنمية السياسية، لا بد من الإشارة إلى مفهوم التنمية بمعناه العام، الذي ظهر في القرن العشرين، وأطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة وعرفت بما يسمى بعملية التنمية[1].

يختلف مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ التنمية في اللغة العربية من "نمى" بمعنى الزيادة والانتشار، أما لفظ النمو "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نمواً"[2].

أما في اللغة الإنجليزية يركز مفهوم التنمية (Development) على البعد الكمي المادي، من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها.

أما في علم الاقتصاد فقد ظهر مفهوم التنمية للدلالة على مجموعة من المتغيرات الجذرية التي تحدث في مجتمع معين ليكسب ذلك المجتمع القدرة على التطور المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد والمستمر في نوعية الحياة لكل أفراد المجتمع[3].

إن ظاهرة التنمية بمفهومها العام في الدول النامية حضيت باهتمام المفكرين الغربيين لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب مواجهة هذه الدول لتحديات البناء المؤسسي

---

[1] عارف، نصر، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، هيرندن، ط1، 1994، ص131 -132.

[2] المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1973، ط2، ج2، ص956.

[3] عارف، نصر، مفهوم التنمية، على شبكة الإنترنت
/http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab3276.2016/10/9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاقتصادي لمجتمعاتها، وتركزت الدراسات الغربية للدول النامية بعد أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأثر بها بشكل كبير الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً.

إن مفهوم التنمية لم يكن رائجاً قبل الحرب العالمية الثانية وكان يتم الاستعاضة عنه بمصطلحات أخرى مثل التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress، أو التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization[1].

لقد عرفت هيئة الأمم المتحدة عام 1956م التنمية بأنها العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن[2].

وفي الدراسات المعاصر تم تعريف التنمية بأنها العملية التي تنتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة بعضهم الآخر في الوقت نفسه والمجتمع نفسه، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة متكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة[3].

---

[1] جبرين، توجان أمجد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية السياسية في الوطن العربي ،رسالة ماجستير، كلية الاداب. جامعة اليرموك، ، 2012، ص35.

[2] عارف، نصر، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص140

[3] صفراوي، بانا، تعريف التنمية، على شبكة الإنترنت 2016/10/11.

http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن التنمية تعني: العملية المجتمعية الواعية والموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية.

كما عرف تقرير التنمية البشرية الخاص بالأمم المتحدة الصادر عام 1994 عرف التنمية البشرية بأنها توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس.

ظهر أيضاً مصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 وعرفت بأنها ضرورة تحقيق التنمية على نحو متساوٍ في الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[1].

ظهرت نظريات عدة تعالج مفهوم التنمية منها: نظرية التنمية والتحديث التي تطورات في الخمسينات وبداية الستينات وافترضت هذه النظرية وجود نوعين من المجتمعات: المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة، وأكدت هذه النظرية على أن أسباب تخلف المجتمعات النامية يعود إلى عوامل وأسباب داخلية منها: عدم امتلاكها للمصادر الكافية وافتقارها للطاقات والقدرات اللازمة لتحقيق التنمية.

وترى هذه النظريات أن من الواجب على الدول النامية إتباع الاستراتيجيات والآليات التي اتبعتها الدول المتقدمة لتحقيق عملية التنمية وأخذ النموذج الغربي كمثال على ذلك. (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، وغيرها)[2].

---

[1] ف. دوجلاس موسيث، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: حامد ناصر، الدار الأولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص15 -17.

[2] الرشدان، عبد الفتاح، رؤية في التنمية العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 27، العدد24، 1999، ص63.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهة أخرى جاءت مدرسة التبعية التي ظهرت في الستينات منتقدة نظريات التنمية الحديثة وجاءت هذه النظرية مطورة للفكر الماركسي التقليدي الذي يوجه العمال والكادحين للثورة على الطبقات لكي يرتقي المجتمع، وقد أكد أصحاب هذه النظرية أن سبب تخلف دول العالم الثالث هو سيطرة الدول الرأسمالية (المركز) على تلك الدول واستنزاف مواردها واقتصادها لصالحها من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تشكل كارتيلات عملاقة مما عزز تبعيتها لها[1].

الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها

1) الفرق بين التنمية (Development) ومصطلح (Growth):

إن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن.

2) الفرق بين التنمية(Development) والتغير (Change):

إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب، بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة[2].

3) الفرق بين التنمية (Development) والتطور (Evaluation)

---

[1] الرواف، عثمان، مدرستا التنمية والتبعية، أوجه التباين بين الطرح النظري والواقعي التطبيقي، ص78 -79.

[2] الزعيم، الزموري، المفاهيم المتعلقة بالتنمية على شبكة الإنترنت، http://www.startimes.com/?t=27441251.2016/11/13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال وإلى أعقدها. أما التنمية فهي تطور سريع من أبسط الأشكال لأعقدها[1].

4) الفرق بين التنمية (Development) والتقدم (Progress)

التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة في حين أن التنمية محكومة بالجهود والمشاريع التي تنطوي تحت عملية تحويل مؤشرات أي مجتمع من نمط مختلف إلى نمط متقدم.

5) الفرق بين التنمية (Development) والتحديث (Modernization)

إن التحديث هو جلب رموز الحضارة الإنسانية وأدوات الحياة العصرية مثل التكنولوجيا والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية، أما التنمية فهي الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة مادياً وثقافياً وروحياً[2].

كما ميز الباحث بين التنمية كحالة والتنمية كمسيرة أو عملية:

1. التنمية كحالة:

لقد اكد الباحثين لعدد من السنوات أن الدول النامية يجب أن تخطو على مسار الدول المتقدمة فيما يتعلق بموضوع التنمية وقد وصف روستو المجتمعات النامية بأنها مجتمعات

---

[1]أبو سالم ياسين، الفرق بين التنمية والتطور، على شبكة الإنترنت.

http://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82_%D8%A8%D9%8A%D9%

[2]الرشدان، عبد الفتاح، رؤية في التنمية العربية، مرجع سابق،ص14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استهلاكية، ومن المفترض بها ايجاد دخل قومي مرتفع مرافق لاقتصاد سوق ومجتمع متخصص يعمل فيه معظم الناس، وليس لمواجهة حاجات استهلاكهم الخاصة فقط[1].

2. التنمية كعملية

إن التصور العملي للتنمية يفترض أن على البلدان أن تمر بعدد من المراحل لتحقيق النمو الاقتصادي الذي مرت به الأقطار الغربية الأوروبية، نتج عن ذلك بعض الجهد لفهم البيئة الاجتماعية والثقافية، وسادت القناعة بأن بعض الوسائل كتحسين التعليم والخدمات الصحية تساعد على تحريك عملية النمو الاقتصادي، لكن مع بقاء الافتراض بأن طبيعة النمو الاقتصادي والمتغيرات التابعة له في هيكل وتنظيم المجتمع ستكون مشابهة لتلك التي حصلت في العالم المتقدم، وقد تم التركيز على التصنيع والتحضير واصطلاحات مثل التحديث أو العصرنة التي استخدمت لوصف عملية التنمية.

ثانياً: مفهوم التنمية السياسية

يعد مفهوم التنمية السياسية مفهوماً حديثاً حيث انتقل من حقل الاقتصاد إلى الحقل السياسي في بداية الستينات، حيث أطلقه البعض لوصف عملية بناء الأمة والدولة في الدول التي نالت استقلالها من الحكم الاستعماري، وقد تم استخدامه لتحقيق نقلة نوعية في الدول غير الأوروبية من أجل تطبيق النفوذ الغربي للتنمية السياسية على أساس مبادئ الديمقراطية والليبرالية[2].

---

[1] Liu, B. Variations in the Quality of Life in the U.S. Review of Social Economy, 32 (2). 1974. P. 131- 147.

[2] ميتيكس، الجديد في التنمية السياسية، رؤية نقدية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 28، العدد 2، 2000، ص19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد ربط الكتاب الاشتراكيون بين التنمية السياسية ومفهوم التقدم وقضايا التحرر الاقتصادي والسياسي من الاستقلال الفردي والملكية الخاصة، ومبدأ التخصص الوظيفي بين السلطات والقيمة السياسية العليا التي تسود هذا النظام وهي الحرية السياسية[1].

ففي حزيران من عام 1959 عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكية "SSRC" برئاسة غابرييل الموند مؤتمراً حول موضوع التحديث السياسي، وخلال ذلك صاغت اللجنة أول برنامج لها حول التنمية السياسية[2].

لقد اختلط مفهوم التنمية السياسية بمفهوم التحديث السياسي بحيث أصبحا مفهومان متلازمان إلا أنهما متمايزان فلذلك اهتمت الدراسات بمفهوم التنمية السياسية وقبل خوضها فيه قامت على دراسة النظم السياسية وكانت الفكرة الرئيسية هي أن النظام السياسي يتطور ويتكامل كما هو شأن النظم الاقتصادية، وبعبارة أخرى أنه توجد وراء كل عملية تنمية اقتصادية واجتماعية عملية أخرى معقدة وهي التنمية السياسية.

وهناك عدة اتجاهات توضح مفهوم التنمية السياسية وهي:

1- التنمية السياسية هي السياسة التي تمتاز بها المجتمعات الصناعية

وهذا الاتجاه قائم على أساس أن الحياة الصناعية تخلق نمطاً أصيلاً ومشتركاً للحياة السياسية أو هذا يعني بالضرورة تحول بلدان العالم الثالث من الزراعة إلى الصناعة والسيطرة على

---

[1] المشاط، عبد المنعم، التنمية السياسية في العالم الحديث، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 1988، ص49.

[2] ميتيكس، الجديد في التنمية السياسية، مرجع سابق ص23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبيعة من أجل تحقيق أرباح طائلة وهذا من شأنه إشباع حاجات الناس الأساسية وبالتالي تحقيق التنمية السياسية[1].

2- التنمية السياسية مرادفة للتحديث السياسي

ويقصد بالتحديث تغيير القيم والمعتقدات والبنيات التقليدية بما يكفل لها التحول السياسي مثل المجتمعات الحديثة ويؤكد هذا الاتجاه صموئيل هنتنجتون (S. P. Huntington) ولوسان باي (L. W. Py).

والتحديث السياسي Political Modernization هو التغيرات الثقافية والبنائية التي تحدث في المجتمعات المتقدمة وتشمل المجالات التنظيمية، والنظم والعقائد التي تتعلق بصنع القرارات السياسية. ويتعارض مفهوم التحديث مع مفهوم التنمية السياسية، باعتبار أن التحديث عملية ثورية قائمة على التناقض بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث لذلك لا بد من التحول بصورة ثورية. بينما التنمية السياسية عملية تدريجية وتحتاج فترة زمنية طويلة.

3- التنمية السياسية هي بناء وإدارة الدولة القومية

بمعنى أن التنمية السياسية تتطلب وجود نظام سياسي مستقر يؤدي الى تحقيق دولة قومية قوية ويؤكد على هذا الاتجاه شيلز (shelz) وينطلق أنصار هذا الاتجاه من نقطة مفادها أن تحويل المجتمعات التقليدية والبدائية إلى دولة فعلية تتملك القوة اللازمة والشرعية بحيث تكون لها سلطة السيادة على إقليمها وهي أساس التنمية السياسية[2].

---

[1] المتوكل، محمد عبد الملك، التنمية السياسية ،رسالة ماجستير، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء ، اليمن، 2004، ص28.

[2] الزيات، السيد عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ص117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية وسيطرة القانون.

وتعني وجود سلطة فعالة وقوية تستطيع تطبيق النظام والقانون بشكل عادل بين المواطنين وبذلك تتحقق التنمية السياسية. ويؤكد على هذا الاتجاه لوسيان باي (L. W. Pye) وروبرت باكلنهام (Robert Beclnhm) الذان أكدا أن التنمية السياسية هي نتيجة الاجراءات القانونية القائمة على التساوي بين الجميع في الحقوق والواجبات[1].

5- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية

يعني ذلك قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات الديمقراطية ووفقاً لبلكنهام (bekelnham) فإن التنمية السياسية هي الديمقراطية الغربية. ويستمد هذا التصور فكرته الأساسية من حقيقة أن التنمية ترتبط دائماً بالقضية السياسية وذلك من خلال تحويل الأفراد من تابعين إلى مشاركين وكفالة الحقوق والحريات المدنية والسياسية وتوفير القنوات الشرعية التي تتمكن من التأثير في عملية اتخاذ القرار وذلك باعتبار أن التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية. [2]

6- التنمية السياسية هي التعبئة السياسية والمشاركة السياسية

يعني اشراك الجماهير في عملية التنمية السياسية كما هو الحال في معظم الدول الديمقراطية وتجعل المواطنين أكثر مشاركة في الحياة العامة وأشد اهتماماً بشؤون الدولة ونشاطها مما يعزز شرعية النظام ويؤكد على هذا الاتجاه كارول روتش (Carol Dutch) وهنتنجتون (Huntington) ويربط هذا الاتجاه بين مدخلات التعبئة المتعلقة بالمشاركة السياسية ووسائل

---

(1) L.W. Pye, Aspect of Political Development, P. 34.

[2] سعد الدين، نادية، مستقبل دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد 321، 2005، ص107

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعلام ومدى التجاوب معها، وتؤدي التعبئة إلى بروز مجموعات جديدة تصر على المشاركة في صنع القرار[1].

7- التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي

يعتمد هذا الاتجاه على وجود نظام حكم مستقر وسلم اجتماعي، وذلك يتطلب الالتزام بمبدأ الديمقراطية وتداول السلطة سلمياً دون اللجوء إلى العنف ومن دون تهديد الاستقرار الأمني والسياسي؛ وهذا يتطلب التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية السياسية وقبولهم لقواعد التنافس ومبدأ الربح والخسارة وعلى تنظيم الحياة السياسية على أسس تنافس سليم وانتخابات دورية وحرة وسليمة في ظل وجود إطار دستوري واضح.

8- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة

بمعنى أنها تهدف لايجاد نظام سياسي فعال يملك من القوة ما يمكنه من تعبئة القواعد وايجاد الكفاءات والقدرات لتحقيق التنمية الشاملة ويؤكد على هذا الاتجاه جبريل الموند (Gabriel Amond) وبنجهامباويل (Powe) اللذان حددا خمس قدرات للنظام السياسي واعتبراها أساس عملية التنمية السياسية وهي (القدرة الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابة)[2].

9- التنمية السياسية هي عملية التغيير في ثقافة المجتمع

بمعنى أنها التنمية السياسية لا يمكن أن تتحقق من دون حدوث تغييرات في كافة عناصر الثقافة ووجود ثقافة سياسية متفق عليها بين أغلب السكان قائمة على القبول واحترام الآخر.

---

[1] الخزرجي، ناصر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص149 -150.

[2] Gabriel Amond, and Pwe, Comparative Politics, Development Approach, Boston, Item, 1966, P. 195.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويؤكد هذا الاتجاه لوسيان باي (L. W. Pye) ويرى أن الثقافة السياسية العلمانية هي أساس عملية التنمية السياسية وبناء الأمة، ويركز بأي على الثقافة الغربية الليبرالية التي ساعدت في إرساء الديمقراطية في الغرب بعكس الثقافة الشرقية[1].

لقد تعددت المداخل في مجال دراسة تنمية السياسية تبعاً لتعدد وتنوع مظاهرها وتشعب آفاقها. حيث أن هنالك **خمسة** مداخل رئيسية للتنمية السياسية تحصل كل منها وجهات نظر متباينة وهي:

1) مدخل القانون: جوهر التنمية السياسية حسب أصحاب هذا المدخل (رجال القانون) بشكل أساسي يمثل في ايجاد دولة القانون وهذا يتطلب وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات الثلاثة: التشريعية، التنفيذية، القضائية التي تنظم حقوق المواطنين وواجباتهم اتجاه الدولة. فوحدة التحليل للتنمية السياسية وفق هذا المدخل المرتبطة بمدى تطبيق القانون والخضوع له.[2]

وبناء على ذلك لا يمكننا إغفال دور القانون بالنسبة للدولة والمجتمع معاً، ولكن هذا لا يكفي حيث أن هذا الكيان القانوني "الدولة" يعمل في محيط تسوده الكثير من التفاعلات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية يفرض عليها التكيف مع كل جديد. كما أن القانون قد يصدر من قبل هيئة أو أصحاب القوة أو النفوذ في المجتمع وبالتالي سوف يكون متغيراً تابعاً وخاضعاً للتغير من قبل أصحاب النفوذ.

---

[1] Vernon, W., Rattan, Scial Science Knowledge, and Economic Development, Boston, 2002, P.2.

[2] سعيد، بوشعير، القانون الدستوري والنظم المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص151

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) المدخل الماركسي (الجدلي):

ينطلق هذا من التحليل العادي للتاريخ، ويعتبر أن التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية، أي أنه لا يمكننا فهم البناء العلوي (الطبقة الحاكمة) دون أن نفهم البناء الأسفل (الطبقة الكادحة أو البروليتاريا). وهو بذلك يركز أو يؤكد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية وبالتالي يتم القضاء على الاستغلال والتمايز وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية، هي دولة الغالبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية[1].

3) المدخل النظامي والوظيفي

اعتمد رواد هذا المدخل ومنهم: بارسونزتلكوت (Talcot Parsons)، ليفي ماريون (Levy Marion)، ديفيد استون (D. Easton)، وديفيد أبتر (D. Apter) اعتمدوا على مجموعة من المفاهيم في دراستهم للنظام السياسي، وهي: (المدخلات، المخرجات، التحويل، التغذية العكسية) والتي من خلالها يتفاعل النظام السياسي مع محيطه الخارجي من أجل تحقيق الاستقرار والاستمرار ويتم ذلك من خلال قدرته ووظائفه.[2]

ولقد بين رواد هذا المدخل أن النظام السياسي له خمس قدرات وهي:[3]

1. القدرة الاستخراجية: توضح مدى قدرة النظام السياسي على استخراج الكفاءات والموارد المادية والبشرية وآلية توظيفها.

---

[1] الزيات، السيد عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي،مرجع سابق، ص164.

[2] Bererand, Badie, The Development Politics, 5ed, Paris (n.p), 1998, P 43-49

[3] طلال، البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص123.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. القدرة التنظيمية: وهي تعني مدى قدرة النظام السياسي على تنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

3. القدرة التوزيعية: وتعني توزيع القيم والموارد والمنافع بين الأفراد والجماعات ويمكن قياس هذه القدرة على أساس أهمية الأشياء الموزعة ومدى قدرة الرد على الطلبات الواردة.

4. القدرة الرمزية: تتمثل هذه القدرة فيما تمثله الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم لبعث الحماس لدى الجماهير واستمرار ولائها للنظام.

5. القدرة الاستجابية: وهي وقدرة النظام السياسي في الرد على الطلبات الآتية من البيئة الداخلية أو الخارجية.

4) مدخل التاريخ المقارن

نقطة الانطلاق لدى أصحاب هذا المدخل هي مقارنة التطور في مجتمعين أو أكثر إذ يهتمون بتاريخ المجتمعات ومقارنتها مع بعضها البعض. ومن رواد هذا المدخل: سيرل بلاك (Cyril Black)، أينرنشتارت (S. S. N. Eisenstaedt) دنكورترستو (D. Rustow)، لبست (S. Lipset).[1]

فالمنهج المقارن من خلال البحوث الإمبريقية يؤكد على وجود مراحل معينة يجب أن يقر بها المجتمعات، حيث أنه توجد ثلاثة متطلبات أساسية للتنمية السياسية يجب تحقيقها وهي:[2]

أ - الهوية (وهي ضرورية للأمة).

ب -السلطة (وهي ضرورية للدولة).

ج - المساواة (وهي ضرورية للعدالة).

[1] كارفيل، هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص16.

[2] المتوكل، محمد عبد الملك، التنمية السياسية ،مرجع سابق،ص54

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن المدخل التاريخي المقارن، كان له الفضل في أنه يقيم الدراسة على أساس الواقع، لكن الإشكال المطروح فيه هو الافتقار للتعليم في كل المجتمعات بسبب اختلافها.

5) المدخل البيئي

وقد ظهر هذا المدخل تداركاً للنقائض الواردة في المداخل السابقة والمتمثلة في إغفال العامل البيئي عند دراسة التنمية السياسية حيث يقول المفكر وليام سيفن (William Sifin) لقد تم تجاهل الاختلافات الجوهرية بين بيئة الولايات المتحدة وتلك التي تخص الدول الأخرى.

ومن رواد هذا المدخل دوابت (Dwight)، والاس ساير (Wallace Sayre) هربرتكوفمان. والذين أكدوا على أن دراسات الإيكولوجية الإدارية لا تعني مجرد الاهتمام بذكر أو دراسة العوامل الجغرافية والاجتماعية، بل يجب ربط هذه العوامل بالمؤسسات الإدارية والسياسية وتوضيح أثرها عليها.[1]

وبالعودة إلى مفهوم التنمية السياسية فقد تعدد التعريفات المتعلقة بها، فقد عرفها باي (pye) بأنها الحركة تجاه المزيد من المساواة بين الأفراد وعلاقاتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة، وازدياد تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي[(2)].

- التنمية السياسية: هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية.
- التنمية السياسية: هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.

[1] الدرمكي، علي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط، عُمان، 2012، ص35،

[(2)] Binder. J. Coleman. Crises and Sequences in Political Development. Princeton University Press. 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التنمية السياسية: هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.
- التنمية السياسية: هي عملية بناء الديمقراطية[1].

كما عرفها باي بأنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب يهدف إلى الارتقاء بالمجتمعات إلى مستوى الدول الصناعية. وهي عملية متعددة الجوانب ومقدمة للتنمية الاقتصادية، وهي عملية تحديث سياسي لنمط الحياة الغربية ويمكن للدول النامية محاكاة ذلك، إلى جانب أنها تنظيم للدولة القومية من خلال تنظيم الحياة السياسية والقيام بمهمات سياسية وتأسيس نظام بيروقراطي فعال من أجل تحسين الأداء الإداري والقانوني في الدولة.

كما تعرف التنمية السياسية بأنها عملية تفاعل مستمرة بين جملة من العوامل المجتمعية المحلية وبين ما هو وافد إلى المجتمع من عناصر اجتماعية وثقافية وسياسية.[2]

كما يمكن تعريف التنمية السياسية بأنها تلك العملية المستمرة ذات المراحل المحددة التي تهدف إلى تحقيق غاية معينة تتمثل في تطبيق النظام الديمقراطي الليبرالي والتنمية السياسية هي جزء من عملية التغير الاجتماعي التي لا يستطيع أي جزء من المجتمع فيها أن يتخلف أو يهمل[3].

---

[1] ربيع، محمود، صبري، إسماعيل، ورقة بحثية لموسوعة التنمية السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص114.

[2] مصالحة. هيا، القيسي، سليم، الصرايرة. علي، المحددات البنائية للتنمية السياسية في المجتمع الأردني (دراسة ميدانية)، الأردن، 2013، ص6.

[3] هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2001، ص7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: نظريات التنمية السياسية

تعددت الكتابات المفسرة للتنمية السياسية وتضاربت آراء الباحثين حول مفهومها وظهرت نظريات عدة بينت العوامل المؤثرة فيها ومن هذه النظريات النظرية الماركسية ونظرية التحديث.

أولاً: النظرية الماركسية

من المعروف أن وجود الدولة والسوق وتفاعلهما يؤدي إلى وجود مصطلح الاقتصاد السياسي، فغياب الدولة يؤدي إلى تحكم ميكانيكية الأسعار وقوى السوق بالفعاليات الاقتصادية، وفي غياب السوق يحدث العكس فالدولة تؤثر بشكل كبير في ميدان الاقتصاد[1].

وبما أن الدراسة تهتم بأثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية السياسية فإننا سنقوم بتحليل أثر رأس المال المتحكم من طبقات وشركات دون أخرى على عملية التنمية السياسية من خلال النظرية الماركسية.

إن المنظور الماركسي لكارل ماركس(marx) ظهر نتيجة التأثر بالاقتصاد السياسي الإنجليزي لا سيما كتابات آدم سميث(adam smith)، حيث استخدم ماركس المنطق الجدلي لدراسة التطور الاقتصادي وتم تطبيق الماركسية في الدول الشيوعية.

وقد عانت الماركسية بوجه عام من أزمة بسبب عدم وضوح أفكارها على المستوى الدولي والسبب في أن ماركس لم يشر إلى البعد الدولي في كتاباته وأدى انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الليبرالية الجديدة بالتأثير على أفكار ماركس ومتابعية[2].

---

[1] غيبلين. روبرت، الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص15.

[2] محمد، محمود، الجذور الفكرية للمنظور الماركسي للعلاقات الدولية، على شبكة الإنترنت http://fekr- online.com/ReadArticle.php?id=79.2016/9/20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ظهر مصطلح الطبقات الاجتماعية لتحليل وتفسير قضايا المجتمعات متعددة الطبقات، وقد أكد كارل ماركس وأنجلز على ظهور هذا المصطلح مراعين في ذلك القضايا التاريخية والتوترات الاقتصادية وأكدوا على أن المجتمع الرأسمالي (البرجوازي) يسيطر على البروليتاريا (الطبقة الكادحة) ومن شأن ذلك أن يحدث خللاً في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي ينعكس سلباً على التنمية السياسية.

اعتمد ماركس (Marx) بشكل كبير على المنهج الجدلي في دراسة الطبقات وتأثيرها على المجتمع، وأكد على أن وجود الطبقات يؤدي إلى وجود خلل مجتمعي أكيد سيؤدي إلى الثورة، وبين أن صراع الطبقات لا يحصل فقط بين طبقتين قوية وضعيفة، وإنما قد يحصل بين طبقتين قويتين بغرض السيطرة على طبقة ضعيفة.

وميز ماركس المجتمع بفئتين أساسيتين:

1) الرأسمالية أو البرجوازية وهم الطبقة الحاكمة التي لديها رأس المال والتي توفر وسائل العمل لمصلحة الآخرين.
2) البروليتاريا وهم الطبقة العاملة المستغلة من البرجوازيين.

يرى المنظور الماركسي أن الرأسمالية تضغط على العمال لتحديد حصة الثروة مما سيؤدي إلى تراكم رأس المال ومن شأن ذلك إحداث صراعات بين كلا الطبقتين[1].

[1] عودة، محمود، التفسير الماركسي للتدريج الاجتماعي. على شبكة الإنترنت، http://bohoti.blogspot.com/2014/11/blog- post_16.html.2016/8/18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي العالم المعاصر أيضاً نرى أن سبب الحراكات الاجتماعية من اضطرابات ومظاهرات سببه مطالبة العمال بزيادة الأجور، وقد قامت الدول المعاصرة بتنظيم هذه العملية من خلال النقابات العمالية وهيئات مستقلة أخرى توفر الدعم للعامل وتمنحه بيئة وظيفية مناسبة.

لقد كان الصراع الطبقي بين الرأسمالي والعامل موجودة بشدة في منتصف القرن التاسع عشر، فقد استولت البرجوازية على السلطة التنفيذية في فرنسا وإنجلترا وإزدادت خطورة الصراع وأصدر في تلك الفترة قانون التجارة الحرة وأثرت ثورة 1848 القارية بشكل كبري على إنجلترا وحاول البعض إيقاف الرأسمالية بسبب مطالبة البروليتاريا[1].

ثم جاء لينين (Lenin) مكملاً كأفكار ماركس (Marx) وقام بالتوسع بأفكاره ونقلها من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، وركز لينين على دور الرأسمالية ففي نقل رؤوس الأموال وتصدير الفائض من الإنتاج، وأكد على وقوع الرأسمالية في مصاعب مما دفعها إلى تصدير العمل الفائض والعمال عن طريق الإمبريالية.

ومن المعروف أن ثورة أكتوبر التي قادها لينين عام 1917 حدثت بسبب سياسات الحكومة الروسية التي أدت إلى اضطرابات في الصناعة وانخفاض الإنتاج الصناعي وارتفاع معدلات البطالة، ومن أهم الأسباب التي دفعت أيضاً إلى الثورة اتساع الهوة بين الطبقة الحاكمة والشعب[(2)].

---

[1] ربيع، محمود، صبري، إسماعيل، ورقة بحثية لموسوعة التنمية السياسية،مرجع سابق.ص14

[(2)] قوجمان، حستميل، من وحي كتاب سياسية لينين الاقتصادية الجديدة، على شبكة الإنترنت، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17350.2016/8/20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكد لينين على دور الفلاحين في النهوض بمطالبهم، وأكد على تحالف البروليتاريا المطالب بحقوق توزيع الأراضي، حيث أشار لينين أن الثورة الروسية لن تكون قادرة على التأثير على أسس الرأسمالية دون حصول الثورات وآمن بتحويل الثورة الديمقراطية إلى اشتراكية[1].

وبالحديث عن الإمبريالية والتي تعني توسيع السيطرة أو السلطة على الوجود الخارجي واكتساب الإمبراطوريات جاءت الإمبريالية من أجل توفير حلول للاحتكارات الرأسمالية التي ساعد على ظهورها تطور الآلة الصناعية وتضخم الإنتاج وتنامي الثروات.

في بداية القرن العشرين ظهرت البنوك واندمج الرأسمالي البنكي مع الرأسمالي الصناعي وانتقل التصدير من البضائعي إلى الرأسمالي، وقد ظهرت نتيجة ذلك الاحتكارات التي عززت النزعة الإمبريالية بالتوسع نحو الدول والمقاطعات الأخرى لتصريف رأس المال الزائد والعمالة الفائضة[2].

أدت الإمبريالية إلى استعمار الشعوب والسيطرة على الأسواق والخامات وهذا أدى إلى تركز رأس المال المتمثل بالجشع وتوسعت الهوة بين العامل والرأسمالي وبين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث وأكد لينين إلى حقيقة فنائها.

إن الاندماج الذي حصل بين الرأسمالي البنكي والرأس مالي الصناعي الذي أشرنا إليه سابقاً ساهم بشكل بكير في تقسيم العالم بين الشركات الكبرى والدول الكبرى والتحالفات فيما بنيهم

---

[1] باتك، برايهان، لينين وعلم الاقتصاد الماركسي، على شبكة الإنترنت 2016/8/22. : http://www.icp-site.org/?p=1839

[2] رودزآلان، غرنيتيتداليننوتروتسكي، ما هي مواقفهما الحقيقة، على شبكة الإنترنت، http://www.marxy.com/books/LeninAndTrotsky/chapter07.htm.2016/8/22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى لينين أن مرحلة الاستيلاء على الأراضي المنهوبة في كوكبنا قد انتهت ونحن الآن بصدد انتقال ملكيتها من مالك لآخر فقط[1].

ويعطي لينين الخصائص الخمسة التالية للإمبريالية[2].

1) تركز رأس المال والإنتاج ووصوله لحدود قصوى.
2) اندماج الرأسمالي البنكي مع الرأسمالي الصناعي.
3) تصدير الأموال للخارج.
4) تشكيل اتحادات احتكارية تقتسم العالم.(كارتيلات).
5) انتهاء حقبة تقسيم الأراضي بين الدول الكبرى وتقاسمها بين التروستات العالمية.

لقد حلل لينين الإمبريالية مبيناً شكل تكونها ابتداءً من تضخم الإنتاج وتركز رأس المال وهو دافع اقتصادي وصولاً إلى توزيع المستعمرات بين الدول وهو دافع سياسي والتداخل بين هذين الجانبين نستطيع أن نستنتج من خلاله أن الإمبريالية هي اقتصاد سياسي.

وفي وقتنا الحاضر تغير مفهوم الإمبريالية من الاستعمار القديم إلى الشركات متعددة الجنسيات التي حلت محل الاستعمار لكن بصورة أخلاقية، فالصراع العالمي الآن بين دول لكن هذا الصراع يعبر عن مصالح طبقات مسيطرة عليها تسعى للسيطرة على العالم، وتمت ترجمة

---

[1] الملا، أزاد، المرحلة اللينينية وتكون الإمبريالية، على شبكة الإنترنت، http://www.pallcp.ps/articles.php?action=show&id=114.2016/8/24

[2] فرج. محمد، عن الإمبريالية، على شبكة الإنترنت، 2016/8/25. http://radicaly.net/new-world/%D8%B9%D9%86- %D8%A7%D9%84%D8%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلمة إمبريالية إلى استعمار لتكون أكثر وضوحاً وسبب ذلك الرأسمالية التي صاغت الاقتصاد (عبر الشركات) وهو مشروع سيطرة اقتصادية سياسية[1].

وأشار لينين في كتابه الإمبريالية إلى أن نمو الصناعة وتمركز الإنتاج من أهم خصائص الرأسمالية وأن الرأسمالي يؤدي إلى تمركز الإنتاج وبالتالي يفضي إلى الاحتكار بسبب تمركز رأس المال في أيدي فئة من الناس والذي يعمل على ابتزاز المؤسسات والضغط عليها من خلال منح القروض، ومن الملاحظ أن أهم خصائص الرأسمالية فصل ملكية رأس المال عن الإنتاج وفصل العامل عن عائد الرأسمالي النقدي[2].

وعند الرجوع إلى بدايات تصدير رأس المال كانت بداياته عن طريق تصدير البضائع ومن ثم اتساع التبادل في داخل البلاد ومن ثم تطور المشاريع ثم توسعها للخارج، وبعد عملية التوسع جاءت اتحادات الرأسماليين الاحتكارية (الكارتيلات) وقامت بتقسيم السوق الداخلية والتمهيد للسيطرة على السوق الخارجية انتهاء بعهد التروستات العالمية، وفي رأي لينين أن السيطرة الاقتصادية على قطاعات إنتاجية واسعة لا سيما في الدول النامية تفتح الطريق أمام الهيمنة السياسية عليها.

وتتجلى عظمة الإمبريالية المتمثلة بجشعها غير المحدد بالنهاية إلى اقتسام الأراضي وفسرت هذه الظاهرة على أنها سياسة استعمارية مرتبطة بالتطور الرأسمالي فوجدت سياسة الاستيلاء على المستعمرات قبل أن تبلغ الرأسمالية ذروتها، ولكن من خلال التجارب فإن كل هذه السياسات الاحتكارية مصيرها الزوال بسبب فرض الأسعار الاحتكارية، ولأنها عززت وجود الطبقات فأصبح المجتمع فئات عليا وأخرى سفلى وظهور الانتهازية والفساد العمالي وهذا يشكل خللاً في التنمية السياسية.

---

[1] كليلة، سلامة، الإمبريالية سياسة أم اقتصاد سياسي، مجلة الأخبار، العدد 52، 9 تموز، 2012، ص25.

[2] لينين، فلاديمر، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم، موسكو، 1916، ص44.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المعروف أن مرحلة الاشتداد والاستيلاء على المستعمرات كانت في نهاية القرن التاسع عشر واحتدم هذا الصراع بين الدول الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا، وكان ينظر للإمبريالية من قبل الساسة الإنجليز على أنها سياسة حكيمة أصيلة لأنها خففت من المزاحمة والاحتكار في داخل هذه الدول وقامت بتخفيض البطالة.

ومن الواضح أن الإمبريالية لم تكن حديثة الولادة بل كانت موجودة في روما قديماً لكنها تطورت مع التطور الصناعي والتزاحم من الاحتكاريين الرأسماليين، وكان هذا التزاحم والاحتكار على جميع مصادر الخامات وهذه المواد موجودة في المستعمرات التي دفعت هذه الدول لاستعمارها[1].

وأكد هيلغردينغ بقوله: "إن الرأسمالي لا يريد الحرية بل السيطرة" مؤكداً على أن ما تولده الإمبريالية شديد الخطورة من احتكار واتساع الفجوة الطبقية مما يؤدي إلى انفجار ثوري وليؤكد لينين على وجود الاحتكار ضرب مثالاً على الصناعة الكهربائية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكيف تولدت كارتيلات نتيجة ذلك وتشكك دولتان كهربائيتان هما شركة الكهرباء العامة في أمريكا وأخرى في ألمانيا.

وظهرت أيضاً احتكارات نفطية بين مجموعتين هما لتروسيت للبترول الأمريكي، وعملاق النفط الروسي روتشيلد ونويك وامتد تقاسم العالم من قبل تروست بترول عن طريق تأسيس شركة نيبت في هولندا، ولم تقتصر الاحتكارات على مجال النفط بل امتدت أيضاً إلى الملاحة البحرية

---

(1) Dougherty, and Robert L. Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey (New York: Longman, Fifth Edition, 2001, P. 85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن طريق شركتين هما هامبورغ-أميركا، ولويد ألمانيا الشمالية واتفقنا على تقاسم العالم مع تقاسم الأرباح[1].

ويتجلى عهد الرأسمالية عن طريق تكوين علامات تجارية بين الشركات متعددة الجنسيات بهدف السيطرة على الأقاليم ومن ثم الخضوع للتبعية السياسية لهذه التروسات.

وكان لينين محافظاً على خط تفكير ماركس لكنه عمل على نقل الرأسمالية وتفسيرها إلى سياق دولي أوسع وأن التناقض في المصالح بين البروليتارياوالبرجوزاية يبقى قائماً بغض النظر عن الموقع الجغرافي للعامل والرأسمالي، وقد لاحظ لينين أن الرأسمالية الاحتكارية استطاعت إيجاد مركز مهيمن يستغل البروليتاريا.

يبقى أن نؤكد على الأهمية الكبيرة التي تمتعت بها نظرية الإمبريالية ضمن الحوار الذي احتدم في فترة ما بين الحربين العالميتين حول الأسباب التي تعزز ظاهرة الحرب. ففي الوقت الذي ركز فيه المنظور الواقعي على الطبيعة الشريرة للإنسان والبيئة الفوضوية للنظام الدولي فقد جاء منظور الإمبريالية بأن الحروب هي نتائج النزاع المستمر للرأسمالية نحو التوسع بحثاً عن أسواق خارجية جديدة وعن فضاءات أخصب وأوسع للاستثمار وفوائض القيمة الناتجة عن استغلال المركز للأطراف، هذه النزعة تؤدي بالمراكز الرأسمالية المتنافسة إلى الصدام ببعضها البعض[2].

بالرغم من الإسهامات الفكرية للمنظور الماركسي إلا أنها تعاني من أزمة وذلك لعدم وضوح أفكارها على المستوى الدولي مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تعارض أفكارها على الساحة الدولية، فجاء مفكري الماركسية الجدد وعززوا دورها على المستوى الدولي بناء على التغيرات التي

---

[1] بيليس، وسميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، 2004، ص268.

[2] عبد الله، عبد الخالق، التبعية والتبعية السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حصلت في العالم الجديد ومن أبرزهم فالرشتاين (Wallerstein) في نظرية النظام العالمي الجديد. حيث أن النظام الدولي يمثل أنماط التفاعلات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد في وقت محدد[1].

ويركز تحليل فالرشتاين على ضرورة العمل بين المركز والمحيط لإنتاج فاعلية ما، وفالرشتيان أكد على ان العالم يعيش في حالة فوضوية بسبب توزع مراكز السلطة والقرار نتيجة لمنطق الرأسمالية الذي يقوم على غزو مستمر لمجالات اقتصادية وجغرافية جديدة، حيث جاء فالرشتاين بنظرية النظام العالمي الجديد والتي مفادها "أنه لا يمكن فهم تاريخ وعمل الاقتصاد السياسي الدولي، إلا من خلال النظام العالمي الحديث.

إن التحليل الأساسي لنظرية النظام العالمي الجديد تركز على أن الرأسمالية ظاهرة عالمية، وتعتقد هذه النظرية أيضاً أن الاقتصاد العالمي الحديث يتميز بتناقضات ويعمل وفقاً لقوانين حتمية عملت على تطوره التاريخي وفي نفس الوقت ستؤدي إلى زواله[2].

يتألف النظام العالمي الجديد من ثلاث طبقات هي النواة، شبه المحيط، والمحيط وتعمل دولة النواة على سد حاجتها المهمة من المواد الأولية من دولة المحيط ودولة شبه المحيط، فدولة النواة والمركز تتميز بأنها دولة صناعية عملاقة، ودولة المحيط هي دولة نامية متخلفة تعتمد عليها دولة المركز بشكل كبير في تزويدها بالمواد الخام اللازمة للصناعة، أما شبه المحيط فتقع بين

---

[1] غيوم، اكزافيه، العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد11، دمشق، 2003، ص25.

[2] Viotti. Paul and Kauppi Mark, International Relations Theory, USA, Allyn, 3rd Edition, 1999, P. 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطرفين وتكون متقدمة أكثر من دول المحيط وأقل تقدماً من دول المركز وتؤدي مهام المركز من خلال صناعاتها وبعض مهام شبه المحيط من خلال تقديم بعض المواد الأولية لدول المركز[1].

كم أن فالرشتاين تبنى فرضية مفادها هي استحالة تطور أمريكا اللاتينية مهما تكن السياسات الحكومية المنتهجة لدولها"، وذلك لأن التطور لا يطال الدول أو المجتمعات بل الاقتصاد العالمي، والاقتصاد العالمي استقطابي في طبيعته.

وقد تناول فالرشتاين مسألة الاحتكار المترتبة على الرأسمالية وأثره على السيطرة على بعض قطاعات الحياة الاقتصادية وأكد على أن المحتكرين يجب أن يخترقوا النوافذ لتسويق رأس المال من خلال الشركات متعددة الجنسيات، كما أكد أعلى أن الدول العظمى تتخوف بشكل كبير من مسألة الثورات وربطه بثورة البروليتاريا التي حدثت قديماً، وكان لدول المركز دور مهم باتجاه تحقيق الإصلاحيات التي تريدها الشعوب بإعطاء الشعب حق الاستفتاء وإعطاء الدولة حق السيادة على أراضيها.

ثانياً: نظرية التحديث

يعد التحديث نوعاً من أنواع التغير وأحد العوامل التي تؤدي إليها التنمية فالتحديث عملية شاملة تؤثر فيها عوامل خارجية وداخلية، مادية وثقافية متفاعلة أو يرتبط مفهوم التحديث بالتغير والتنمية لأنه يشير إلى الحالة التي تحول فيها المجتمع من حالة إلى أخرى وهو تغير حضاري مقصود ومخطط ومقدرة تكاليفه ووسائله ونتائجه[2].

---

[1] غالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص13.

[2] العيسى، جهينة، مفهوم التحديث، على شبكة الإنترنت، http://bintsultan1.blogspot.com/2012/02/blog- post.html.2016/8/28

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتبنى هذه النظرية جميع المحاولات الفكرية التي تسعى لوصف وتفسير عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية، حيث تفترض أن هذه الدولة تمر بمرحلة من التطور أقرب إلى مرحلة التطور المبكر في المجتمعات المتقدمة، وبناء على ذلك تؤكد على تشابه مراحل التطور المتوقع مرور الدول بها مع مراحل التطور التي مرت بها الدول المتقدمة، حيث أن المجتمعات لا بد أن تنتقل من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحديثة كما تفترض هذه النظرية[1].

تتبنى هذه النظرية الموقف الوظيفي الذي يؤكد على أهمية العوامل الخارجية التي تحدث التغير الاجتماعي، وأكدت على أن جوهر التحديث يتمثل في نقل الخصائص المميزة للثقافة الغربية وإحلالها محل الخصائص التقليدية، حيث تمتاز المجتمعات المتقدمة باعتمادها على نمط اقتصادي نقدي وتكنولوجيا عالية الكفاءة، وترتبط هذه الخصائص بمجموعة من القيم وهي العقلانية، والإيمان المطلق بالعلم والنزعة الفردية، وتتم عملية التحديث عندما تتلاقى مجموعة القيم والخصائص التي تتمتع بها الدول المتقدمة مع الخصائص والقيم الثقافية للدول النامية ومن شأن هذا أن يولد صدام بسبب اختلاف هذه الخصائص والقيم بين كلا المجموعتين.

ولنظرية التحديث جانبين الأول اقتصادي يدعو الدول النامية إلى نقل التجربة الغربية في التطور الرأسمالي في الصناعة والتجارة، والثاني سياسي يدعو الدول النامية إلى الاستفادة من النموذج الغربي في الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهنالك عدة مؤشرات للتحديث وهي[2]:

1. سيادة التفكير العقلاني، من خلال الابتعاد عن أنماط التفكير الغيبية والخرافية والاهتمام أكثر بالتفكير العقلاني القائم على المنطق.
2. انتشار أنماط التفكير العلمي وظهور نخبة تاريخية في المجتمع تقود للتفكير العلمي به.

---

[1] أحمد، زايد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع (المداخل النظرية)، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص154.

[2] عبد الله، عبد الخالق، التبعية والتبعية السياسية،مرجع سابق،ص73

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. انتشار التكنولوجيا والتقنيات.

4. انتشار ثقافة وقيم حقوق الإنسان من خلال اعتبار هذه الحقوق أساسية في موضوع التقدم والتحديث والسعي لتحقيق العدل والمساواة.

ومن أبرز رواد هذه النظرية دافيد أبتر (David Abter) الذي قام بتقسيم المجتمعات إلى تقليدية ومتقدمة وتمتاز هذه النظرية بسمتين:

الأولى: هي العمومية والشمول، لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده.

الثانية: تركز نظرية التحديث على العوامل الخارجية من حيث أن هذه العوامل تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعينة من التقليد إلى الحداثة[1].

حيث اعتبر آلبرت أن هنالك فريق بين التنمية والتحديث:[2]

- التنمية: تقتضي أن عملية التصنيع يتبعها تغير في المبادئ الاجتماعية، تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل متتالية إلى أن تبلغ التطور الأخير.
- التحديث السياسي: هو نقل العناصر أو الأدوار المهنية والتقنية والإدارية والمؤسسات مثل المدارس والمستشفيات إلى مجتمعات غير صناعية.

ولقد ظهرت نظرية التحديث في الخمسينات بعدما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الفعلية في العالم، وعندها عكف علماء الاجتماع الأمريكيون إلى وضع برامج للنهوض بعملية التحديث في بلدان العالم الثالث المستقلة حديثاً.

---

[1].شراب، ناجي، التنمية السياسية، دراسات في النظريات والقضايا، مكتبة دار المنارة، غزة،2001،ص26

[2] ويستر، أندور، مدخل لسوسيولوجيا التنمية، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، 1986، ص263.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولأن هؤلاء العلماء كانوا يخضعون لتأثير نظرية بارسونز الوظيفية، فإنهم نظروا إلى الحداثة على أنها تتعارض مع التقليد لذلك اقترحوا على بلدان العالم الثالث ضرورة نقل القيم الأمريكية، والاعتماد على القروض والمساعدات وأكدوا على أن كل دولة نامية يجب أن يكون لها خطة تنموية خاصة بها تتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية وتتناسب مع تراثها الثقافي والحضاري.

ولعل أشهر الدراسات الأولى التي تناولت التحديث هي دراسة دانييل ليرنر (Daniel Lerner) في عام 1958 وقام بها ببحث عملية التحديث في العديد من دول الشرق الأوسط من خلال اجرائه ابحاثا على المجتمعات النامية ووجد انها في حالة تحول تدريجي نحو التنمية الفعلية واستنتج أن التحديث صفة كونية وتحدث بالعالم بأسره. وأكد ليرنر في دراسته أن المجتمع التقليدي بدأ يتخلى عن العادات التقليدية والخرافة، وبين دور وسائل الإعلام في نقل عملية التنمية والتحديث وأكد على أن العصرية تتحقق من خلال التغيرات التي تحدث في المؤسسات والأنظمة وبالتالي تنعكس على الأشخاص[1].

وأكد ليرنر أن الأفراد سيواجهون أزمة في الهوية نتيجة اصطدامها بالثقافة الغربية وتأكيداً على ذلك أن أزمة الهوية اليوم تطرح في الكثير من الندوات والمؤتمرات.

وهناك دراسة أخرى لعالم النفس دافيد ماكليلاند (David McClelland) التي درس فيها كيفية اكتساب الأفراد الحاجة إلى الإنجاز ويعني بذلك الرغبة في فعل شيء أفضل وأسرع وبكفاءة أعلى ويؤكد على أن الحاجة إلى الإنجاز هي من الأشياء التي يمكن أن يجدها المرء في الأفراد وفي مختلف المجتمعات وترتبط بمؤشرات أخرى للتنمية بما في ذلك مؤشر النمو الاقتصادي

[1] Lerner, D. The Passing of Traditional Society, New York, Free Press. 1958, P. 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرغبة في فعل الشيء وتطويره ولكنها تختلف من مجتمع لاخر ،والبحاجة الى الانجاز كما قال كليلاند تظهر وتنمو مع الأطفال ومن ثم يأتي دور الدولة في تشجيع روح الإقدام على المشروعات وأن تغرس في نفوس صغارها القيم المرتبطة بذلك كما أن البالغين في مقدورهم إظهار وتطوير هذه الخاصية.[1]

وهنالك دراسة إليكسأنكلز (Alex Inkeles) وسميث (D. H. Smith) التي تناولت الاتجاهات والمواقف نحو العصرية وعلى أساس البيانات المستمدة من (600 مقابلة) في ست دول متخلفة خلص إنكلز وسميث إلى ما يدل على وجود العصرنة أو التحديث بوجود مجموعة من المؤشرات وهي[(2)]:

1- الاستعداد لاكتساب خبرة جديدة والانفتاح نحو التجديد والابتكار.

2- الاهتمام بأشياء أخرى خلاف الأشياء ذات القيمة الفورية المباشرة.

3- وجود موقف أكثر ديمقراطية تجاه الاخرين.

4- التوجه نحو المستقبل وليس إلى الماضي.

5- الاستعداد لتخطيط الحياة الذاتية للإنسان.

6- الاعتقاد بأنه في مقدور الإنسان السيطرة على البيئة وإنجاز أهدافه.

7- القبول بأن العالم هو شيء يمكن حسابه وبالتالي يمكن السيطرة عليه.

8- الإدراك بكرامة الآخرين.

9- الإيمان بإنجازات العلم والتكنولوجيا.

---

[1] McClelland, David: The Achieving Society, New York, Free Press, 1976, P. 84

[(2)] Inkeles, A. And Smith, Becoming Modern, Cambridge, Harvard University Press, 1974l P. 62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10 - الاعتقاد التام في العدالة [العدالة التوزيعية].

وقد تناول سملسر (Smelser) عملية التحديث والتنمية وركز على الآثار الناجمة عن التنمية الاقتصادية على البناءات الاجتماعية. فقد حدد سملسر أربعة عمليات لها أهميتها وتأثيرها في عملية التنمية فالعملية الأولى هي التي يتم فيها الانتقال من التكنولوجيا البسيطة إلى المعقدة، أما العملية الثانية فهي تلك التي يحدث فيها تغير من زراعة المحاصيل الاستهلاكية المحلي إلى زراعة المحاصيل النقدية، ثم المرحلة الثالثة فهي تشمل الانتقال من الاعتماد على القوة الحيوانية والبشرية إلى التصنيع، أما الرابعة والأخيرة فيتم من خلالها تزايد القاعدة الحضرية للسكان وأكد سملسر أن هذه العمليات الأربع لا تقع في وقت واحد وأنها قد تختلف من مجتمع لآخر[1].

وقد أكد سملسر في نهاية دراسته على أن هنالك نموذج واحد للتغير الاجتماعي وفيه تسير المجتمعات التي تقود عملية التحديث على المنهج الذي وضعته المجتمعات الأكثر تقدماً. وقد جاءت دراسة والت روستو (Walt Rostow) التي تحدثت عن العلاقة بين التحديث والتنمية وأكد فيها على إمكانية حدوث تنمية اقتصادية سريعة في العالم الثالث عن طريق التغلب على معوقات التقيد والقيم التقليدية.

وقد تناول روستو نظرية أشارت إلى العوامل الاقتصادية وأيضاً القرارات والسياسات الاجتماعية للحكومة فأدخل في دراسته للتحديث مفهوم الانتشار وأكد على أن القوى الأوروبية، قد حركت المجتمعات في الطريق المناسب كما أنها غالباً ما أدخلت عملية التحديث كأحد أهداف سياساتها الاستعمارية وهنا أعطى روستو تبريراً للاستعمار.[2]

---

[1] Smeler, N. Mechanisns of Adjustments to Changing: Industrial Man, Harmondswoth Pendguing, 1969, P. 14.

[2] Rostow, W. The Stages of Economic Growth, Cambridge University Press, 1960, P. 27

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً جاءت دراسة ليبست (Lipset) والتي ركز فيها على أن الصفوة في أمريكا اللاتينية قد احتوت بعض المفهومات الرئيسية لنظرية التحديث، ويرى أن الأمر يتطلب الاهتمام الكبير في تغيير المقررات التعليمية الرسمية للتأكيد على المعايير المهنية وكيفية حل المشكلة والإنجاز في كافة المناحي، وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا[1].

لقد نظر ليبست إلى مجتمعات العالم الثالث باعتبارها مجتمعات منغلقة وهذا هو سبب تخلفها بنظره وأضاف بأنه إذا أرادت هذه المجتمعات أن تنمو وتتقدم فلا بد عليها من علاج النواقص الداخلية فيها والعمل على مواءمة المجتمعات لكي تتوافق بشكل أكبر مع عملية التصنيع والعصرية.

ويرى أعضاء نظرية التحديث أن التحديث أصبح تياراً عالمياً كما أن النخبة في أكثر المجتمعات افتقاراً للعصرية أصبحت تتقبل جوانب هامة من قيم العصرية ولعل اليابان تمثل نموذجاً ممثلاً للمجتمعات التي خاضت عملية التحديث بنجاح.[2]

إن قوة التغيير والتحديث تشمل المبتكرين الذين يقومون بنشر الأفكار الجديدة المستمدة من أماكن أخرى وأن عملية الابتكار والانتشار هما عمليتان متصلتان، وبشكل عام فإنه لا يهم كثيراً ما إذا كانت إحدى السمات الثقافية الجديدة نابعة من داخل المجتمع أو خارجه، فالذين يأخذون زمام الريادة في تطبيق التحديث عملياً يمكن اعتبارهم من المبتكرين في سياق عملية التطبيق كما أنهم سيكونون ناشرين لها.

---

[1] Lipset, S. M: Values Education and Entrepreneurship in Latin America, New York, Oxford University, 1967, P. 54.

[2] رشدان، حسين عبد الحميد، التغيرات الاجتماعية والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، دار الكتب، القاهرة، 1992، ص8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يربط العلماء مفهوم التحديث بمفهوم التغريب والذي يعني الأخذ بأنساق القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الأنساق التي تولدت في غرب أوروبا[1].

إن عملية التحديث السياسي هي التحولات والتغيرات السياسية التي حدثت في أوروبا وبقية أنحاء العالم منذ النهضة الأوروبية وتشمل تحقيق مزيد من المساواة وإعطاء فرص المشاركة في صنع السياسة، وقدرة النظام السياسي على صياغة وتنفيذ السياسات والتنوع والتخصص في الوظائف السياسية وعلمانية العملية السياسية وفصلها عن التأثيرات الدينية.

تم معالجة ودراسة التنمية السياسية من الدارسين الغرب على أنها عملية نقل النموذج الجغرافي في بناء المؤسسات والأبنية السياسية الموجود في الغرب، والتخلص من الأبنية والقيم التقليدية التي تعيق تطور المجتمع بشكل عام. وكانت النظرة إلى التبعية التي حدثت في الغرب على أنها عملية ذات صفة عالمية يصلح تطبيقها أو نقلها إلى كل دول العالم الثالث. وكان التركيز والاهتمام في دراسات التنمية السياسية الأولى منصب بشكل أكبر على التعرف على الخصائص التي تميز المجتمعات المتقدمة وتطورها عن الخصائص التي تتميز بها المجتمعات المتخلفة. كما جرى التركيز على المراحل التي تمر بها المجتمعات نحو التطور والقوى والعوامل التي تعجل من عملية التنمية[2].

إن التحديث في جوانب التنمية السياسية يتطلب تمايزاً أو تخصصاً متزايداً للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية وطرح الأساليب التقليدية جانباً مع إتباع الأسس العلمية في عملية صنع القرار.

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص33.

[2] أبو حسن، غسان، التنمية السياسية، على شبكة الإنترنت،
http://www.ibtesamh.com/showthread- t_63565.html.2016/9/12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن عملية التحديث اليوم تشمل جوانب متعددة: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، ويتم ذلك بالابتعاد عن الأدوات التقليدية والمناهج القديمة التي لم تعد تعطي نتائج مجدية.

إن الفكر الليبرالي الغربي قد نجده اليوم في نص رسمي للدولة أو في قرار يصدره مسؤول، أو في صيحة سياسية أو دستورية أو حزبية تدعو إلى العدل وإيقاف زحف الاستبداد، أو الدعوة إلى بعض المطالب الحقوقية كالحد من تداخل السلطات أو يطالب بتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية[1].

ولقد شكل التحديث اليوم قوة استثنائية مدعماً بأفكار وعلوم وتقنيات وقيم جديدة من منطلق مفاده "ليس هناك نظرية نهائية للحداثة"، وبالتالي فإن كل مجتمع يمتلك بدائل خاصة أو استعدادات أو تصورات حول التحديث والتغيير وكيفية الانتماء إلى العصر، فالتعارض المطلق بين التحديث والتقليد مخادع إلى حد كبير، فالتغيير من التقليد للحداثة ضرورة تاريخية معقدة، والتغيير السياسي يمثل الحلقة الأصعب خاصة في الدول النامية لكنه شرط أساسي لعملية التنمية بكافة فروعها فلا تنمية اقتصادية بلا تنمية سياسية ولا تنمية سياسية بلا تنمية اقتصادية ومن جهة أخرى فإن الثراء الاقتصادي في بعض الدول النامية لا يعني أنها تتمتع بتنمية سياسية ولا حصولها على مؤشرات جيدة للتنمية السياسية يعني تطورها الاقتصادي فالاقتصاد والسياسة وجهتان لعملة واحدة والتداخل فيها بينهما يشوبه نوعه من التعقيد.

---

[1] الوهابي، فريد، الحداثة والتحديث السياسي، على شبكة الإنترنت، http://aafaqcenter.com/index.php/post/1288.2016/9/24

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية

لقد اهتم الباحثون في التنمية السياسية عند دراستهم لها ولا سيما الدراسات المتعلقة بدول العالم الثالث اهتموا بالأزمات التي تعاني منها التنمية السياسية والتي تشكل عائقاً كبيراً دون حدوثها وهذه الأزمات هي[1]:

1) أزمة الهوية

تحدث هذه الأزمة عندما يتعذر أو يصعب دمج كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة نتيجة انتمائها للولاءات التقليدية أو الضيقة وبعض الباحثين يربطون مسألة الهوية الشخصية بمدى العلاقة بالوطن، لكن الدول الحديثة تقوم على أساس فكرة المواطنة وذلك بالابتعاد عن الولاءات الضيقة التي تحول دون ذلك.

وهنالك ثلاثة أسباب لأزمة الهوية وهي[2]:

- **التباين العرقي:** وهذه العلمية نتجت في العالم الثالث نتيجة الاستعمار وتقسيم الأوطان فظهرت ولاءات متعددة أما لطائفة معينة أو لشخص معين حيث يغيب دور المواطنة.
- **التخلف الاقتصادي والحضاري:** إن الاختلاف الكبير بين الدول المتقدمة والدول النامية اقتصادياً، اجتماعياً، وثقافياً أثر بشكل واضح على مفهوم الهوية وشكل ذلك عملية انعدام للثقة بالهوية الوطنية لدى دول العالم الثالث وذلك بسبب التقليد للحضارة الغربية.

---

[1] مزيان، نجيب، أزمات التنمية السياسية، على شبكة الإنترنت، http://www.driouchcity.net/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%l. 2016/9/2

[2] Clapham, Christopher, Third World Politics, Croomhelm, London, 1985.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **التفاوت الطبقي:** إن التفاوت الطبقي بين شرائح المجتمع يشكل أزمة واضحة للهوية فهنالك سخط واضح من قبل الأغلبية اتجاه الأقلية وبين أصحاب رؤوس الأموال والعمال، وأصبح المجتمع ينظر للدولة على أنها أداة لحفظ امتيازات الطبقة الغنية.

2) أزمة المشاركة

تصبح المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية عندما تقوم جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها كما في الحكم على نحو آخر وبذلك تشكل تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة وبالأخص إذا قامت هذه الأخيرة بعدم الاستجابة إلى مطالب القوى الصاعدة، ويحدث ذلك عندما يتحول المجتمع إلى مجتمع صناعي أو تكنولوجي يصر على مشاركته في الحكم[1].

فبناءً على ما سبق فإن ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم ومن جهة أخرى عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة يشكل ذلك أزمة مشاركة سياسية. تنبع أزمة المشاركة السياسية من عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء من أبناء المجتمع وهنالك العديد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور أزمة المشاركة منها[(2)]:

1. عدم وجود وسائل إعلام محايدة: فالكثير من وسائل الإعلام وخصوصاً في المجتمعات العامة محتكرة من قبل السلطة، وبالتالي فإن ما يطرح على المجتمع هو انعكاس لرغبات السلطة السياسية التي تتأثر غالباً بنوعية الرسالة الإعلامية المراد تلقينها للمجتمع وهي في الغالب رسالة ذات اتجاه واحد وليس نتيجة للتفاعل بين الأطراف المختلفة في المجتمع بما

---

[1] عبد الله، عبد الخالق، التبعية والتبعية السياسية، مرجع سابق ص23

[(2)] المحمد، صخر، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة دمشق، 2010، ص15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيهم الحاكم والمحكوم، وبالتالي تظل الرسالة الإعلامية الموجهة عاجزة عن أداء دور حقيقي يسهم في بناء التنمية والمشاركة السياسية كجزء من هذه التنمية الشاملة.

2. أسلوب التنشئة السياسية الذي يختلف ما بين الدول الديمقراطية المتقدمة والدول النامية.
3. حداثة التجارب الديمقراطية.
4. هشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة.
5. الموروث الثقيل.
6. الضعف الكامل في الأمة.
7. امتلاك فئة قليلة في المجتمع أدوات التنمية الاقتصادية دون غيرهم.

3) أزمة الشرعية

لعل أهم أسباب أزمة الشرعية هو بروز جماعات تقليدية تشكك في النظام السياسي وسياساته التي قد تبتعد عن تعزيز ما تمثله من قيم تقليدية، أو بين توجهات وأيديولوجيات في الداخل والخارج وقد تعزز مطالبها استناداً إلى شعارات ومفاهيم كالديمقراطية، ولكن هناك من يرجع أزمة الشرعية إلى تراجع إنجازات النظام السياسي خصوصاً العادية منها، وربما يعزز هذا التراجع هو النتائج غير المقبولة من النظم السياسية.

وقد تتصاعد أزمة الشرعية أيضاً بسبب ضغوط خارجية، أو هزيمة عسكرية يتعرض لها النظام السياسي وعلاجها يكون في إطار عام كلي يتم فيه تناول مختلف تداعيات الأزمة وأسبابها وعدم تجاهل الأزمات والظروف الأخرى ذات الصلة[1].

[1] عبد العاطي، عادل، أزمة الشرعية في الحركة السياسية السودانية، على شبكة الإنترنت، http://www.mafhoum.com/press/Ati.htm. 2016/10/14م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن السبب الرئيسي وراء أزمة الشرعية هو عدم قابلية المواطنين لنظام سياسي معين، على اعتبار أنه غير شرعي ولها أيضاً ارتباط بطبيعة السلطة ومسؤوليات الحكومة، بحيث تتأثر علاقة السلطة المركزية والسلطة المحلية.

فعندما لا تحترم الدساتير، وأن تكون أمام دستور غير ديمقراطي وعدم وجود فصل حقيقي للسلطات إضافة إلى غياب التداول السلمي للسلطة أو قمع الأصوات المعارضة بالقوة تارة وبالقانون تارة أخرى، وتنظيم استفتاءات شكلية وانتخابات مزورة وغير نزيهة، كلها عوامل تؤدي إلى ظهور أزمة الشرعية.

4) أزمة التغلغل

تنجم أزمة التغلغل من عجز النظام السياسي ومؤسساته وأجهزته عن تجسيد الإرادة المجتمعية والتعبير عنها، مما يؤدي إلى عجزه عن ممارسة أدواره على كامل الامتداد الجغرافي للوحدة السياسية أفقياً، أو كامل مستويات البنية المجتمعية عمودياً. وتتشابك أزمة التغلغل مع أزمة الشرعية وذلك لكون قدرة الحكومة على التغلغل تتناسب طردياً مع ما تتمتع به من تأييد شعبي أما تشابكها مع أزمة الهوية فيرجع إلى ضعف قدرة الحكومة على التغلغل في مناطق وجود الجماعات العرقية الرافضة للاندماج في المجتمع، وذلك لقناعتها أن هذا المجتمع لا يعبر عن هويتها[1].

5) أزمة التوزيع

تشير أزمة التوزيع إلى سوء توزيع المدخرات والقيم الاقتصادية المتاحة بشكل متساوٍ على كافة شرائح الشعب وتبرز هذه الظاهرة في الدول النامية ذات الأنظمة السلطوية ومن شأن ذلك تعزيز الطبقية بين أفراد المجتمع والشعور بالنقص والحرمان، وتتعدى أزمة التوزيع البعد الاقتصادي

[1] عبد البديع، إستراتيجية بناء الأمة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، عدد 747، 1986، ص67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتصل لسوء التوزيع الجغرافي فعند قيام الدولة باختزال ثقلها وإداراتها واقتصادها في مدينة واحدة (العاصمة) هذا يؤدي إلى غياب اللامركزية وإهمال باقي المحافظات أو المدن الكبرى وبالتالي سينعكس ذلك بشكل سلبي على عملية التنمية[1].

إن الملاحظ أن هذه الأزمات تشكل قلقاً كبيراً لدى حكومات العالم الثالث وتسعى جاهدة لحلها ولا يتم ذلك إلا بوجود تنمية عادلة وأسس ديمقراطية حديثة ووجود طبقة واعية في المجتمع تقود عملية إصلاحية ممنهجة.

[1] فندي، مأمون. أزمات مصر الخمس الكبرى، على شبكة الإنترنت http://aawsat.com/home/article/108911.2016/10/15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية السياسية في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)

لقد وضع الباحثين والمؤسسات الدولية عدداً من المؤشرات القابلة للقياس للتنمية السياسية للدول، وتوضح هذه المؤشرات مدى استجابة الحكومات والأفراد للمتغيرات السياسية والمختلفة ويتم من خلالها قياس مقدار التطور السياسي فيها، وحجم المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار السياسي.

المطلب الأول: مؤشر الحريات السياسية والمدنية

إن الحقوق السياسية والمدنية تعد إحدى فروع حقوق الإنسان، وتتضمن الحقوق السياسية: الحق في المشاركة المجتمعية والحق في الاعتراض والتصويت، والحق في الترشح للانتخابات وتتضمن الحقوق المدنية أمن المواطنين، الخصوصية، الحق في عدم التعرض للتعذيب[1].

ويستخدم مقياس مركب لقياس درجة الحريات السياسية والمدنية في الدولة، حيث تعتبر الدولة التي يقع تصنيفها بين العلامة (1 -2.5) بأنها الأفضل في مجال الحقوق المدنية والسياسية، بينما تشير العلامة (3 -5) أن الدولة متوسطة في مجال الحقوق المدنية والسياسية، بينما تشير العلامة (5.5 -7) إلى أدنى درجات الحرية في مجال الحقوق المدنية والسياسية[2].

---

[1] ما هي الحقوق المدنية والسياسية، على شبكة الإنترنت، 2016/9/1.

http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9

[2] كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 309، 2004، ص40.

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2009/12/20091223143030snmassabla0.291836.html#axzz4QHJF8ph3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول التالي الحريات السياسية والمدنية في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)

جدول رقم (3)الحريات السياسية والمدنية (2008 -2015)

الدولة/السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
غانا	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
مصر	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5	5.5	5.5	5.5
نيجيريا	4	4.5	4.5	4	4	44.5	4	4.5	4,25

مصدر الجدول: Freedom House, Freedom in the World1=best,7=worst

https://freedomhouse.org/report/freedom- world/2014/egyp

نلاحظ من الجدول أن غانا تتمتع بأعلى درجات الحريات السياسية والمدنية من بين عينة الدراسة وأفضلها، حيث حافظت على مستوى ومعدل واحد بلغ 1.5، وتعد غانا إحدى دول الاتحاد الإفريقي التي شاركت في القمة الإفريقية الثامنة التي عقدت في العاصمة أديس أبابا 30 يناير 2007 والتي وافق فيها الرؤساء على الميثاق الإفريقي للديمقراطية، والية الانتخابات وحقوق الإنسان، وبالرغم من أن هنالك 38 دولة وقعت هذا الاتفاق، إلا أن عشر دول صادقت عليه ومن بينه غانا ومن أهم بنود هذا الاتفاق: احترام حقوق الإنسان، تعزيز نظام الحكومة النيابية، إقامة انتخابات حرة ونزيهة، الفصل بين السلطات، والمشاركة الفعالة للمواطنين في عمليات الديمقراطية[1].

[1]شافعي، حسن. الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والمحكومية "غانا نموذجاً"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على شبكة الإنترنت،
http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=33.2016/9/3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشادت عدة دول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالحريات السياسية والمدنية في غانا وأنها تعد نموذجاً يجب الاحتذاء به من قبل الدول الإفريقية[1].

أما بالنسبة لنيجيريا فإنها تعتبر ذات مستوى متوسط في الحريات السياسية والمدنية بمعدل يبلغ 4.25، وتعد نيجيريا ذات تركيبة أثنية معقدة، فالشمال مسلم تقطنه قبائل الهوسا، فولاني وتمثل 31% من سكان نيجيريا، والجنوب الغربي يقطنه قبائل لها ديانة خاصة خليط بين المسيحية والإسلام والطقوس الوثنية وتمثل 30% من السكان و39% من السكان يشكلون خليطاً من ديانات مختلفة وهذا شكل عائقاً كبيراً أمام الحريات السياسية والمدنية بسبب تنازع هذه القبائل على السلطة، وعلى الرغم من كل ذلك فقد بدأت معالم الديمقراطية تغزو أرض نيجيريا بصورة بطيئة، كما أن عملية التحول الديمقراطي تواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة[2].

وقد شهدت نيجيريا تحييدا للمؤسسة العسكرية في عهد الرئيس أبوسانجو وأبعادها عن التدخل في الحياة السياسية، كما دعت الحكومة النيجيرية إلى استمرار الدول الإفريقية في إدخال نظام الديمقراطية والحكم الرشيد وحكم القانون وأكدت على التزامها بمبادئ الاتحاد الإفريقي الداعي للحريات السياسية والمدنية، وشهدت نيجيريا انتقالاً ديمقراطياً للسلطة من الرئيس عمر ياراو ولنائبه

---

[1] غانا نموذج الديمقراطية، مجلة الخليج، على شبكة الإنترنت، http://arabic.people.com.cn/31663/7753616.html.2016/9/4

[2] العديني، توفيق، الديمقراطية النيجيرية فوق صفيح الفساد والصراعات العرقية، على شبكة الإنترنت، http://democraticac.de.2016/9/6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسبب حالة الرئيس الصحية وهذا مؤشر على سلمية تداول السلطة الذي ينعكس بشكل مباشر على الحريات السياسية والمدنية[1].

أما بالنسبة لمصر فإنها تعد من الدول التي تتمتع بأدنى درجات الحريات المدنية والسياسية بين الدول وذلك بمتوسط 5.5 ومن الملاحظ أن ثورة يناير 2011 لم تؤثر على الحريات السياسية والمدنية، وبقيت تسير بمعدل ثابت.

وقد شهدت مصر في عام 2012 ثاني انتخابات رئاسية تعددية عبرت عن صورة واضحة للحريات السياسية والمدنية للشعب، إلا أن هذه العملية لم تكتمل بسبب انقلاب عسكري عام 2013، وأشار بعض الكتاب إلى أن مسيرة الديمقراطية في مصر كانت أكثر ازدهاراً في ظل الاحتلال البريطاني والحكم الملكي منها في ظل الحكم الجمهوري، وذلك بسبب السياسيات الأمنية التي تنتهجها الدولة العصرية، وأوضحت بعض التقارير أن مصر غير مستعدة للديمقراطية وأن الربيع العربي لم يكن الا مدخلاً للمتطرفين[2].

وقد شهدت مصر عام 2015 أكثر من (125) احتجاجاً عمالياً حسبما أشار مؤشر الديمقراطية، وأوضح المؤشر أن الدولة أعادت إنتاج مسارات القمع في تعاملها مع الحراك الاجتماعي، فيما ساعدت السلطة القضائية في التضييق على هذا الحراك[3].

---

[1] التحول الديمقراطي في نيجيريا، المركز الديمقراطي العربي، على شبكة الإنترنت http://www.turess.com/alwasat/5806.2016/9/8

[2] تمارا، ويتس، الديمقراطية في مصر لا تزال مهمة، على شبكة الإنترنت، https://www.brookings.edu/ar/opinions/.2016/0/9

[3] مؤشر الديمقراطية، مصر العربية، على شبكة الإنترنت http://www.masralarabia.com.2016/9/10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مؤشر حرية الصحافة

تعد حرية الصحافة مؤشراً على التنمية السياسية وتعرف بأنها الضمانة التي تقدمها الحكومة لحرية التعبير وغالباً ما تكون تلك الحرية مكفولة من قبل دستور البلاد للمواطنين وتمتد لتشمل مؤسسات بث الأخبار وتقاريرها المطبوعة[1].

وتم تناول مؤشرات حرية الصحافة من خلال مجموعة مؤشرات فرعية، وهي:

1. البيئة القانونية.
2. البيئة السياسية.
3. البيئة الاقتصادية.

ويستخدم مقياس مركب لقياس درجة حرية الصحافة، حيث تعتبر الدولة التي يقع تصنيفها بين (0- 33) بأنها الأفضل في مجال حرية الصحافة، والدولة التي يقع تصنيفها بين (34- 61) تعتبر متوسطة في مجال حرية الصحافة، والدولة التي تقع بين (62 -100) تعتبر أنها تقع ضمن أدنى درجات الحرية في مجال حرية الصحافة.

يبين الجدول التالي حرية الصحافة في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)

جدول رقم (4) حرية الصحافة (2008 -2015)

الدولة/السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
غانا	28	26	26	26	28	28	28	28	27.13
مصر	59	60	60	65	57	62	68	73	63
نيجيريا	53	54	52	52	50	51	51	53	52.3

مصدر الجدول: Freedom House, Freedom in the World0=best,100=worst

https://freedomhouse.org/report/freedom- press/freedom- press- 2015#.WB5OQtIrLIU

[1] محمد، محمد، تعريف حرية الصحافة، على شبكة الإنترنت،
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%.2016/9/8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التحول الديمقراطي في غانا طال حرية الصحافة فيبين الجدول أن غانا تعد أفضل دول الدراسة في مجال حرية الصحافة بمتوسط بلغ 27.13، وتعد وسائل الإعلام الغانية واحدة من الأكثر مجاناً في أفريقيا، وقد نص دستور غانا عام 1992 على ضمان حرية الصحافة واستقلالها، وقد شاب الحكومة الغانية ووسائل الإعلام علاقات متوترة ولفترات طويلة، وفي عام 2000 ألغي قانون التشهير[1].

أما في نيجيريا تعتبر الصحافة فيها حرة نسبياً بمتوسط بلغ (52.3)، وفي عام 2011 تم المصادقة على قانون حرية الإعلام في نيجيريا إلا أن القانون لا يتيح الحصول على المعلومات لأنه لم يطبق كما يلزم، ولقد ساهم ارتفاع عدد وسائل الإعلام الجديدة وصحافة المواطن في توفير المعلومات للجمهور وانحسار احتكار الحكومة للمعلومات وقد ساهمت صحف محلية في نشر عدة قضايا فساد لرجال أعمال رفضوا دفع الضرائب[2].

أما مصر فتعد من الدول التي تتمتع بأدنى درجات حرية الصحافة بمتوسط بلغ (63)، حيث بلغت درجة (65) إبان ثورة يناير ووصلت ذروتها عام 2015، وقد صدر القانون المصري المنظم لحرية الصحافة عام 1996، وفي عام 2014 تم قتل 10 صحفيين منذ انقلاب 3 يوليو،

---

[1] غانا، الثقافة والإعلام، على شبكة الإنترنت 2016/9/10. http://www.country- stats.com/ar/- 1/- 2/- 22/13670--1165.html

[2] ثمن حرية الإعلام في نيجريا، مركز الدوحة لحرية الإعلام، 2016/9/12. http://www.dc4mf.org/en/node/1044

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى توثيق 250 انتهاكاً ميدانياً، ووصل عدد المعتقلين الصحفيين إلى (100) صحفي وإعلامي وإغلاق صحيفتين وأربع قنوات[1].

المطلب الثالث: مؤشر التعبير والمسائلة

إن حرية التعبير والمسائلة هي من الحقوق السياسية والاجتماعية لكل فرد يعيش في المجتمع وتبين مدى استقلالية وسائل الإعلام ودورها في مراقبة القائمين على السلطة، ودور الفرد في المشاركة في اختيار الحكومات[2].

ويستخدم المؤشر مقياس يتكون من (2.5) درجة، وتعتبر الدولة التي يقع تصنيفها بين العلامة (-2.5) بأنها الأسوأ في مجال الحقوق المدنية، بينما تشير العلامة (+2.5) إلى أعلى درجات الحرية.

يبين الجدول التالي حرية التعبير والمسائلة في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)

جدول رقم (5)حرية التعبير والمسائلة (2008 -2015)

الدولة/السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
غانا	0.38	0.49	0.49	0.46	0.41	0.42	0.47	0.51	0.45
مصر	1.17-	1.12-	1.15-	1.13-	0.77-	1.04-	1.04-	1.10-	1-
نيجيريا	0.76-	0.87-	0.80-	0.75-	0.73-	0.73-	0.65-	0.44-	0.7-

مصدر الجدول: World Bank ، http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc

2,5=strong ، 2,5=weak -

[1] حرية الصحافة فقدت مكاسبها، مجلة العربي، على شبكة الإنترنت، 2016/9/14. http://arabi21.com/story/801425/%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A

[2] على الصادق، الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 299، 2004، ص58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول أن غانا تتصدر دول الدراسة وتعتبر الأفضل فيما بينها في مجال حرية التعبير والمسائلة بمتوسط (0.45) تليها نيجيريا بمتوسط (-0.7) ثم مصر والتي تعتبر الأسوأ في مجال حرية التعبير والمسائلة بمتوسط درجة (- 1).

المطلب الرابع: مؤشر سيادة القانون

إن سيادة القانون أصل من الاصول الدستورية ويترتب عليه ممارسة السلطات القائمة في البلد أعمالها وفق القانون، ويعبر عن مساواة الحقوق بين الأفراد مهما اختلفت أعراقهم وطبقاتهم[1].

ويستخدم المؤشر مقياس يتكون من (2.5) درجة، وتعتبر الدولة التي يقع تصنيفها بين العلامة (2.5 -) بأنها الأسوأ في مجال الحقوق المدنية، بينما تشير العلامة (+2.5) إلى أعلى درجات الحرية.

يبين الجدول التالي مؤشرات سيادة القانون في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)

جدول رقم (6)سيادة القانون (2008 -2015)

الدولة/السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
غانا	- 0.10	- 0.08	- 0.06	- 0.04	- 0.02	+0.12	+0.02	+0.12	-0.005
مصر	- 0.08	- 0.06	- 0.12	- 0.41	- 0.46	- 0.60	- 0.60	- 0.50	- 0.35
نيجيريا	- 1.06	- 1.16	- 1.17	- 1.22	- 1.18	- 1.15	- 1.09	- 1.04	- 1.13

مصدر الجدول: World Bank، http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc

- 2.5 weak, 2.5 strong

[1] مبدأ سيادة القانون، صحيفة الرأي، على شبكة الإنترنت 2016/9/14.

http://alrai.com/article/1019124/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%A3- %D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول أن غانا تتصدر دول الدراسة في مبدأ سيادة القانون بمتوسط بلغ (0.005 -) وذلك بسبب التزامها بمبادئ الاتحاد الإفريقي، ثم جاءت مصر بمتوسط (0.35 -) ثم نيجيريا تعتبر الأسوأ في مؤشر سيادة القانون بمتوسط (1.13 -).

المطلب الخامس: مؤشر فاعلية الحكومة

يقيس هذا المؤشر كفاية الإدارة العامة ونوعية الخدمة العامة للحكومة ويعبر عن قدرتها على صياغة قرارات سليمة، ويعبر هذا المؤشر أيضاً عن مدى ارتباط الخدمات العامة بالقرارات السياسية التي تشكل بدورها ضغوطاً سياسية على استقلالية تلك الخدمات في العديد من البلدان[1].

يبين الجدول التالي مؤشر فاعلية الحكومة في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)

جدول رقم (7)فاعلية الحكومة (2008 -2015)

الدولة/السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
غانا	+0.04	- 0.04	- 0.04	- 0.05	- 0.04	- 0.10	- 0.29	- 0.26	- 0.10
مصر	- 0.35	- 0.27	- 0.38	- 0.57	- 0.82	- 0.89	- 0.84	- 0.76	- 0.61
نيجيريا	- 0.97	- 1.20	- 1.15	- 1.08	- 0.99	- 0.99	- 1.18	- 0.95	- 1.06

مصدر الجدول: -worldbank,http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc
2,5weak 2,5strong

يبين الجدول أن نيجيريا حضيت بأدنى درجة لفاعلية الحكومية بمتوسط (1.06 -) تليها مصر بمتوسط (0.61 -) والأفضل بين دول الدراسة هي غانا بمتوسط (0.10-)، وقد صدر تقرير من البنك الدولي بعنوان (الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وأفريقيا) يشير الى أن سوء إدارة الحكم أدى إلى التأثير بشدة على الاقتصاد، كما أشار إلى أن الدول العربية تحتل

[1] مؤشرات البنك الدولي عن فاعلية الحكومة، على شبكة الإنترنت،
- http://arabanticorruption.org/article/24298/%D9%81%D9%8A.2016/9/14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المركز الأخير فيما يتعلق بنوعية نظام إدارة الحكم بشكل عام إذا ما قورنت بدول لها خصائص مشابهة في شرق أسيا أو أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية[1].

المطلب السادس: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب

يعرف الاستقرار السياسي على أنه قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة والتحكم بها[2].

يبين الجدول التالي مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)

جدول رقم (8)الاستقرار السياسي (2008 -2015)

الدولة/السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
غانا	- 0.02	+0.04	+0.02	+0.16	+0.11	+0.03	- 0.03	+0.03	0.03
مصر	- 0.52	- 0.62	- 0.91	- 1.44	- 1.46	- 1.65	- 1.61	- 1.34	- 1.2
نيجيريا	- 1.86	- 1.95	- 2.19	- 1.94	- 2.06	- 2.08	- 2.13	- 2.07	-2.035

مصدر الجدول: World Bank، http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc -
2,5weak 2,5strong

يبين الجدول أن نيجيريا تعد أدنى دول الدراسة في الاستقرار السياسي بمتوسط (2.035 -) وقد شهدت تراجعاً ملحوظاً ما بين (2010 -2015) فقد شهدت نيجيريا ما بين (2010 -2011)

---

[1] World Bank, Good Government for Development in Middle East and North Africa, Washington, 2013, P. 68.

[2] حضار، نصر، مفهوم الاستقرار السياسي بين الاستبداد والديمقراطية، على شبكة الإنترنت، http://www.aljamaa.net/ar/document/92592.shtml.2016/9/10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلسلة من الهجمات والتفجيرات التي شهدتها المناطق الشمالية الشرقية من نيجيريا، وحاولت الحكومة النيجيرية إجراء محادثات غير مباشرة من جماعة بوكو حرام إلا أنها باءت بالفشل[1].

أما غانا فيعتبر مؤشر الاستقرار السياسي فيها هو الأفضل بين دول الدراسة وذلك لإتباع غانا سلسلة من الإجراءات الاحترازية للحد من التطرف والإرهاب[2].

أما بالنسبة لمصر فقد بلغ متوسط الاستقرار السياسي فيها (1.2-) وقد تعرضت مصر لموجات عدم استقرار سياسي منها اغتيال النائب العام المصري في 29 حزيران 2015 ووصف الخبراء مقتل النائب العام بالعملية الخطيرة التي تعكس نقلة نوعية للنشاطات التنظيمات الإرهابية في الداخل المصري باستهداف كبار المسؤولين[3].

وزادت عملية عدم الاستقرار السياسي في مصر بظهور ما يسمى بولاية سيناء بتاريخ 3 تشرين ثاني 2014 ونتج عنها حدوث صدام بينها وبين قوات الجيش أدى إلى مقتل العديد من الطرفين.

وقد قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالمصادقة يوم 16 آب 2015 على قانون مكافحة الإرهاب الذي اقترحته الحكومة المصرية سابقاً ورفعته إليه لاعتماده، والذي نص على معاقبة من يقوم بالشروع بارتكاب أي جريمة إرهابية.

---

[1] جماعة بوكوحرام، على شبكة الإنترنت، http://www.aljazeera.net.2016/9/12

[2] غانا والاستقرار السياسي، جريدة الوطن، على شبكة الإنترنت، http://www.elwatannews.com/news/details/703436.2016/9/13

[3] الإرهاب يضعف استعدادات الأجهزة الأمنية في مصر، على شبكة الإنترنت، https://arabic.rt.com/news/787397-.2016/9/14 %D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-/%D9%8A%D9%81%D8%B6%D8%AD- %D8%B6%D8%B9%D9%81- %D8%A7%D8%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ساهمت الثورة في مصر بحدوث عمليات عنف وعدم استقرار سياسي نتيجة الصدام المسلح بين قوات الأمن والمتظاهرين وبين المتظاهرين أنفسهم[1].

[1] نص قانون مكافحة الإرهاب المصري، الجزيرة، على شبكة الإنترنت، 2016/9/14.

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/8/17/%D9%86%D8%B5-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العلاقة الارتباطية بين الشركات متعددة الجنسيات والتنمية السياسية في دول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا)

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية السياسية

تعددت الآراء والاتجاهات التي تدرس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات والتنمية السياسية، ولقد قامت الدراسة بتصنيف هذه العلاقة إلى ثلاثة اتجاهات وهي:

أولاً: اتجاه يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعدد الجنسيات يعيق عملية التنمية السياسية

إن رواد هذا الاتجاه هم أصحاب مدرسة التبعية والإمبريالية الذين أكدوا على أن الشركات متعددة الجنسيات ما هي إلا استعمار من نوع آخر والهدف من وجودها هو سلب ثروات وخيرات الأمم والعمل على تكريس التبعية الاقتصادية لها وبالتالي إعاقة عملية التنمية السياسية.

إن قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل استثماراتها للعمل في الدول النامية أثر بشكل كبير على حقوق العمال في هذه الدول، فقد واجه العمال في هذه الشركات صعوبات كثيرة منها: العزلة في العمل، قلة فرص الترقي، الأجور المنخفضة، عدم الأمان الوظيفي والتهديد بفقدان العمل[1].

---

[1] الشيمي، نبيل، الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية، على شبكة الإنترنت، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=209702.2016/10/5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد الشركات متعددة الجنسيات إحدى آليات العولمة الاقتصادية، وقد ساهمت هذه الشركات في تآكل مفهوم السيادة للدولة القومية، فهذه الشركات تساهم في 75% من التبادل التجاري، ولقد قامت اتفاقية التجارة الحرة على إدراج الخدمات والمعونات الممنوحة للدول ضمن بنودها وهذا ما يشكل خطراً كبيراً على مفهوم السيادة[1].

لقد واجهت الدول النامية العديد من الأزمات مثل أزمة التطور الاجتماعي وأزمة القيادة، أدت هذه الأزمات بها إلى تكريس تبعيتها بالنظم الرأسمالية الجديدة انسجاماً مع النزعة الدائمة نحو التوسع والامتداد وأدى ذلك إلى تعزيز مفهوم سيادة السوق وتراجع قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية، وأكد بعض منظري مدرسة التبعية على أن الوضع الراهن ليس نظاماً دولياً جديداً وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد بالقوة والإكراه[2].

يعتقد الكتاب الراديكاليون أن الشركات متعددة الجنسيات عند استثمارها جزءاً من رأس مالها في الدول النامية تحصل على أرباح من تلك الاستثمارات تفوق رأس المال المستثمر، وبالتالي إن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد أنشطتها داخل الدول النامية على رأس المال المحلي، أما فيما يتعلق بمفهوم التبعية التقنية تقوم هذه الشركات على عرقلة عملية الابتكار في الدول المضيفة بسبب استخدامها التكنولوجيا المستوردة من دولتها الأم، كما تؤدي الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية إلى إيجاد أنماط استهلاكية تعطل النمو الاقتصادي على المدى الطويل

---

[1] جروان، محمد خير، أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدولة المضيفة، على شبكة الإنترنت، http://www.academia.edu.2016/10/5

[2] جمال، رواب، دور الشركات متعددة الجنسيات ومسؤولياتها، على شبكة الإنترنت، http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/192620.2016/10/7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسبب إهدار الموارد النادرة في شراء سلع كمالية بدلاً من استثمار تلك الموارد في عملية التنمية الاقتصادية[1].

لقد أكد هوبسون (Hopson) في كتاب الإمبريالية أن التوسع الرأسمالي يؤدي إلى الدمج لأن قوى تركز رأس المال لا تحتاج إلى منافسين في المناطق التي تستثمر بها، وإن الاحتكار يؤدي على الصعيد الدولي إلى القضاء على حرية التجارة ومن ثم يزيد من العداوات السياسية، وإن الاحتكارات من الشركات والدول الأم تؤدي إلى إيجاد نوع من الحروب الاقتصادية التي قد تتحول إلى حرب سياسية[2].

ثانياً: اتجاه يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات يدعم عملية التنمية السياسية

أصحاب هذا الاتجاه هم من الداعمين لنظريات التحديث ومن رواد مدرسة الاقتصاديين النيوكلاسيك والداعمين لليبرالية الرأسمالية، فلقد أكدوا على أن هذه الشركات قد ساعدت الاقتصاديات المضيفة في الدول النامية من خلال قيامها بعمليات الشراء للشركات المحلية التي يتم خصخصتها مما يزيد من قدرة الشركات المحلية التي نقلت ملكيتها للشركات متعددة الجنسيات على المنافسة العالمية.

وأكدوا على أن للشركات متعددة الجنسية دور مهم في عملية التنمية من خلال تقليل حجم البطالة وبالتالي الحد من مشكلة الفقر، وإن قيام هذه الشركات بربط أسواق الدول المضيفة والنامية بالسوق والعالمية أتاح لها الحصول على التمويل اللازم لعملية التنمية بها، بالإضافة إلى حصولها

---

[1] سليم، محمد، الشركات متعددة الجنسية، على شبكة الإنترنت، http://www.alukah.net/culture/0/70802/. 2016/10/8

[2] عطار، طلال، إمبراطورية العولمة، على شبكة الإنترنت، http://www.darosama.net/. 2016/10/9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على نظم وأساليب التكنولوجيا المتطورة في عمليات الإنتاج والتصنيع، إضافة لذلك فقد عمل الاستثمار الأجنبي على تحسين دخل الأفراد ومستوى معيشتهم فبالتالي تقل مطالب الجماهير للحكومات، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على عملية التنمية السياسية[1].

حسب آراء هذا الاتجاه فإن دول العالم الثالث استفادت من تجارب الشركات متعددة الجنسيات في دولها من خلال قيام هذه الدول النامية التي تقدمت صناعياً باستثمار أموالها في الخارج ولقد أصبح الكثير من الدول النامية تملك شركات متعددة الجنسيات تمارس من خلالها أنشطتها الاستثمارية وذلك لنفس الأسباب التي من أجلها تستثمر الدول الكبرى، وقد حققت الكثير من الدول النامية الكثير من الإصلاحات في مجال التنمية السياسية نتيجة التقدم والتطور الاقتصادي مثل كوريا الجنوبية والبرازيل والمكسيك[2].

ثالثاً: اتجاه يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات ليس له علاقة بعملية التنمية السياسية

يعتقد هذا الاتجاه أن مؤشرات التنمية السياسية لا ترتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر للشركات، فالسياسة متغير محايد وأثرها ضعيف على الاستثمار الأجنبي، واستندوا على ذلك بناءً على الدراسات التي أجريت على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الديمقراطية وكذلك الدول السلطوية وخلصوا أن صناع القرار عليهم أن يركزوا اهتمامهم إلى طبيعة النظام السياسي ومستوى تدخل الدولة في الاقتصاد، وطبيعة التصنيع المطبقة هل تعتقد على العمالة المكثفة، أم رأس المال

---

[1] هلال، رضا، دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية، على شبكة الإنترنت، http://aawsat.com/home/article.2016/10/9

[2] شركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث، على شبكة الإنترنت، http://www.bee2ah.com.2016/10/11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المكثف، بمعنى آخر هل تعتمد التنمية الاقتصادية على العمالة بشكل أكبر أم على رأس المال، وعلى كيفية بناء أهداف التنمية وبما يتماشى مع مساري التنمية الاقتصادية والديمقراطية[1].

ولقد ظهر مصطلح سياسية الاستثمار الذي يربط الإصلاحات العامة والحكم الجيد والبيئة الجيدة للاستثمار بعامل جذب الاستثمار، لكن هنالك أسباب عديدة تعيق نمو الاستثمار في البلدان النامية منها البطء الشديد في تنفيذ إصلاحات الحكم الجيد[2].

وهنالك عدة عوامل تبين ما إذا كانت البيئة جاذبة أم طاردة للاستثمار منها: السياسة التجارية، نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة، حجم الاستثمار الوطني مقارنة بالاستثمار الأجنبي، ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، والسياسات النقدية للدولة، مستوى الأجور والأسعار، ونشاط السوق السوداء الموازية.

أما بالنسبة لدول الدراسة (غانا، مصر، نيجيريا) فتعد من الدول التي تشكل بيئة جاذبة للاستثمار، إلا أن النشاط الاستثماري في هذه الدول يتركز في مناطق معينة دون سواها، والسياسات الاستثمارية لهذه الدول تعطي امتيازات للشركات متعددة الجنسيات على حساب الطبقة العاملة التي تعاني من انخفاض الأجور، وعدم الأمان الوظيفي، وإعطاء الشركات متعددة الجنسيات حق تقرير مصيرهم وبسبب عدم سن قوانين استثمارية تنظم عمليات الاستثمار المختلفة.

ففي غانا لا يزال هنالك تفاوت كبير بين شمالها الذي يبلغ نسبة المجتمعات الفقيرة فيه نحو (63%) وتعتمد حوالي (88%) من الأسر في سبل عيشها على إنتاج المحاصيل وبين جنوبها الذي يعتمد سكانه على قطاعي الخدمات والصناعة ومن هنا يمكن الملاحظة أن السياسات

---

[1] Kymlicka, Will, Multicultural Cirezenship: A Liberal Theory of Minority Rights, Oxford University Press, 1995, P 125.

[2] خان، مشتاق، سياسات الاستثمار والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (USDESA)، 2007، ص18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية لغانا يتخللها نوع من الخطأ بسبب تركز النشاط الاستثماري في الجنوب على حسب الشمال[1].

أما مصر فقد واجه المناخ الاستثماري فيها عدة معوقات منها: عدم توافر العملة والدولار تحديداً، ضبابية المعلومات حول السياسة النقدية والمالية للحكومة، التخبط الحكومي في اتخاذ القرارات والتراجع عنها دون معرفة المستثمرين، والبيروقراطية التي يعاني منها كافة المستثمرين العاملين سواء في الحصول على الأراضي أو التراخيص[2].

كل هذا لا يعني أن مصر ليست بيئة جاذبة لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات، إلا أن عدم توافق السياسات الاقتصادية للدولة مع الواقع الاستثماري أدى إلى عزوف بعض الشركات، ويعد تدني الأجور في مصر مشكلة كبيرة قد تؤثر على مناخ التنمية السياسية فيها.

أما نيجيريا فقد اشتكى الكثير من العمال في شركات عدة ومنها شركات البترول من مستوى تدني الأجر وعدم وجود الأمان الوظيفي.

وفي تقرير لهيومنرايتسووتش (Human Right Watch) عن حقوق العمال في الشركات الأجنبية أوضح التقرير أن هنالك انتهاك لحقوق العمال، وتيارات مضادة للنقابات إضافة إلى عمل الأطفال والحوادث التي تقتل عمال المناجم.

ويجب الإشارة إلى أن حقوق العمال في الشركات متعددة الجنسيات مختلفة من دولة لأخرى، وبصورة أوضح أن العمال الأجانب الذي يعملون في الفروع الرئيسية للشركة الأم (المركز)

---

[1] برنامج الأغذية العالمي، مكافحة الجوع في العالم، على شبكة الإنترنت، http://www.bee2ah.com/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%. 2016/10/12

[2] الكوري، هاني، مناخ الاستثمار في مصر، على شبكة الإنترنت، http://www.youm7.com. 2016/10/13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحضون بحقوق ورواتب أعلى وخدمات أفضل من الذين يعملون في الفروع (الدول النامية) وذلك بسبب السياسات الاقتصادية للدول الأم التي تختلف بشكل كبير عن الدول النامية، ومن شأن ذلك إحداث فجوة كبيرة بين صفوف العمال وينعكس سلباً على عملية التنمية السياسية[1].

جدول رقم (9)العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية السياسية

الدولة	ترتيب الدول في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر	مؤشرات التنمية السياسية						
		الحريات السياسية والمدنية	حرية الصحافة	سيادة القانون	التعبير والمسائلة	فاعلية الحكومة	الاستقرار السياسي	نوع واتجاه العلاقة
غانا	3	متوسط	متوسط	ضعيف	متوسط	متوسط	ضعيف	متوسط
مصر	2	ضعيف	ضعيف	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف
نيجيريا	1	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف

مصدر الجدول: إعداد الباحث: استناداً للجداول السابقة

[1] غابرييل الموند، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبد الإله، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2001، ص24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: العلاقة الإحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية السياسية.

قامت الدراسة باستخدام التحليل الإحصائي وذلك لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر(متغير مستقل) على مؤشرات التنمية السياسية(متغير تابع) وذلك من خلال ست فرضيات إحصائية تبين طبيعة العلاقة فيما بينهما.

- **وصف بيانات الدراسة**

جدول رقم (10)وصف متغيرات الدراسة (وسط حسابي، انحراف معياري، أقل قيمة، أعلى قيمة)

الرقم	المتغير	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات	4.19	6.80	4.92	.940
2	مؤشر الحريات السياسية والمدنية	3.67	17.00	5.40	4.690
3	مؤشر حرية الصحافة	45.00	51.33	47.42	1.966
4	مؤشر حرية التعبير والمسائلة	-.52	-.29	-.43	.085
5	مؤشر سياد القانون	-.56	.55	-.36	.373
6	مؤشر فاعلية الحكومة	-.77	-.43	-.59	.108
7	مؤشر الاستقرار السياسي	-1.24	-.80	-1.06	.164

مصدر الجدول: من إعداد الباحث

يبين الجدول السابق وصف متغيرات الدراسة (وسط حسابي، انحراف معياري، أقل قيمة، أعلى قيمة)، واظهرت النتائج لمتغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات ان المتوسط الحسابي (4.92) وبانحراف معياري (0.940)، ولمتغير مؤشر الحريات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية والمدنية بوسط حسابي (5.40) وبانحراف معياري (4.69)، ولمتغير مؤشر حرية الصحافة بوسط حسابي (47.42) وبانحراف معياري (1.966)، ولمتغير مؤشر حرية التعبير والمسائلة بوسط حسابي (0.43-) وبانحراف معياري (0.85)، ولمتغير مؤشر سيادة القانون بوسط حسابي (0.36-) وبانحراف معياري (0.373)، ولمتغير مؤشر فاعلية الحكومة بوسط حسابي (0.59-) وبانحراف معياري (0.108)، ولمتغير مؤشر الاستقرار السياسي بوسط حسابي (1.06-) وبانحراف معياري (0.164).

الفرضية الاولى : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (≥0.05α) لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر الحريات السياسية والمدنية.

ولمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر الحريات السياسية والمدنية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression ، والجدول (2) يبين ذلك.

جدول رقم (11)تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر الحريات السياسية والمدنية.

المتغير المستقل	الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	F Sig*	معامل الانحدار β	T	مستوى الدلالة Sig.*t	الحد الثابت	نتيجة الفرضية
حجم تدفق الاستثمار الاجنبي	.254	.065	.415	.543[b]	-1.270	-.645	.543	11.649	قبول الفرضيه

مصدر الجدول: من إعداد الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول السابق تأثير حجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر الحريات السياسية والمدنية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجمتدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر الحريات السياسية والمدنية، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.254) عند مستوى دلالة (0.05≥α). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.065)، أي أن حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يفسر ما نسبته6.5 %من التغيرات في مؤشر الحريات السياسية والمدنية، كما بلغت قيمة درجة التأثير β(-1.27)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحده في حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يؤدي إلى نقصان مؤشر الحريات السياسية والمدنية بقيمة (1.27) ويؤكد عدم معنوية هذا التأثير قيمة F والتي بلغت (0.415) وهي غير دالة عند مستوى دلاله (0.05≥α) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الصفرية، وعليه تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة والتي تنص على: " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر الحريات السياسية والمدنية عند مستوى الدلالة (0,05)."

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05α≥) لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر حرية الصحافة.

ولمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على **مؤشر حرية الصحافة**تم استخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression، والجدول (3) يبين ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (12) تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر حرية الصحافة

المتغير المستقل	الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	F Sig*	معامل الانحدار β	T	مستوى الدلالة Sig.*t	الحد الثابت	نتيجة الفرضية
حجم تدفق الاستثمار الاجنبي	.257	.066	.424	.539	-.537	-.651	.539	50.063	قبول الفرضيه

مصدر الجدول: من إعداد الباحث

يوضح الجدول السابق تأثير حجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر حرية الصحافة. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر حرية الصحافة، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.257) عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.257)، أي أن حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يفسر ما نسبته25.7 %من التغيرات في مؤشر حرية الصحافة، كما بلغت قيمة درجة التأثير β(-0.537)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحده في حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يؤدي إلى نقصانمؤشر حرية الصحافةبقيمة (0.537) ويؤكد عدم معنوية هذا التأثير قيمة F والتي بلغت (0.424) وهي غير دالة عند مستوى دلاله ($0.05\geq\alpha$) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الصفرية، وعليه تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة والتي تنص على: " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر حرية الصحافة عند مستوى الدلالة (0,05)."

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05α≥) لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر التعبير والمسائلة.

ولمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على **مؤشر التعبير والمسائلة** تم استخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression، والجدول (4) يبين ذلك.

جدول رقم (13)تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر التعبير والمسائلة

المتغير المستقل	الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	F Sig*	معامل الانحدار β	T	مستوى الدلالة Sig.*t	الحد الثابت	نتيجة الفرضية
حجم تدفق الاستثمار الاجنبي	.628	.394	3.903	.096	-.057	-1.97	.096	-.147	قبول الفرضيه

مصدر الجدول: من إعداد الباحث

يوضح الجدول السابق تأثير حجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر التعبير والمسائلة. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر التعبير والمسائلة، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.628) عند مستوى دلالة (0.05≥α). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.394)، أي أن حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يفسر ما نسبته39.4 %من التغيرات في مؤشر التعبير والمسائلة، كما بلغت قيمة درجة التأثير β(-0.057)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحده في حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يؤدي إلى نقصانمؤشر التعبير والمسائلة بقيمة (0.057) ويؤكد عدم معنوية هذا التأثير قيمة F والتي بلغت (0.394) وهي غير دالة عند مستوى دلاله (0.05≥α) وهذا يؤكد صحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبول الفرضية الصفرية، وعليه تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة والتي تنص على: " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر التعبير والمسائلة عند مستوى الدلالة (0,05)."

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (≥0.05α) لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر سيادة القانون.

ولمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على **مؤشر سيادة القانون**تم استخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression، والجدول (5) يبين ذلك.

جدول رقم (14)تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر سيادة القانون

المتغير المستقل	الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	F Sig*	معامل الانحدار β	T	مستوى الدلالة Sig.*t	الحد الثابت	نتيجة الفرضية
حجم تدفق الاستثمار الاجنبي	.098	.010	.058	.817	-.039	-.242	.817	-.167	قبول الفرضيه

مصدر الجدول: من إعداد الباحث

يوضح الجدول السابق تأثير حجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر سيادة القانون. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر سيادة القانون، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.098) عند مستوى دلالة (0.05≥α). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.01)، أي أن حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يفسر ما نسبته1 %من التغيرات في مؤشر سيادة القانون، كما بلغت قيمة درجة التأثير β(-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.039)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحده في حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يؤدي إلى نقصان مؤشر سيادة القانونبقيمة (0.039) ويؤكد عدم معنوية هذا التأثير قيمة F والتي بلغت (0.058) وهي غير دالة عند مستوى دلاله (0.05≥α) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الصفرية، وعليه تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة والتي تنص على: " يوجد أثرذات دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي على **مؤشر سيادة القانون**عند مستوى الدلالة (0,05)."

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05α≥) لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر فاعلية الحكومة.

ولمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على **مؤشر فاعلية الحكومة** تم استخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression، والجدول (6) يبين ذلك.

جدول رقم (15) تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر فاعلية الحكومة

المتغير المستقل	الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	F Sig*	معامل الانحدار β	T	مستوى الدلالة Sig.*t	الحد الثابت	نتيجة الفرضية
حجم تدفق الاستثمار الاجنبي	.809	.655	11.380	.015	.093	3.373	.015	-1.048	قبول الفرضيه

مصدر الجدول: من إعداد الباحث

يوضح الجدول السابق تأثير حجم تدفق الاستثمار الاجنبي على **مؤشر فاعلية الحكومة**. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم تدفق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار الاجنبي على **مؤشر فاعلية الحكومة**، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.809) عند مستوى دلالة (0.05≥α). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.655)، أي أن حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يفسر ما نسبته65.5 %من التغيرات في **مؤشر فاعلية الحكومة**، كما بلغت قيمة درجة التأثير β(0.093)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحده في حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يؤدي إلى زيادة **مؤشر فاعلية الحكومة** بقيمة (0.093) ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F والتي بلغت (11.38) وهي دالة عند مستوى دلاله (0.05≥α) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الصفرية، وعليه تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة والتي تنص على: " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي على **مؤشر فاعلية الحكومة** عند مستوى الدلالة (0,05)."

الفرضية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05α≥) لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب.

ولمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر فاعلية الحكومة تم استخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression، والجدول (7) يبين ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (16)تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب

المتغير المستقل	الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	F Sig*	معامل الانحدار β	T	مستوى الدلالة Sig.*t	الحد الثابت	نتيجة الفرضية
حجم تدفق الاستثمار الاجنبي	.921[a]	.848	33.556	.001[b]	.160	5.793	.001	-1.849	قبول الفرضيه

مصدر الجدول: من إعداد الباحث

يوضح الجدول السابق تأثير حجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.921) عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.848)، أي أن حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يفسر ما نسبته84.8 % من التغيرات في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب، كما بلغت قيمة درجة التأثير β(0.160)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحده في حجم تدفق الاستثمار الاجنبي يؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب بقيمة (0.160) ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F والتي بلغت (33.556) وهي دالة عند مستوى دلاله ($0.05\geq\alpha$) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الصفرية، وعليه تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة والتي تنص على: " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب عند مستوى الدلالة (0,05)."

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة.

سعت الدراسة للربط فيما بين الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية السياسية وذلك من خلال قياس العلاقة فيما بينهما، فقد دأب الأدب النظري الذي يتناول سلوك وأعمال الشركات المتعددة الجنسيات الى أنها ذات علاقة ضعيفة وغير مؤثرة على التنمية السياسية .

عالج الفصل الاول ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات من حيث مفهومها وبعدها التاريخي ونظرياتها ووسائل تكوينها وخصائصها، وقد بينت النظريات الدارسة لهذه الشركات وجهات نظر مختلفة فمنها من يؤكد ان هذه الشركات تقوض عملية التنمية السياسية وذلك بسبب اتخاذها لبعض التدابير التي تخولها لذلك ، والبعض الاخر أكد ان هذه الشركات لها دور مهم في عملية لتنمية الاقتصادية الذي ينعكس ايجابا على التنمية السياسية ،ومن ثم تم معالجة مؤشرات الشركات القابلة للقياس وتم التركيز على حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لها وباختيار عينة ممثلة ب (غانا، مصر، نيجيريا).

أما الفصل الثاني فقد عالج مفهوم التنمية السياسية ونظرياتها والأزمات التي تعاني منها، ومن ثم تم معالجة مؤشراتها وذلك باختيار ستة مؤشرات وهي (الحريات السياسية والمدنية، حرية الصحافة، حرية العبير والمسائلة، سيادة القانون، فاعلية الحكومة، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الارهاب.

وفي الفصل لثالث تم تحليل أثر هذه الشركات على التنمية السياسية من خلال منظور نظري وذلك بهدف التعرف على وجهات نظر توضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات والتنمية السياسية، ومن ثم تم اجراء تحليل إحصائي اعتمدت فيه الدراسة على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان هنالك علاقة ارتباطية بين الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية السياسية وبناء على ذلك تبين ما يلي:

1- عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على كل من(مؤشر الحريات السياسية والمدنية، حرية الصحافة، حرية التعبير والمسائلة، وسيادة القانون) ، أي ان الشركات المتعددة الجنسيات لا تؤثر في مؤشرات التنمية السياسية المذكورة.

2- وجود تأثير ذو دلالة احصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على كل من (مؤشر فاعلية الحكومة، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الارهاب) ، أي ان الشركات المتعددة الجنسيات تؤثر في هذه المؤشرات و بعلاقة طردية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج الدراسة:

1- توجه دول الدراسة نحو المزيد من التشجيع للاستثمارت الاجنبية المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات، حيث حرصت هذه الدول على تبني حزمة من الاجراءات الاقتصادية التي تمنح الشركات فرصة للاستثمار داخلها.

2- تعد الاوضاع الادارية والازمات الموجودة في دول الدراسة من حالة عدم استقرار سياسي الى تخبط في اتخاذ القوانين الى البيروقراطية المعقدة عائقا في في وجه تدفق الاستثمارات الاجنبية للشركات.

3- تحولت دول الدراسة نحو مزيد من الحريات السياسية والمدنية والحريات الصحفية والحق في التعبير على الرغم من ان هذه الحريات تتم بشكل تدريجي وتتفاوت بصورة مختلفة بين دول الدراسة، وكل هذه الاجراءات تم اتخاذها لمواكبة التحولات الجذرية التي أصابت النظام الدولي.

4- ضرورة تركيز دول الدراسة على مفهوم السياسة الاقتصادية للدولة والتي تفتح المجال امام الاستثمار الاجنبي وفي نفس الوقت عدم السماح له بفرض شروطه على الدول المضيفة، بل على هذه الدول تسخيره لدعم عملية التنمية الاقتصادية داخلها.

5- عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على كل من(مؤشر الحريات السياسية والمدنية، حرية الصحافة، حرية التعبير والمسائلة، وسيادة القانون) ، أي ان الشركات المتعددة الجنسيات لا تؤثر في مؤشرات التنمية السياسية المذكورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- وجود تأثير ذو دلالة احصائية لحجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على كل من (مؤشر فاعلية الحكومة، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الارهاب) ، أي ان الشركات المتعددة الجنسيات تؤثر في هذه المؤشرات و بعلاقة طردية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

1. أبو قحف، عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
2. أحمد، زايد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع (المداخل النظرية)، عالم الكتب، القاهرة، 2006.
3. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
4. الجرف، طعيمه، نظريات الدولة، دار النهضة العربية،القاهرة،1978.
5. جمعة، حازم، النظام القائم للمشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
6. حداد، ريمون، العلاقات الدولية، دار الحقيقة،بيروت،200.
7. الحياري، وليد، التحليل المالي، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
8. خان، مشتاق، سياسات الاستثمار والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (USDESA)، 2007.
9. الخزرجي، ناصر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
10. خلف، فليح، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث،اربد،2007.
11. د.محسن شفيق، المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي 1998.
12. الراوي، خالد، الأسواق المالية النقدية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
13. ربيع، محمود، صبري، إسماعيل، ورقة بحثية لموسوعة التنمية السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1994.
14. رحاحلة، عبد الرزاق، ديري زاهد، محمد. دراسة متعمقة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الصحفي العربي للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2010.
15. الرشدان، عبد الفتاح، رؤية في التنمية العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 27، العدد24، 1999.
16. الرواف، عثمان، مدرستا التنمية والتبعية، أوجه التباين بين الطرح النظري والواقعي التطبيقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17. زاهود، عبد السلام، العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد، دار زاهون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
18. الزيات، السيد عبد الحليم، التنمية السياسية، "دراسة في علم الاجتماع السياسي"، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
19. سرخال، أحمد، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.
20. سعيد محمد، السيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، القاهرة، 1986.
21. السيد حسين، عدنان، تطور الفكر السياسي من الاشتراكية الى الليبرالية، دار امواج،بيروت،2002.
22. السيسي، صلاح الدين، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
23. سيف هشام، صباح الفخري، الشركات المتعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية.
24. شراب، ناجي، التنمية السياسية، دراسات في النظريات والقضايا، مكتبة دار المنارة،غزة،2001،ص26
25. شفيق، منير، تنمية سياسية ام عولمة، دار الطليعة،بيروت،2004
26. شوقي، شاهين، الشركات المشتركة طبيعتها وأحكامها، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
27. صحي، محمد سعيد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2003.
28. الطبيب، مولد زايد، العولمة والتماسك المجتمعي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بيروت ،2005
29. عارف، نصر، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، هيرندن، ط1، 1994.
30. العامري، سعود. الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
31. عبد البديع، إستراتيجية بناء الأمة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، عدد 747، 1986.
32. عبد العزيز، أحمد، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

33. عبد الله، عادل، برنامج تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1998.
34. عبد الله، عبد الخالق، التبعية والتبعية السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص32.
35. عبد المطلب، عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة العصرية، القاهرة، 1998.
36. عفيفي، سامي، الخبرة الدولية في الخصخصة، دار العلم للطباعة'القاهرة،1994
37. على الصادق، الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 299، 2004.
38. العيسوي، ابراهيم، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربي،بيروت،1989
39. الغاوي، عبد الفتاح، الثقافة العربية في عصر العولمة، جريدة الأهرام، العدد 41716، 2001.
40. غربي'علي، تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2003
41. غيبلين. روبرت، الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
42. غيوم، اكزافيه، العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد11، دمشق، 2003.
43. الفاروق، عمر، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون الصانعي في الخليج العربي، العدد 86، 2001.
44. الفخري، عوني، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات والعولمة، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد، 2002.
45. فنسنت اندرو، نظريات الدولة، ترجمة: يوسف ابراهيم، دار الجيل،بيروت،1997،ص44
46. كليلة، سلامة، الإمبريالية سياسة أم اقتصاد سياسي، مجلة الأخبار، العدد 52، 9 تموز، 2012.
47. الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ج3.
48. كيكسو، وداد، العولمة والتنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

49. لطفي، امين، المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الاسكندرية،2004
50. لينين، فلاديمر، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم، موسكو، 1916.
51. محمد، حسن، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، دار الكتب للنشر، الإمارات، 2011.
52. المشاط، عبد المنعم، التنمية السياسية في العالم الحديث، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 1988.
53. المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1973، ط2، ج2.
54. المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي، الدار المصرية اللبنانة،بيروت،2003.
55. ميتيكس، الجديد في التنمية السياسية، رؤية نقدية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 28، العدد 2، 2000.
56. النجار، عبد العزيز، الإدارة العالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007.
57. نصر، عبد المعز، النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية،بيروت،1981،ص82

الرسائل الجامعية:

1. جبرين، توجان أمجد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الاداب. جامعة اليرموك، 2012.
2. حسينية، عماري، الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015.
3. عبد الرحيم، آمال، أثر الشركات عابرة القومية على سيادة الدولة القومية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة اليرموك، 2008.
4. عبد الله عويدات، آثار العولمة على النظام في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عمان العربية ،الاردن، 2014.
5. الفخري، سيف، الشركات متعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة حلب، سوريا، 2010.
6. المتوكل، محمد عبد الملك، التنمية السياسية ،رسالة ماجستير، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء ، اليمن، 2004.
7. المحمد، صخر، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة دمشق، 2010، ص15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. مصطفى، عبد الله، تأسيس الشركات المساهمة في قوانين الاستثمار والقانون التجاري، رسالة ماجستير، كلية السياسية والاقتصاد، جامعة القاهرة، 1995.
9. الموسوي، إبراهيم، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول، رسالة ماجستير، كلية الاداب، الأكاديمية العربية، كوبنهاغن، 2009.

الكتب المترجمة:

1. بادماجوتر، أسعار الفائدة والعالم النامي، (التمويل والتنمية)،ترجمة:سعيد حامد، الجزء 20، العدد 4 ديسمبر، 2002م.
2. بيليس، وسميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، 2004.
3. تشوفنسكي، ميشيل، عولمة الفقر، ترجمة: محمد مصطفى، دار المعرفة،القاهرة،200
4. س. يو، ميدفيدكوف، الشركات المتعددة الجنسيات وتوتر التناقضات الرأسمالية ،ترجمة:خالد رزق، دار دمشق للطباعة والنشر، 1984.
5. غابرييل الموند، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبد الإله، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2001، ص24.
6. غالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص13.
7. ف. دوجلاس موسيث، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: حامد ناصر، الدار الأولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص15 -17.
8. ميدفيل. بوكوف، الشركات المتعددة الجنسية، ترجمة: محمود شفيق شعبان، دار دمشق،سوريا،1983
9. هرمين، غيي، وآخرو، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: زهدي خالد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص402.
10. هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2001.
11. هيرست، طومبسون، ما العولمة؟ ،ترجمة: فالح عبد الجبار، المجلس الوطني للثقافة والتربية والفنون،الكويت،2001
12. ويلتس، بيتر، الاطراف المتخطية للحدود الوطنية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث،الامارات،2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

1. Binder. J. Coleman. Crises and Sequences in Political Development. Princeton University Press. 2004.
2. Charles, W. L., and Garech R. Jones, Strategic Management, , Houghton Mifflin Co., 1998, P92 .
3. Clapham, Christopher, Third World Politics, Croomhelm, London, 1985.
4. Dougherty, and Robert L. Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey (New York: Longman, Fifth Edition, 2001, P. 85.
5. Eitman.dk, multinational business finance,7th edition, wesly publishing company, usa, 2012,p89
6. fitzsimmous. jomes, service management, 4th edition, mcgrow-hill, Irwin, boston, 2004, p45
7. Gabriel Amond, and Pwe, Comparative Politics, Development Approach, Boston, Item, 1966, P. 195.
8. giblinRobert,us power multinational corporation,basic book,newyork,1975,p44
9. Gilpin, Robert, U.S. Power Multinational Corporation, Basic Books, New York, 1995, P. 174.
10. goesgren.mat,managing in international business,multicenters,Uppsala univer.2009
11. Inkeles, A. And Smith, Becoming Modern, Cambridge, Harvard University Press, 1974l P. 62.
12. Kymlicka, Will, Multicultural Cirezenship: A Liberal Theory of Minority Rights, Oxford University Press, 1995, P 125.
13. L. W. Pye. Aspects of Political Development, Little, Brown and Company, Boston, 1966. P.33.
14. L.W. Pye, Aspect of Political Development, P. 34.
15. Lee, H. Radebaygh, Raid Ajami, Technology Transfer by Multinational Firms, Research in Enter-national Business and Finance, Vol., 1, 1979, P. 137-187.
16. Lerner, D. The Passing of Traditional Society, New York, Free Press. 1958, P. 34.
17. Lipset, S. M: Values Education and Entrepreneurship in Latin America, New York, Oxford University, 1967, P. 54.
18. Liu, B. Variations in the Quality of Life in the U.S. Review of Social Economy, 32 (2). 1974. P. 131-147.
19. Michael J. Moravisk, Parasida and Dominates Science and the Developing World, Foreign Affairs, Vol. 3, July, 1975.
20. panos. Kouvelis,global operation and logistics,test and cases, john w,inc,1998

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21. S. Shiva Ramu, International Business, An Whealer and Co. Publisher, N. Delin, Indio, 1997.
22. Samir Amin, Underdevelopment and Dependence in Black African: Historical Origins, J. of Peace Research, No. 10, 1973, P.41-54.
23. Smeler, N. Mechanisns of Adjustments to Changing: Industrial Man, HarmondswothPendguing, 1969, P. 14.
24. The Stock Market. Theories and Evidence, James Lore, and Mary Ham-ilton. Illinois, 1983.
25. Thomas J. Biersteker: Distortion or Development? Contenal-ingPerspetives on the Multinational Corporation, The MIT Press, 1978, P. 1-27.
26. UN. Dominant Position of Market Power of Transnational Georacions, 2012, P.35.
27. UN. The International Monetary Fund, The Balance Payment, Statistics Year, No. 85., 2013, P. 54.
28. UN., Economic and Social Council, Transitional Corporation in World Development, No. 78.11, 1973, P. 235.
29. Vernon, Multinational Enterprise and National Sovereignty, Harvard Business Pre. Vol. 45, 1967, P. 163.
30. Vernon, Multinational Enterprises in Developing Countries, Op. Center, England, 1967, P. 38.
31. Vernon, W., Rattan, Scial Science Knowledge, and Economic Development, Boston, 2002, P.2.
32. Vernorn, Foreign Trade Foreign Investments, Hard Choices for Developing Countries. Op. Center England, 1968, P. 30.
33. Viotti. Paul and Kauppi Mark, International Relations Theory, USA, Allyn, 3rd Edition, 1999, P. 23.
34. World Bank, Good Government for Development in Middle East and North Africa, Washington, 2013, P. 68.

المواقع الإلكترونية:

1. .الكفري. مصطفى، العولمة وتطورات العالم المعاصر، على شبكة الانترنت 2016/7/23
2. 10 شركات عالمية أوقفت عملها في مصر عام 2013، على شبكة الإنترنت http://www.sasapost.com/10- international- companies- .2016/9/13 /suspended- their- investments- in- egypt- since- 2013
3. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2059334
4. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=34276

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=34276
6. أبو حسن، غسان، التنمية السياسية، على شبكة الإنترنت، http://www.ibtesamh.com/showthread- t_63565.html.2016/9/12
7. أبو سالم ياسين، الفرق بين التنمية والتطور، على شبكة الإنترنت. http://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82_%D8%A8%D9%8A%D9%
8. أرابيا 500، أسماء الشركات الأسرع نمواً في الشرق الأوسط، على شبكة الإنترنت -https://www.wamda.com/ar/2012.2016/10/26
9. الإرهاب يضعف استعدادات الأجهزة الأمنية في مصر، على شبكة الإنترنت، https://arabic.rt.com/news/787397- .2016/9/14 %D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8 - %D9%8A%D9%81%D8%B6%D8%AD- /%D8%B6%D8%B9%D9%81- %D8%A7%D8%
10. أوكوه آيهي، نيجيرا تزداد ترابطاً بفضل الاتصالات، على شبكة الإنترنت .2016/9/3 https://www.itu.int/net/itunews/issues/2010/01/pdf/201001_31- ar.pdf
11. باتك، برايهان، لينين وعلم الاقتصاد الماركسي، على شبكة الإنترنت 2016/8/22. http://www.icp- site.org/?p=1839:
12. برنامج الأغذية العالمي، مكافحة الجوع في العالم، على شبكة الإنترنت، .2016/10/12 http://www.bee2ah.com/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA- %
13. التحول الديمقراطي في نيجيريا، المركز الديمقراطي العربي، على شبكة الإنترنت http://www.turess.com/alwasat/5806.2016/9/8
14. تراجع أسعار النفط في نيجيريا، على شبكة الإنترنت، http://aawsat.com.2016/9/5
15. تمارا، ويتس، الديمقراطية في مصر لا تزال مهمة، على شبكة الإنترنت، /https://www.brookings.edu/ar/opinions.2016/0/9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16. ثمن حرية الإعلام في نيجريا، مركز الدوحة لحرية الإعلام، http://www.dc4mf.org/en/node/1044.2016/9/12
17. جروان، محمد خير، آثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة، على شبكة الانترنت
.2016/7/23
http://www.academia.edu/5016623/%D8%A3%D8%AB%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9_
18. جروان، محمد خير، أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدولة المضيفة، على شبكة الإنترنت، http://www.academia.edu.2016/10/5
19. جماعة بوكوحرام، على شبكة الإنترنت، http://www.aljazeera.net.2016/9/12
20. جمال، رواب، دور الشركات متعددة الجنسيات ومسؤولياتها، على شبكة الإنترنت، .2016/10/7
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/192620
21. حامد، مريم، آفاق العولمة في البلدان النامية، على شبكة الانترنت ، 2016/7/21، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2012/1/6/%D8%A7%D9%84%D8
22. حرية الصحافة فقدت مكاسبها، مجلة العربي، على شبكة الإنترنت، .2016/9/14
http://arabi21.com/story/801425/%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9- %D8%A
23. حضار، نصر، مفهوم الاستقرار السياسي بين الاستبداد والديمقراطية، على شبكة الإنترنت،
http://www.aljamaa.net/ar/document/92592.shtml.2016/9/10
24. الدهان، مها، عقد الماضي لا زالت تعوق الاستثمار الزراعي في أفريقيا، على شبكة الإنترنت، http://www.middle- east- online.com/?id=170800.2016/9/6
25. رودزآلان، غرنيتيتدالييننوتروتسكي، ما هي مواقفهما الحقيقة، على شبكة الإنترنت، .2016/8/22
http://www.marxy.com/books/LeninAndTrotsky/chapter07.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26. الزعيم، الزموري، المفاهيم المتعلقة بالتنمية على شبكة الإنترنت، http://www.startimes.com/?t=27441251.2016/11/13
27. سكوت أيزنز، شركات الأعمال تبحث عن أنظمة الحكم الرشيد في الأسواق النامية، على شبكة الإنترنت .2016/9/2
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2009/12/20091223143030snmassabla0.291836.html#axzz4QHJF8ph3
28. سليم، محمد، الشركات متعددة الجنسية، على شبكة الإنترنت، /http://www.alukah.net/culture/0/70802.2016/10/8
29. سيطرة الاحتكارات الكبرى على السلطة الحقيقية في العالم، ترجمة أشرف البربري، مقابلة الواقع (زدنت) مع نعوم تشومسكي، على شبكةالانترنت، 2008/1/4: www.aljazirah.com.
30. شافعي، حسن. الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والمحكومية "غانا نموذجاً"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على شبكة الإنترنت، .2016/9/3
http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=33
31. شركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث، على شبكة الإنترنت، http://www.bee2ah.com.2016/10/11
32. شريف، عبد الحميد، الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص، على شبكة الإنترنت http://www.alghad.com.2016/9/10
33. الشيمي، نبيل، الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية، على شبكة الإنترنت، .2016/10/5
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=209702
34. صفراوي، بانا، تعريف التنمية، على شبكة الإنترنت .2016/10/11
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9
35. عارف، نصر، مفهوم التنمية، على شبكة الإنترنت /http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab3276.2016/10/9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

36. عبد الباسط عبد المعطي، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص33.
37. عبد العاطي، عادل، أزمة الشرعية في الحركة السياسية السودانية، على شبكة الإنترنت، http://www.mafhoum.com/press/Ati.htm.م2016/10/14
38. العديني، توفيق، الديمقراطية النيجيرية فوق صفيح الفساد والصراعات العرقية، على شبكة الإنترنت، http://democraticac.de.2016/9/6
39. عطار، طلال، إمبراطورية العولمة، على شبكة الإنترنت، /http://www.darosama.net.2016/10/9
40. عودة، محمود، التفسير الماركسي للتدريج الاجتماعي. على شبكة الإنترنت، http://bohoti.blogspot.com/2014/11/blog- post_16.html.2016/8/18
41. العيسى، جهينة، مفهوم التحديث، على شبكة الإنترنت، http://bintsultan1.blogspot.com/2012/02/blog- post.html.2016/8/28
42. غانا نموذج الديمقراطية، مجلة الخليج، على شبكة الإنترنت، http://arabic.people.com.cn/31663/7753616.html.2016/9/4
43. غانا والاستقرار السياسي، جريدة الوطن، على شبكة الإنترنت، http://www.elwatannews.com/news/details/703436.2016/9/13
44. غانا، الثقافة والإعلام، على شبكة الإنترنت 2016/9/10. http://www.country- stats.com/ar/- 1/- 2/- 22/13670--1165.html
45. فرج. محمد، عن الإمبريالية، على شبكة الإنترنت، http://radicaly.net/new- world/%D8%B9%D9%86- .2016/8/25 %D8%A7%D9%84%D8%
46. فرص أعمال واستثمار مربحة للشركات الإماراتية في غانا، جريدة البيان، على شبكة الإنترنت، http://www.albayan.ae/economy/local- .2016/9/14 market/2011- 02- 07- 1.1289484
47. فندي، مأمون. أزمات مصر الخمس الكبرى، على شبكة الإنترنت http://aawsat.com/home/article/108911.2016/10/15
48. قانون الاستثمار الجديد في مصر، على شبكة الإنترنت، /http://5khtawat.com.2016/9/13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

49. قوجمان، حستميل، من وحي كتاب سياسية لينين الاقتصادية الجديدة، على شبكة الإنترنت،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17350.2016/8/20
50. كريم، نعمة، الشركات عابرة القومية، على شبكة الانترنت،2016/8/8
51. كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 309، 2004، ص40.
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2009/12/20091223143030snmassabla0.291836.html#axzz4QHJF8ph3
52. الكفري، مصطفى، العولمة وتطورات العالم المعاصر، إنترنت 2016/7/24.
53. الكوري، هاني، مناخ الاستثمار في مصر، على شبكة الإنترنت، http://www.youm7.com.2016/10/13
54. ما هي الحقوق المدنية والسياسية، على شبكة الإنترنت، 2016/9/1.
http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9
55. مبدأ سيادة القانون، صحيفة الرأي، على شبكة الإنترنت 2016/9/14.
http://alrai.com/article/1019124/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86
56. محمد، محمد، تعريف حرية الصحافة، على شبكة الإنترنت، 2016/9/8.
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%
57. محمد، محمود، الجذور الفكرية للمنظور الماركسي للعلاقات الدولية، على شبكة الإنترنت http://fekr- online.com/ReadArticle.php?id=79.2016/9/20
58. مزيان، نجيب، أزمات التنمية السياسية، على شبكة الإنترنت، 2016/9/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.driouchcity.net/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%
D8%AA- %D8%l
59. الملا، أزاد، المرحلة اللينينية وتكون الإمبريالية، على شبكة الإنترنت، http://www.pallcp.ps/articles.php?action=show&id=114.2016/8/24
60. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، دليل الشركات المصرية، على شبكة الإنترنت /http://www.hrdiscussion.com.2016/10/24
61. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، الشركات متعددة الجنسيات،على شبكة الانترنت، http://www.politics- dz.com/threads/alshrkat- almtydd- .2016/7/22
/algnsiat.102
62. مؤشر الديمقراطية، مصر العربية، على شبكة الإنترنت http://www.masralarabia.com.2016/9/10
63. مؤشرات البنك الدولي عن فاعلية الحكومة، على شبكة الإنترنت، .2016/9/14
- http://arabanticorruption.org/article/24298/%D9%81%D9%8A
64. نص قانون مكافحة الإرهاب المصري، الجزيرة، على شبكة الإنترنت، .2016/9/14
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/8/17/%D9%86
%D8%B5- %D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D
65. نيجيريا، أرض الفرص الواعدة، مجلة الاقتصادي، على شبكة الإنترنت http://www.alkhaleej.ae/economics/page/cd45e369- .2016/9/3
acc4- 4ccf- a8cb- e32eb14dcab8
66. هلال، رضا، دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية، على شبكة الإنترنت، http://aawsat.com/home/article.2016/10/9
67. الوهابي، فريد، الحداثة والتحديث السياسي، على شبكة الإنترنت، http://aafaqcenter.com/index.php/post/1288.2016/9/24

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The impact of multinational corporations on the political development in Africa case study (Ghana,Egypt,Nigeria), (2008-2015),master thesis,yarmouk university,2016.

(supervised by dr.wasfishraa).

This study aimed to solve the research problem represented in knowing the connevtive relationship between the multinational corporation and the political development in africa (Ghana,Egypt,Nigeria) during the period extended between (2008-2015). By using several methods ,where concentrated had been emphasized on descriptiva method , comparative method, and analytical statistical method, in a trial to read the study variables through the past times and now, and in an analytical comparative style, depending on indicators had been already measured quantitvely in three African countries that revals the direction and the degree of relationship among these variables.

The researcher in his research study depended on a hypothesis states that there is a correlative relationship between the multinational corporation indicators (independent variable), and the political development indicators (supordinate variable).

The study is consisted of three chapters, the first chapter: the multinational corporations, and consists of two sections, the is clarification the concept of multinational corporation by clarifying it concept, historical brief , objectives and types, how it formed, and characteristics, and the second section dealt with the indicators of multinational corporation, which show the number of multinational corporation in the case study and the size of foreign investment flow.

www.manaraa.com

The second chapter has sought to study the political development through two sections, the first shows the concept and theories and crises afflicting, and the second section illustrates the political development indicators in the study countries and analyzed it.

In the third chapter study studied the correlation between multinational corporation and political development in the study countries (Ghana, Egypt, Nigeria) through two sections: the first shows the theoretical relationship between FDI and indicators of political development where the study showed that there are three theoretical trends between foreign directed investment and the political development which it is, direction is believed that foreign direct investment hinders the political development process this trend emphasized that multinational companies are colonization of another type and the purpose of existence is to plunder the wealth and bounties Nations and work to devote economic subordination and to hinder the development process ,other direction believed that foreign direct investment supports the process of political development, the owners of this trend stressed that these companies have helped the host economies in developing countries to boost development in it by doing investment project that have had positive benefits, and the third direction says that there is no relation between the FDI and the political development.

The analysis result showed the following:

1- there is no a statistical indictor between the foreign direct investment flow on (Political and civil liberties indictor ,press freedom, voice and accountability, rule of law), In other words, foreign direct investment has no effect on these indicators.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- there is a statistical indictor between the foreign direct investment flow on (government effectiveness,and political stability/violence), in other words, foreign direct investment effects on these indicators. (positive relationship)

www.manaraa.com